



أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر (2000-2014)

الاقتصادية

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الـ
: مالية واقتصاد دولي

:

-

:

- بيطام ريمة

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لو أن هدانا الله،

أهدي ثمرة هذا العمل متواضع

إلى منبع فخري واعتزازي، إلى من غمرني بعطفه وحنانه وزرع بنفسه حب الخير والذي العزيز.

إلي من رافقتني دعاواتها، وزادني رضاها نجاحا، إلى منبع الأمل الصافي الحنون والأمل

المشرق الذي لا يغيب ضوءه كالشمس والقمر أمي الحبيبة.

إلى الشموع التي أنارت دربي وقاسمتني حياتي بمرح ومحبة إخوتي وأخواتي.

إلى كل صديقاتي الغاليات وعائلاتهن، وإلى كل الزملاء و الزميلات في قسم العلوم الاقتصادية.

إلى كل من تسعه ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي.

الشكر

أول الشكر لله القهار صاحب الفضل والإكرام أكرمنا بنعمة الإسلام ويسر لنا سبل العلم والمعرفة فله

الشكر حتى يرضى وله الشكر بعد الرضى.

ثم كامل الشكر والتقدير للأستاذ المشرف دردوري لحسن صاحب الفضل بعد الله على ما قدمه لي من

نصائح وتوجيهات قيمة خلال كل مرحلة من مراحل إنجاز هذا العمل فله مني كل التقدير والإحترام.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وتسخيرهم وقتهم وجهدهم لقراءتها.

لا يفوتني أن أشكر كل من تزودت بعلمهم وكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة

الملخص

الملخص:

منذ الاكتشاف الأول للنفط إلى غاية يومنا هذا، لم تتوقف أهميته على الساحة العالمية والإقليمية، حيث أصبح من أهم ركائز اقتصاديات الدول المستهلكة والمنتجة له على حد سواء، ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي إستراتيجي، تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية، وفي كل المجالات، كما يعتبر النفط مصدر مالي كبير بالإضافة إلى كونه العنصر الأساسي في العلاقات السياسية والاقتصادية.

وقد عرفت أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تطورات كبيرة وتقلبات حادة ومفاجئة، متأثرة بعدة عوامل، الأمر الذي أثر على حجم العائدات النفطية و بالتالي على الوضع المالي للدولة.

وفي ضوء الأهمية التي يكتسبها قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري، وباعتباره اقتصاد يعتمد بشكل كبير على النفط، فإن السياسة الاقتصادية والمالية الجزائرية تعتمد كذلك بشكل كبير على العوائد النفطية، التي تتغير وبشكل مستمر بتغير أسعار النفط في الاسواق العالمية.

حيث تعتبر الميزانية العامة للجزائر من أحد أهم الأدوات المالية للدولة التي تستخدمها للوصول الى اهدافها المرجوة، وهي تتأثر وترتبط بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ان هذه التغيرات تنعكس على إجمالي الإيرادات والنفقات العامة وبالتالي الوضع الكلي للميزانية العامة سواء كان هذا الانعكاس ايجابيا أم سلبيا.

الكلمات المفتاحية: النفط، اسعار النفط، اسواق النفط، النفقات العامة، الايرادات العامة، الميزانية العامة.

Résumé:

Depuis la première découverte du pétrole et jusqu'à ce jour, son importance n'a cessé de prendre de l'ampleur sur la scène internationale et régionale; il est devenu un des piliers de l'économie des pays aussi bien consommateurs que producteurs, non seulement en tant que facteur d'énergie, mais aussi en tant que ressource économique stratégique, dont dépendent toutes les nations dans leur utilisations et leur vie quotidienne, ainsi que dans tous les domaines. Le pétrole est considéré comme étant une source financière importante, en plus d'être un élément clé dans les relations politiques et économique.

Les prix du pétrole ont connu, au cours de la première décennie du vingt-et-unième siècle, des évolutions importantes et des fluctuations rapides et brutales, influencées par plusieurs facteurs, ce qui a influé sur le volume des rentes pétrolières et donc sur la situation financière des pays.

À la lumière de l'importance qu'occupe le secteur pétrolier dans l'économie Algérienne, et considérant que c'est une économie qui est fortement dépendante du pétrole, la politique économique et financière de l'Algérie dépend également fortement des recettes du pétrole, qui évoluent constamment suivant l'évolution des prix du pétrole sur les marchés internationaux.

Le budget général de l'Algérie est considéré comme l'un des instruments financiers les plus importants utilisés par l'Etat pour atteindre ses objectifs souhaités, et il est influencé et lié aux changements qui touchent les prix du pétrole dans les marchés internationaux. En effet, ces changements se répercutent, positivement ou négativement, sur le total des revenus et des dépenses publics ainsi que sur la situation globale du budget public.

Mots clés :pétrole, les prix du pétrole, le marché de pétrole, dépenses générales, recettes générales,le budget général,

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء

الشكر

الملخص

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال والجداول

فهرس الملاحق

المقدمة أ-ح

الفصل الأول: عموميات حول أسعار النفط، والأسواق العالمية للنفط

تمهيد 02

المبحث الأول: أساسيات حول النفط 03

المطلب الأول: تعريف النفط وأنواعه 03

الفرع الأول: تعريف النفط 03

الفرع الثاني: انواع النفط 04

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في جودة النفط والنظريات المفسرة له 05

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في درجة جودة النفط 05

الفرع الثاني: نظريات نشأة وتكوين النفط 06

المطلب الثالث: خصائص النفط وأهميته 07

الفرع الأول: خصائص النفط 08

الفرع الثاني: أهمية النفط 08

المبحث الثاني: ماهية أسعار النفط 12

المطلب الأول: تطورات أسعار النفط 12

الفرع الأول: التطور التاريخي لأسعار النفط (1973 - 1985) 12

الفرع الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط (2001 - 2000) 14

14.....	الفرع الثالث: التطور التاريخي لأسعار النفط (2001 - 2010)
15.....	المطلب الثاني: تعريف سعر النفط وأنواعه
16.....	الفرع الأول: تعريف سعر النفط
16.....	الفرع الثاني: أنواع سعر النفط
20.....	المطلب الثالث: محددات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها
20.....	الفرع الأول: الطلب والعرض العالمي للنفط الخام والعوامل المؤثرة فيها
25.....	الفرع الثاني: محددات أخرى لأسعار النفط
27.....	المبحث الثالث: ماهية أسواق النفط العالمية
27.....	المطلب الأول: التطور التاريخي لأسواق النفط العالمية
27.....	الفرع الأول: سوق النفط (1945 - 1986)
31.....	الفرع الثاني: سوق النفط مطلع القرن 21
31.....	المطلب الثاني: تعريف الأسواق النفطية وأنواعها
32.....	الفرع الأول: تعريف الأسواق النفطية
32.....	الفرع الثاني: أنواع الأسواق النفطية
34.....	المطلب الثالث: خصائص أسواق النفط والأطراف المؤثرة على سلوكها
35.....	الفرع الأول: خصائص الأسواق النفطية
36.....	الفرع الثاني: الأطراف المؤثرة على سلوك الأسواق النفطية
39.....	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: عموميات حول نفقات وإيرادات الميزانية وعلاقتها بأسعار النفط

41.....	تمهيد
42.....	المبحث الأول: ماهية النفقات
42.....	المطلب الأول: تعريف النفقات العامة وقواعدها
42.....	الفرع الأول: تعريف النفقات العامة
45.....	الفرع الثاني: قواعد النفقات العامة
46.....	المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة
46.....	الفرع الأول: التقسيمات العلمية (النظرية) للنفقات العامة

51.....	الفرع الثاني: التقسيمات الوضعية للنفقات العامة.
54.....	المطلب الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة.
54.....	الفرع الأول: الأسباب الظاهرية.
56.....	الفرع الثاني: الأسباب الحقيقية.
59.....	المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.
60.....	الفرع الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة.
67.....	الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة.
70.....	المبحث الثاني: ماهية الإيرادات العامة.
70.....	المطلب الأول: الإيرادات الاقتصادية.
71.....	الفرع الأول: الإيرادات من ممتلكات الدولة (الدومين).
74.....	الفرع الثاني: الدومين الخاص.
75.....	المطلب الثاني: الإيرادات السيادية.
75.....	الفرع الأول: الضرائب وتقسيماتها.
79.....	الفرع الثاني: الرسم وخصائصه.
80.....	الفرع الثالث: الغرامات والإتاوة.
81.....	المطلب الثالث: الإيرادات الائتمانية.
82.....	الفرع الأول: تعريف الفروض وخصائصها.
83.....	الفرع الثاني: الإصدار النقدي الجديد.
84.....	المبحث الثالث: ماهية الميزانية العامة.
84.....	المطلب الأول: نشأة وتعريف الميزانية العامة.
84.....	الفرع الأول: نشأة وتطور الميزانية العامة.
86.....	الفرع الثاني: تعريف الميزانية العامة.
87.....	المطلب الثاني: خصائص ومبادئ الميزانية العامة.
87.....	الفرع الأول: خصائص الميزانية العامة.
89.....	الفرع الثاني: مبادئ الميزانية العامة.
90.....	المبحث الثالث: أنواع وأهمية الميزانية العامة.
90.....	الفرع الأول: أنواع الميزانية العامة.

95.....	الفرع الثاني: أهمية الميزانية العامة.....
97.....	المبحث الرابع: علاقة أسعار النفط بالميزانية العامة.....
97.....	المطلب الأول: علاقة أسعار النفط بإيرادات و نفقات الميزانية العامة.....
97.....	الفرع الأول: علاقة أسعار النفط بالميزانية العامة.....
98.....	الفرع الثاني: علاقة أسعار النفط بنفقات الميزانية العامة.....
99.....	المطلب الثاني: علاقة أسعار النفط برصيد الميزانية العامة.....
101.....	خلاصة الفصل.....

الفصل الثالث: أسعار النفط وإنعكاستها على الميزانية العامة للجزائر (2000-

2014).

103.....	تمهيد.....
104.....	المبحث الأول: تبويب نفقات وإيرادات الميزانية العامة في الجزائر.....
104.....	المطلب الأول: تبويب النفقات العامة في الجزائر.....
104.....	الفرع الأول: نفقات التسيير.....
109.....	الفرع الثاني: نفقات التجهيز.....
112.....	المطلب الثاني: تبويب الإيرادات العامة في الجزائر.....
113.....	الفرع الأول: الإيرادات الإجبارية.....
115.....	الفرع الثاني: الإيرادات الاختيارية.....
117.....	المطلب الثالث: الميزانية العامة في الجزائر.....
118.....	الفرع الأول: تعريف الميزانية العامة في التشريع الجزائري.....
118.....	الفرع الثاني: مراحل إعداد الميزانية العامة في الجزائر.....
121.....	المبحث الثاني: تطورات أسعار النفط ونفقات ميزانية الجزائر (2000 - 2014).....
121.....	المطلب الأول: تطورات أسعار النفط (2000-2014).....
122.....	الفرع الأول: تطورات أسعار النفط في الجزائر (2000 - 2008).....
123.....	الفرع الثاني: تطورات أسعار النفط في الجزائر (2009 - 2014).....
124.....	المطلب الثاني: تطور نفقات وإيرادات ميزانية الجزائر (2000 - 2014).....
127.....	المبحث الثالث: العلاقة بين أسعار النفط وأداء الميزانية الجزائرية (2000 - 2014).....

المطلب الأول: أسعار النفط وانعكاساتها على نفقات وإيرادات الجباية البترولية.....	128
الفرع الأول: أسعار النفط وانعكاساتها على نفقات الميزانية.....	128
الفرع الثاني: أسعار النفط وانعكاساتها على الإيرادات الجباية البترولية.....	129
المطلب الثاني: أسعار النفط وانعكاساتها على رصيد الميزانية.....	130
خلاصة الفصل.....	132
الخاتمة.....	134
قائمة المراجع.....	141
الملاحق.....	150

فهرس الأشكال والجداول

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
98	إنعكاسات إرتفاع وإنخفاض أسعار النفط على الابردات العامة	01
99	إنعكاسات إرتفاع وإنخفاض أسعار النفط على النفقات العامة	02
100	إنعكاسات إرتفاع وإنخفاض أسعار النفط على رصيد الميزانية العامة	03

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
109	الجدول (ب) توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية الوحدة (بآلاف دج).	01
112	الجدول "ج" توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات الوحدة (بآلاف دج)	02
117	الجدول "أ" الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة سنة 2014 الوحدة بآلاف دج	03
122	تطورات أسعار النفط (2000-2008)	04
123	تطورات أسعار النفط (2009-2014)	05
125_124	تطور نفقات وإيرادات الميزانية العامة للدولة (2000-2014) المبالغ مليار دج	06
128_127	علاقة أسعار النفط بالنفقات والجباية البترولية ورصيد الميزانية	07

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
150	ميزانية الجزائر لسنة 2000	01
153	ميزانية الجزائر لسنة 2001	02
156	ميزانية الجزائر لسنة 2002	03
159	ميزانية الجزائر لسنة 2003	04
162	ميزانية الجزائر لسنة 2004	05
165	ميزانية الجزائر لسنة 2005	06
168	ميزانية الجزائر لسنة 2006	07
171	ميزانية الجزائر لسنة 2007	08
174	ميزانية الجزائر لسنة 2008	09
177	ميزانية الجزائر لسنة 2009	10
180	ميزانية الجزائر لسنة 2010	11
183	ميزانية الجزائر لسنة 2011	12
186	ميزانية الجزائر لسنة 2012	13
189	ميزانية الجزائر لسنة 2013	14
192	ميزانية الجزائر لسنة 2014	15
195	عمليات صندوق ضبط الإيرادات 2000 الي 2013	16

المقدمة:

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ سنة 1859م، فهو المصدر الرئيسي للطاقة على اختلاف أنواعها وأشكالها الذي تعتمد عليه معظم اقتصاديات دول العالم المتقدم كما أنه يعتبر سلعة إستراتيجية عالمية ومادة أولية في الصناعات الكيماوية والنفطية باعتباره مصدرا هاما للاستثمار من أجل سد متطلبات العالم من الطاقة.

وتتزايد أهمية النفط يوما بعد يوم رغم المحاولات العديدة للدول الصناعية في إحلاله بطاقات أخرى كالغاز والفحم والطاقة النووية أو بالطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية وغيرها من الطاقات.

ومن جهة أخرى فإن لأسعار هذا المورد الإستراتيجي آثار اقتصادية تختلف باختلاف سلوك السعر في السوق النفطية، حيث أن ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط يشكل خطرا حقيقيا على النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم عامة والجزائر خاصة، حيث يؤدي هذا التذبذب وعدم الاستقرار في أسعار النفط إلى التأثير على حجم العائدات النفطية وبالتالي الإيرادات المالية للميزانية العامة، حيث أن الميزانية العامة للجزائر تعتبر المرآة العاكسة للمالية العامة للدولة، وللحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتنا، فهي من أهم الأدوات الفعالة التي تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها وبرامجها الاقتصادية فهي مجموعة جداول أرقام حسابية تتعلق بالاعتمادات المخصصة والإيرادات المتوقع الحصول عليها فهي تأثر في كل من حجم الإنتاج القومي ومستوى النمو والنشاط الاقتصادي بمختلف فروعها وقطاعاته، كما قد تتأثر وتستجيب لأي تغير في أسعار النفط.



وبالنظر إلى التطورات والتذبذبات التي تشهدها أسعار النفط وإلى الأهمية التي يحظى بها قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري، حيث تشكل العائدات النفطية منه في الميزانية العامة العمود الفقري للاقتصاد الجزائري والمحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية فإنه وفي ضوء هذه التطورات التي عرفت خلال الفترة (2000-2014) التي تجسدت وانعكست في نهاية المطاف على الوضع المالي للدولة وبالتالي على الميزانية العامة من خلال تأثيرها على إجمالي النفقات والإيرادات العامة وبالتالي على الوضع الكلي للميزانية العامة.

-الإشكالية:

إن غرضنا من هذه الدراسة هم بيان وتوضيح العلاقة بين أسعار النفط والميزانية العامة للدولة وذلك بإلقاء الضوء على أسعار النفط وانعكاساتها على نفقات وإيرادات الميزانية وبالتالي على الوضع الكلي للميزانية في الجزائر، ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية كالآتي:

ما هي انعكاسات تطورات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية العديد من الأسئلة الفرعية أهمها:

1-ماهي محددات اسعار النفط؟

2- ما هي العلاقة الموجودة بين أسعار النفط وإيرادات الميزانية العامة؟

3- ما هي علاقة اسعار النفط بالنفقات العامة في الجزائر؟



- الفرضيات:

انطلاقاً من التساؤلات السابقة ومن أجل الإجابة عنها تقترح الفرضيات التالية:

- 1- تتمثل محددات اسعار النفط في العرض و الطلب العالميين على النفط.
- 2- إن أي تغير في أسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض سيؤدي إلى التغير في إيرادات الجباية البترولية وبالتالي إيرادات الميزانية.
- 3- ان علاقة اسعار النفط بالنفقات العامة للجزائر علاقة طردية.

- أهمية الدراسة:

- تكمّن أهمية دراستنا لكل من أسعار النفط والميزانية العامة للدولة:
- لاعتبارهما من أهم المتغيرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي للدولة.
- لأن قطاع النفط يكتسي أهمية كبيرة في معظم دول العالم حيث أن النفط في حد ذاته كسلعة لم يعد مصدر للطاقة فقط وإنما أصبح كذلك مصدراً لتمويل الميزانية العامة،
- لان الميزانية العامة تعد المرآة التي تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للدولة.

- أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى:

- تحديد العوامل المؤثرة في أسعار النفط.
- تحديد الأطراف المؤثرة في سلوك الأسواق النفطية.



- كيفية تبويب نفقات وإيرادات الميزانية في الجزائر.

- تحليل تطورات أسعار النفط (2000-2014).

- تحليل نفقات وإيرادات الميزانية العامة في الجزائر.

- علاقة أسعار النفط بعناصر الميزانية العامة.

- أسباب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

- علاقته الوثيقة بالواقع الاقتصادي لبلادنا، فباعتبار الجزائر بلد منتج ومصدر للنفط وأن أغلبية عوائده المالية متأتية من إيرادات الجباية البترولية، فإن اقتصادها عموماً يعتمد ويركز على النفط.

- لإعتبار أن الميزانية العامة للدولة من أهم الأدوات التي تستخدمها في تنفيذ سياستها الاقتصادية، فمداخلها لها علاقة كبيرة بأسعار النفط.

- للأهمية التي يحظى بها كل من النفط والميزانية العامة للدولة في التأثير على الاقتصاد الوطني.

- الرغبة في دراسة المواضيع المتعلقة بالدراسات النقدية والمالية للدولة.

- طبيعة تخصصنا الدراسي الذي يمس المجال الاقتصادي.

- إثراء البحوث والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.



- حدود الدراسة:

للإجابة على التساؤلات الموضوعة وللوصول إلى الأهداف المرغوبة بدقة وموضوعية تم إنجاز هذا البحث ضمن الحدود التالية:

الحد الموضوعي: يتمثل في تحديد العلاقة بين أسعار النفط والميزانية العامة للدولة.

الحد المكاني: اخترنا أن تكون دراستنا التطبيقية لهذا الموضوع في الجزائر.

الحد الزمني: تمتد فترة دراستنا لهذا الموضوع ما بين (2000 - 2014)

-منهجية الدراسة:

تختلف المناهج المتبعة في كل بحث حسب طبيعة وإشكالية كل دراسة، وفيما يتعلق بدراستنا المرتبطة بأسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة في الجزائر (2000-2014).

سنستخدم المنهج الوصفي والتاريخي من أجل وصف التطور التاريخي لأسعار النفط ونفقات وإيرادات الميزانية العامة، كما سنستخدم المنهج التحليلي بهدف تحليل وتفسير الجداول والعوامل المتسببة في عدم استقرار أسعار النفط والنفقات والإيرادات في الجزائر.

-دراسات سابقة:

من بن الدراسات السابقة في هذا الموضوع:

1- دراسة مشدن وهيبة: "أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-

2003"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



تخصص نقود ومالية بجامعة الجزائر، 2005، والتي تناولت فيها الباحثة الأزمات النفطية بداية من (1973-2003) وكيف كان تأثيرها على أداء الاقتصاديات العربية، مع الإشارة إلى تقلب العوائد النفطية في ظل تقلب الأسعار وإشكالية توظيفها بما تخدم التنمية والتكامل بين الدول العربية.

2- دراسة طاوش قندوسي: تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2012) أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص تسيير بجامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان 2014 والتي تناول فيها الباحث مدخل إلى النفقات العمومية والنمو الاقتصادية والعلاقة بينهما.

3- دراسة داود سعد الله: أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010) مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص التحليل الاقتصادي بجامعة الجزائر 3، 2012 والتي تناول فيها الطالب تطور الصناعة النفطية في ظل تقلبات الأسعار والعوامل التي تؤدي إلى اختلال سوق النفط وأثرها على السياسة الحكومية، وتناول أيضا اضطراب سوق النفط على السياسة المالية (2000-2010)

4- دراسة امينة مخلفي: "أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص دراسات اقتصادية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، والتي تناولت فيها الباحثة دورة استغلال الصناعة النفطية وموقع أنظمة استغلال النفط العالمية والصادرات النفطية النفط ضمن الطاقات الأخرى، والأطراف الفاعلة في



السوق النفطية العالمية بالإضافة الى أنظمة استغلال النفط العالمية والصادرات النفطية و أنظمة الاستغلال و الصادرات النفطية في الجزائر

أما بخصوص دراستنا فقد اختلفت عن الدراسات السابقة الذكر من حيث أنها تناولت العلاقة التي تربط بين أسعار النفط والميزانية العامة وكيف تنعكس على إيرادات ونفقات الميزانية وبالتالي الرصيد الإجمالي لميزانية الجزائر.

- هيكل البحث:

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث سيتم التطرق في الفصل الأول إلى عموميات حول أسعار والأسواق العالمية للنفط، حيث سنتناول مجموعة من الجوانب النظرية التي تحيط بهذا المفهوم كما سنتطرق فيه إلى الأهمية التي يحظى بها النفط وأنواعه، والنظريات المفسرة له. كما سنتناول أيضا الجوانب النظرية لأسعاره وأسواقه العالمية.

أما الفصل الثاني فسيتم التطرق فيه إلى ماهية نفقات وإيرادات الميزانية العامة وعلاقتها بأسعار النفط حيث سنتناول فيه عموميات حول نفقات وإيرادات الميزانية كما سنتطرق إلى مفهوم الميزانية ومبادئها وأنواعها وفي الأخير سنتناولنا علاقة أسعار النفط بالنفقات والإيرادات ورصيد الميزانية

أما الفصل الثالث الذي جاء تحت عنوان أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للجزائر (2000- 2014) والذين سنحاول فيه دراسة كيفية تبويب نفقات وإيرادات الميزانية العامة في الجزائر وسنتطرق أيضا إلى مفهوم ميزانية الجزائر وكيفية إعدادها وسنقوم بدراسة



تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000- 2014) دراسة تحليلية وكذلك تطور النفقات والإيرادات وعلاقتها بأسعار النفط، والتي تناولت فيها الباحثة دورة استغلال الصناعة النفطية وموقع أنظمة استغلال النفط العالمية والصادرات النفطية النفط ضمن الطاقات الأخرى، والأطراف الفاعلة في السوق النفطية العالمية بالإضافة الى أنظمة استغلال النفط العالمية والصادرات النفطية و أنظمة الاستغلال و الصادرات النفطية في الجزائر



الفصل الاول

عموميات حول أسعار النفط، والأسواق

العالمية للنفط

تمهيد:

يعد النفط الخام من أهم مصادر الطاقة في العالم، ويشكل سلعة إستراتيجية دولية تتمتع بقيمة اقتصادية عالية، حيث تأتي أهميته من وفرته النسبية وكفاءته وسهولة نقله وتوزيعه، ولقد كان النفط في واقع الأمر الأساس الحقيقي الذي ساعد على تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهو محور دوران التقدم البشري في الماضي والحاضر وسنين طويلة قادمة، ولكن في نفس الوقت كان أداة للسيطرة والتمييز، والحروب، ومازال المحرك لآليات السياسة والاقتصاد، ويبدو أن إشكالية تحديد أسعار النفط الخام تعتمد في جزء أساسي منها علوماً تحدته عوامل العرض والطلب في السوق العالمية، فضلاً عن وجود قوى محرّكة أخرى لها تأثيرها في الأسعار، وتخضع السوق العالمية للنفط إلى مجموعة من التطورات المهمة التي قادت إلى حدوث اختلاف كبير بين العرض والطلب، حيث أن السوق النفطية ذات طبيعة خاصة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية التي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار النفط في السوق.

و من هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات حول النفط**المبحث الثاني: ماهية أسعار النفط****المبحث الثالث: ماهية اسواق النفط العالمية**

المبحث الأول: أساسيات حول النفط

بالرغم من بداية تطور موارد الطاقة البديلة إلا أنه لا يزال النفط بعد عصب الاقتصاد العالمي الذي تعتمد عليه اقتصاديات الدول المتقدمة لاسيما في قطاع النقل، كما أن النمو الاقتصادي الذي تشهده الدول الناشئة زاد من درجة الاعتماد عليه ووصفه بالمصدر الأول والأساسي للطاقة، وهذا ما زاد من أهميته وتأثيره في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

المطلب الأول: تعريف النفط وأنواعه

باعتبار النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان وباعتباره عصب الاقتصاد العالمي والمصدر الأول والأساسي للتنمية الاقتصادية، سننظر في هذا المطلب إلى التعرف على أصل النفط وأنواعه.

الفرع الأول: تعريف النفط ونشأته

إن كلمة النفط هي في الأصل كلمة لاتينية Petroleum وتعني Petr صخر + Oleum زيت أي بمعنى زيت الصخر « يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيميائياً من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، وهو بنفس الوقت مادة مركبة، لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها.»⁽¹⁾

يتكون زيت النفط من خليط من المركبات الهيدروكربونية التي تكونت من بقايا مواد حيوانية ونباتية ترسبت خلال العصور الجيولوجية القديمة في بحار ومسطحات مائية تتسم بضخولتها ودفء مياهها، وقد ظمرت هذه المواد تحت طبقات من الرمال، كما تعرضت لضغط شديد ودرجة حرارة مرتفعة حيث لعبت حركات القشرة الأرضية دوراً في ذلك مما، ساعد على نشاط البكتيريا التي أزلت الأوكسجين

(1) - محمد أحمد الدوري: "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص8.

والآزوت من هذه المواد، كما عملت على ارتفاع نسبة البروتينات والكربوهيدرات بها مما أدى في النهاية إلى تحول هذه المواد إلى نפט.

ويتكون زيت النفط في مراحل متتالية وبصورة تدريجية وليس مرة واحدة، ففي أولى مراحل تكونه تتحول البقايا العضوية السابق الإشارة إليها إلى ما يعرف باسم الكيروجين Kerogen، وهي مادة هلامية تمثل النفط غير تام التكوين، ويبدأ زيت النفط في التكون ويتحول الكيروجين إلى الإسفلت وهو أزدء أنواع النفط لأنه أقلها تكونا أو نضجا إن صح التعبير، الذي يتحول بدوره إلى الزيت الثقيل ثم الزيت الخفيف البرافيني(الشمعي) الذي تزداد درجة خفته بطوال فترات تكونه حتى يتحول إلى غاز طبيعي، و يترسب النفط بعد تكونه خلال الطبقات الأرضية المسامية التي تتسم بارتفاع نسبة الرمل والجير بها ويتجمع في النطاقات المعروفة بمصايد النفط بكميات كبيرة. (1)

ومما سبق نستخلص أن النفط هو مادة سائلة تتكون من مركبات هيدروكربونية ولها خصائص مختلفة وذات تركيبات جزئية متنوعة.

الفرع الثاني: أنواع النفط

من التعاريف السابقة التي تطرقنا إليها في الفرع السابق يتوضح لنا أن للنفط أنواع متعددة. فالنفط الخام الموجود في الطبيعة كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له، إلا انه لا يكون على نوع واحد في العالم، فهو على أنواع متعددة تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية أو الكيماوية، أو بالكثافة أو باللزوجة أو بحسب إحتواءه على المواد الكبريتية.

فالنفط يختلف ويتباين في نوعه من منطقة وبلد إلى آخر، و حتى داخل الحقل الواحد لا يتواجد نفط واحد في نوعه بل قد يتواجد أنواع متعددة، فالمنطقة الأوروبية تحتوي على نفط مختلف عن نفط القارة الإفريقية، والنفط العربي في المنطقة الآسيوية يختلف عن النفط العربي في المنطقة الإفريقية وهكذا

(1) - محمد خميس الزوكي، "جغرافية الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول)"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص،ص،

فقد يكون نبطها بارفينيا وهو النفط المحتوي على نسبة عالية من المركبات الهيدوركربونية البارافنية، أو قد يكون نبطا نافثينيا، وهو النفط المحتوي على نسبة عالية من المركبات النافثينية، أو يكون من المواد الإسفلية (العطرية، الأرومايتة).

هناك نبط خفيف، ثقيل، متوسط، وهناك نبط بحسب درجة الكثافة النوعية (العالي أو المنخفض)، كما يوجد نبط حلو أو مر للدليل على مقدار ونسبة إحتوائه على المادة الكبريتية، هذا إلى جانب الأوصاف الأخرى. (1)

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في درجة وجودة النفط و نظريات نشأته وتكوينه

سننتاول في هذا المطلب العوامل المؤثرة في درجة جودة البترول والنظريات المفسرة لنشاط وتكوين النفط.

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في درجة جودة النفط

تتوقف درجة جودة النفط الموجودة في الطبقات الأرضية والتي تحدد بدورها نوع وطبيعة المشتقات التي يمكن الحصول عليها، على مستوى ودرجة تكونه وذلك حسب العوامل التالية:

أولاً: مستوى الضغط والحرارة التي تعرض لها البترول

والتي تحدد مدى نشاط البكتيريا التي حددت بدورها نسبة كل من الكربوهيدرات والبروتينات والأوكسجين والآزوت فيه.

ثانياً: المياه الجوفية التي تتسرب خلال الطبقات الحاملة للنفط

حيث تؤثر خصائص هذه المياه في نوعية النفط بما تحمله من عناصر مختلفة وخاصة الأوكسجين والكبريت والتي تعمل على تقليل جودة النفط في مناطق عديدة.

(1) - محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص، 13.

ثالثاً: طبيعة بقايا المواد النباتية والحيوانية التي تحللت

وكان هناك رأي قديم في تكوين زيت النفط مؤداه أن تتكون كيميائياً خلال تكوينات القشرة الأرضية بفعل بعض التغيرات الكيميائية التي تعرضت لها بعض الصخور والعناصر التي تتألف منها القشرة الأرضية وخاصة الصوديوم المعدني مع المياه الجوفية التي تحتوي على ثاني أكسيد الكربون، و استند أصحاب هذا الرأي على أنه لم يعثر على أي حفريات عضوية بأي شكل في زيت النفط، إلا أنه بعد تمكن الإنسان من استخلاص بعض العناصر بروتينية الأصل من النفط تأكد أصله العضوي وأنه ناتج عن تحلل مواد عضوية قديمة بالصورة السابق الإشارة إليها، مما هدم هذه النظرية القديمة من أسسها.⁽¹⁾

الفرع الثاني: نظريات نشأة وتكوين النفط.

لقد عرف الإنسان النفط (البترو) منذ قديم الزمان، ولكنه لم يتمكن من معرفته حينذاك بشكل جيد سواء ما تعلق بماهيته أو طبيعته أو خصائصه وكيفية تواجده إلا في فترات متأخرة من حياة الإنسانية وهي فترة العصر الحديث وخاصة فترة أواخر القرن التاسع عشر، حيث توسعت المعارف والعلوم الإنسانية لتبلغ مراحل متقدمة وعند ذاك أمكن للمعنيين من مختلف الاختصاصات بالدراسة والتحليل من معرفة الشيء الكثير عن النفط وبشكل خاص كيفية تكوينه وتواجده ، ورغم ذلك فقد انقسم المختصون في البحث عن أصل ومنتشأ النفط إلى فريقين أحدهما يؤيد الأصل العضوي لمصدر النشوء والآخر يؤكد عن الأسباب اللاعضوية، ومن هنا نستنتج أن هناك نظريتين لتفسير أصل تكون النفط.

أولاً: النظريات اللاعضوية

وهي من أولى وأقدم النظريات حول تفسير أصل تكون البترول، والكيفية التي يتم بها وبداية تلك النظريات تعود إلى أوائل القرن التاسع عشر كنظرية العالم ماركس في عام 1965، إن هذه النظريات رغم

(1) -محمد خميس الزوكي، مرجع سابق، ص 75.

تعددها فإنها تجمع على أن مادة البترول قد تكونت في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيميائية بين العناصر اللاعضوية كاتحاد وتفاعل عنصر الهيدروجين مع الكربون مثلا أو عنصر كبريت الحديد مع الماء وغيرها من العناصر الأخرى، وما يدعم صحة آراء وأسنانيد هذه المجموع ة في أصل تكون البترول هو توصلها نظريا ومختبريا إلى تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية كالبنزين والميثان وغيره من الأحواض.

ثانيا: النظريات العضوية

يرتبط البترول بوجود الصخور الرسوبية، وهي صخور تكونت من الوحل والرمل أو الأصداف التي تجمعت في قيعان البحار وكانت هذه المواد الرسوبية في الأصل جزء من الأرض القريبة من البحار، ثم عملت الظواهر الجوية على تفتيتها وجرفها إلى البحر، حيث ترسبت تدريجيا في قاع البحر ببطء شديد بمعدل بضعة مليمترات كل مائة عام، وترسبت معها بقايا الملايين من النباتات والمخلوقات الصغيرة الموجودة في البحر، وتلك البقايا هي ذاتها المادة العضوية التي تطورت مع الزمن إلى البترول الذي نعرفه اليوم، ورغم هذه المادة العضوية التي لا تزيد نسبتها في الصخور الرسوبية عن 2 % فإن هذا القدر يبدو ضئيلا يمكن أن يعطينا في الميل المربع الواحد ما لا يقل عن 7 ملايين طن من البترول. (1)

المطلب الثالث: خصائص النفط وأهميته

تزداد يوما بعد يوم أهمية النفط كسلعة إستراتيجية للدول المنتجة بشكل عام، حيث برهنت التجارب الدولية بأن النفط وسيلة مهمة في بلوغ الرخاء الإقتصادي وأداة لتحقيق السيادة والوحدة الوطنية لكل دولة، ولاشك أن النفط أداة تساعد على الخروج من الفقر والحرمان، ومنه سنطرق في هذا المطلب إلى أهم الخصائص التي تميزه والى الأهمية التي يحظى بها.

(1) - أمال رحمان، النفط التنمية المستدامة، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، ديسمبر 2008 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، ص 178-179.

الفرع الأول: خصائص النفط

يتميز النفط بالخصائص التالية :

1-تركيبه الكيماوي فريد حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد هذا الدمج تقدمه الطبيعة مجاناً وقد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهظة جداً.

2-يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره لان احتراقه مع البنزين يؤدي إلى تلوث.

3-النفط مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي طبيعة دولية وأهمية خاصة.

4-يعتبر النفط مصدراً ناضباً يتناقص بكثافة استعماله.

5-تبلغ المشتقات النفطية حوالي 80000 منتجا.

6-النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر والفن الإنتاجي السائد.

7-تتركز معظم منابع النفط في الدول النامية، بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية.

8-يعتبر النفط صناعة من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية ويحتاج إلى رؤوس أموال

ضخمة وتتميز بالضخامة والتشابك في مختلف مراحلها (1)

الفرع الثاني: أهمية النفط

يحظى النفط بأهمية كبيرة على مستوى معظم اقتصاديات دول العالم ليس فقط لكونه سلعة

إستراتيجية تحظى بأهمية اقتصادية وإنما أيضاً لأنه يحظى بأهمية ومكانة سياسية وعسكرية واجتماعية .

(1)- مدحه حسن الدغيري، "اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها" الطبعة الثانية، دار الجميل، بيروت، 1998، ص، ص، 50،

أولاً: الأهمية الاقتصادية للنفط⁽¹⁾.

تكمن أهمية النفط الاقتصادية فيما يلي:

1- النفط كمصدر رئيسي للطاقة: الطاقة احد عناصر العملية الإنتاجية والنفط أهم مصدر للطاقة في

الاقتصاد الحديث، ومن ثم يتضح لنا الدور الكبير الذي يلعبه النفط في القطاع الإنتاجي، وترجع أهمية

النفط كأهم مصدر للطاقة إلى المزايا التي يتمتع بها

-ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن النفط أكثر من أي مصدر طاقي معروف حتى العقد الأول من

القرن الواحد و العشرين.

-تكلفة إنتاج النفط اقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية له.

-النفط مصدر للعديد من المنتجات الأخرى (المشتقات النفطية).

2- النفط مادة أولية أساسية في الصناعة: ما يميز النفط كمادة أولية انه لا يمكن استعماله إلا بعد

إجراء عدة عمليات عليه، والصناعة النفطية في حد ذاتها سواء الإستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاطا

صناعيا واسعا، بحيث تحتل مكانة فعالة في القطاع الصناعي ككل، إضافة إلى الأنشطة الصناعية التي

تعتمد على المنتجات النفطية مثل الصناعات البتروكيمياوية(صناعة الأسمدة، صناعة المطاط الصناعي،

صناعة النسيج الصناعي، صناعة المستحضرات الطبية...)، ليصبح النفط مصدر العديد من العمليات

الإنتاجية الصناعية الضرورية.

3- النفط مصدر للإيرادات المالية: تتضح هذه الأهمية بصفة اكبر في اقتصاديات الدول المنتجة

والمصدرة له والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على النفط في الدخل الوطني والتراكم الرأسمالي وفي

تمويل برامج التنمية الاقتصادية، والإيرادات النفطية تحصلها كذلك الدول المستهلكة في شكل ضرائب

(1)-حمادي نعيمة، "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008"، مذكرة مقدمة ضمن

متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن بوعلي

الشلف، الجزائر، 2009/2008، ص، ص، 8،9.

على الاستهلاك مثلا، ويساهم النفط في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة لما يكون في شكل مشتقات نفطية (وليس في شكله الأولي كمادة خام).

4- النفط أهم سلعة في التبادل التجاري: يشكل النفط ومشتقاته سلعة تجارية دولية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري، لأن النفط ومشتقاته يتم تداولها في كل دول العالم، وتكون نسبته عالية من مجموع السلع المتبادلة دوليا، وتزداد أهمية النفط في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات النفطية الخام فيها المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها، ومن هذه البلدان من يعتمد في تبادله التجاري الخارجي اعتمادا كليا على النفط.

5- دور النفط في تنشيط الأسواق المالية: توجد بورصات نفطية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود النفطية، مما يساهم في تنشيط الأسواق المالية، مما يساهم في تنشيط السوق المالية.

ثانيا: الأهمية الاجتماعية للنفط⁽¹⁾.

يمكن ملاحظة دور النفط في الحياة الاجتماعية من خلال المظاهر التالية:

- النفط وقطاع المواصلات: يعتبر النقل من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان المعاصر، وللنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع، فالسيارات والبواخر والطائرات وغيرها من وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها مثل البنزين المازوت والديزل.

2- دور المشتقات النفطية في الحياة اليومية: تلعب المشتقات النفطية مثل البلاستيك، المنظفات، المطاط الصناعي، والأسمدة... دورا كبيرا في الحياة اليومية للإنسان المعاصر، وتتنوع استعمالاتها ومن غير الممكن الاستغناء عنها.

3- دور القطاع النفطي في تشغيل اليد العاملة: نظرا لكون الشركات التي تعمل في القطاع النفطي من الشركات الكبيرة فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات

(1) حمادي نعيمة، مرجع سابق، صص، 9، 10.

والاختصاصات، وعلى الرغم من كون الصناعة النفطية كثيفة التكنولوجيا ورأس المال إلا أن هذا لا ينفي مساهمة هذا القطاع في تشغيل اليد العاملة.

4- دور الشركات النفطية في الأنشطة الاجتماعية: تلعب الشركات النفطية دورا مهما في تفعيل النشاط الاجتماعي مثل مساهمتها في تدعيم العاملين لديها وعائلاتهم، وكذلك مساهمتها في تمويل الأنشطة الرياضية ومراكز البحث العلمي.

ثالثا: الأهمية السياسية للنفط⁽¹⁾.

1- النفط والاستقرار السياسي: يلعب النفط دورا هاما في صنع القرار السياسي، ويشار إليه على انه أساس السلام في العالم، وذلك لان توزيع النفط في العالم غير متكافئ ففي حين لا يتوفر في الدول الصناعية إلا في روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا، تعد الدول العربية وخاصة منطقة الشرق الأوسط من اغني المناطق في العالم به وهذا ما جعل سياسات دول العالم الصناعي تجاه الدول النامية المنتجة قائمة على ضرورة الحصول عليه بأي شكل حتى بإقامة الحروب، ومن ابرز ما قاله في هذا السياق وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر: **"النفط أهم بكثير من أن يبقى تحت إدارة العرب وحدهم"** وقد برزت الأهمية السياسية للنفط بداية من حرب 1973 مروراً بالحرب العراقية الإيرانية 1980 وحرب الخليج 1990 وصولاً الى حرب العراق 2003 التي كان النفط السبب المباشر لكل منها.

2- النفط كسلاح ضغط: لا تتحصر مظاهر الأهمية السياسية للنفط في يد الدول المستهلكة له من خلال اعتباره غاية لتنافسها من اجل بسط النفوذ على مناطق النفط، فالدول المنتجة استعملته لغرض سياسي لما فرضته الدول العربية المنتجة كسلاح ضغط في حرب 1973، كما تستعمله المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة لنفس الغرض عندما فرضت عقوبات اقتصادية على العراق من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء.

(1) حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص 10.

رابعاً: الأهمية العسكرية للنفط

الطلب العالمي على النفط ذو الطبيعة العسكرية يعادل حوالي 5.5٪ من الاستهلاك العالمي وتزداد هذه النسبة في حالة الحروب، ويعد الكيوسين أهم المشتقات النفطية التي يزداد عليها الطلب العسكري على النفط لاستعماله كمصدر للوقود لمختلف آليات الحرب الميكانيكية، حتى أن هناك تجهيزات معدة لنقل مشتقات النفط يتم نقلها وتوزيعها في أماكن القتال في حالات الحرب تجنباً لنفاذ الوقود وانقطاع إمداداته، كما أن من بين أبرز أسباب الحروب في العصر الحديث هو السيطرة على مناطق النفط⁽¹⁾.

المبحث الثاني: ماهية أسعار النفط

منذ اكتشاف النفط خضعت أسعار النفط إلى تقلبات حادة حتى يومنا هذا وكان ذلك نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي ساهمت بشكل أو بآخر في تغير الأسعار وتقلبها ولذلك فإن دراستنا لأسعار النفط وأنواعها والعوامل المحددة والمؤثرة فيها تعتبر ضرورة ملحة.

المطلب الأول: التطور التاريخي لأسعار النفط

لقد مرت أسعار النفط الخام بتطورات عديدة خلال القرن الماضي وأوائل القرن الحالي إما متأثرة بظروف السوق أو مؤثرة في دور النفط في الاستهلاك العالمي للطاقة.

الفرع الأول: التطور التاريخي لأسعار النفط بين (1973-1985)

بقيت أسعار النفط الخام عند مستويات متدنية تراوحت بين 1.5-3 دولار للبرميل منذ الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل عقد التسعينيات الأمر الذي ساهم في نمو الطلب، ثم ارتفعت إلى أكثر من 10 دولار للبرميل عام 1974 وتراوحت ما بين 11-13 دولار للبرميل عام 1978، لترتفع إلى 36 دولار عام 1980، وهو ما ساهم في زيادة الإنتاج من خارج الأوبك وانخفاض الطلب العالمي على النفط.⁽²⁾

(1) - حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص، 11.

(2) - قصي عبد الكريم إبراهيم، "أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجاً)" منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق،

وتعود هذه التذبذبات في أسعار النفط إلى الأزمات النفطية التي وقعت في هذه الفترة حيث انه بعد سنة 1973 تأكد أن عصر النفط الرخيص قد انتهى، وان عصر السيطرة المطلقة للشركات النفطية على الأسعار انتهت أيضا وان الدول المصدرة للنفط لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر نفطها، وبذلك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمراجعة الموقف وتصحيح الأسعار فيما يتلائم والاعتبارات المختلفة خصوصا تزايد التضخم النقدي العالمي⁽¹⁾

في عام 1982 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال، إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفوطها بدءا من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل وعدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة، كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1 دولارا للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار سنة 1985.

وبداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل ما ترتب عنه أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى⁽²⁾

(1) - صديق محمد عفيفي، "تسويق البترول"، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2003، ص 275.

(2) -maurice durousset, le marché du pétrole, O P_ cit, P54

الفرع الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط(1986-2000)

لكن في هذه المرحلة شهد متوسط تلك الأسعار انخفاضا خلال انهيار الأسعار عام 1986م إلى حوالي 13 دولار للبرميل لتتعافى بعد ذلك وتستقر بين 1986-1996 عند متوسط 17.3 دولار للبرميل حيث عاد النمو الموجب في الطلب والزيادة في الإنتاج في الأوبك في تلك المدة⁽¹⁾

وفي سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27.5 مليون برميل يومي، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المحزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر إلى حدود 12.3 دولارا للبرميل.

وَأثرت أزمة النفط عام 1998 على اقتصاديات كافة الدول وعلى الدول المنتجة للنفط بصفة خاصة حيث انخفض معدل نمو هذه الأخيرة من 3.4٪ عام 1997 إلى 1.8٪ عام 1998. وبداية 1999 تحسنت الأوضاع وارتفع السعر إلى 17.5 بسبب خفض إنتاج دول الأوبك ودول من غير الأوبك، فوصل السعر سنة 2000 إلى 27.6 دولارا للبرميل.⁽²⁾

الفرع الثالث: التطور التاريخي لأسعار النفط (2001-2010)

في مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاضا في مستوياتها حيث بلغ سعر الأوبك 23.1 دولار للبرميل لينخفض بـ 5.3 دولارا بسبب أحداث 11 ديسمبر 2001⁽³⁾، وشهدت السوق النفطية عام 2002 العديد من العوامل والتي كان لها الأثر الواضح في تحسين مستويات الأسعار

(1) - قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سابق، ص136.

(2) - تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد 28، سنة 2001.

(3) - تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، سنة 2001، مرجع سابق.

كالاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر وعدم استقرار الأوضاع في فنزويلا حتى نهاية عام 2002، كل ذلك ساهم في رفع سلة أسعار الأوبك إلى 24.3 دولار للبرميل⁽¹⁾

وفي عام 2003 ارتفعت سلة أسعار الأوبك لتصل إلى 28.2 دولار للبرميل، ويعود هذا الارتفاع الى عدة أسباب دعمت الارتفاع الحاصل في الأسعار.⁽²⁾

وفي سنة 2007 ارتفعت أسعار النفط بشكل لافت حيث كسرت حواجز قياسية استمرت في الصعود من 60 دولار للبرميل في سنة 2007 و80 دولارا سنة 2008 وفي شهر جويلية عام 2008 والذي كان حوالي 147.27 دولارا للبرميل، ولكنه سرعان ما اتجه السعر نحو الهبوط وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي بسبب الركود الاقتصادي العالمي والذي كان سببه أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر أكتوبر عام 2008 حيث وصل النفط إلى 60 دولار للبرميل وهو أدنى مستوى منذ أكثر من سنة، وفي عام 2009 استقر سعر النفط بمعدل 59.12 دولار للبرميل في حين انه ارتفع إلى 77.84 دولار في عام 2010⁽³⁾

المطلب الثاني: تعريف سعر النفط وأنواعه

يعتبر سعر النفط من أهم الأسعار الاقتصادية وهو يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا المطلب تعريف سعر النفط وأنواعه.

(1) - تقرير منظمة الأوبك، العدد 29، سنة 2002.

(2) - التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2002-2003، ص 127.

(3) - زغبى نبيل ، "أثر السياسات الطاقوية للإتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباسطيف، الجزائر، 2011/2012، ص، ص، 24، 23.

الفرع الأول: تعريف سعر النفط.

« سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين معا». (1)

« سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس». (2)

ومنه فإن سعر النفط هو القيمة النقدية التي تعطى لوحدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة.

الفرع الثاني: أنواع سعر النفط.

لسعر النفط أنواع متعددة وهي

أولا: الأسعار المعلنة

يقصد بها أسعار النفط المعلنة رسميا من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية وظهر هذا السعر لأول مرة عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندر داويل والتي كانت تحتكر شراء النفط من منتجيه المتعددين في السوق الأمريكية.

وبعد عام 1911 تحولت السوق الأمريكية من سوق يسيطر عليها محتكر واحد إلى سوق يتنافس فيها عدد قليل من المشترين والذين يقومون بإعلان أسعار معلنة لشراء النفط من المنتجين له إضافة إلى ذلك فإنه مع تزايد استغلال النفط خارج الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من مناطق العالم وخاصة

(1) - محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص،ص، 194-195.

(2) - حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 240.

منذ فترة العشرينيات وتزايد الإنتاج العالمي للنفط، فقد أخذت الشركات النفطية بإعلان الأسعار المعلنة في موانئ تصدير النفط .

ومنذ فترة الخمسينيات لقرننا الحالي ابتدأت الدول المنتجة بالاهتمام بالسعر المعلن للنفط وذلك عند تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح للعوائد النفطية بين الشركات النفطية والدول المنتجة، خاصة وأن الأسعار المعلنة للنفط هي من الأساس المعدل عليه لاحتساب الفوائد المالية النفطية حيث أن الأسعار المعلنة حتى أواخر فترة الخمسينيات وطيلة الفترة الماضية كانت الأسعار المعبرة فعليا على قيمة النفط في السوق الدولية أما الأطراف المعلنة عن تلك الأسعار فهي الشركات النفطية الكبرى.

أما بعد ذلك التاريخ أي أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات فإن الأسعار المعلنة لم تكن هي الوحيدة والرئيسية في أهميتها والمعبرة فعليا عن أسعار السوق النفطية، وذلك لدخول الشركات المستقلة لسوق النفط، وأخذت تتبع نبتها الخام المنتج من قبلها بتخفيضات معينة تقل عن الأسعار المعلنة. وفي فترة السبعينيات أي منذ 16 أكتوبر 1973م أخذت دول منظمة الأوبك تعلن أسعار نبتها إلى جانب الشركات النفطية الأجنبية المستقلة.

ولذلك يمكن القول بأن الأسعار المعلنة ماهي إلا أسعار نظرية لا تساوي في حقيقتها أسعار النفط بل تقوم بفرضها الشركات لكي يتم احتساب وتحديد ضرائب الدول المنتجة للنفط⁽¹⁾.

ثانيا: الأسعار المتحققة

هي عبارة عن الأسعار المتحققة لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري كنسبة مئوية خصم من السعر المعلن أو التسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري.

(1) - محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص، ص، 198، 197.

ظهر السعر المتحقق منذ أواخر الخمسينيات حيث عملت به الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية النفطية في الدول النفطية سواء في منظمة الأوبك أو الدول الأجنبية الأخرى. حيث أن مقدار مستوى الأسعار المتحققة يتأثر بظروف السوق النفطية السائدة ومقدار تأثير تلك الظروف على الأطراف النفطية المتعاقدة، والى جانب ظروف السوق النفطية في تأثيرها على الأسعار المتحققة هناك تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية على الأسعار المتحققة.

ثالثا: أسعار الإشارة

هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينيات بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة، اخذ واعتمد سعر الإشارة أو المعدل عليه في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية الأجنبية من اجل توزيع أو قسمة العوائد المالية النفطية بين الطرفين . إن سعر الإشارة هو عبارة عن سعر النفط الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق.

واحتساب سعر الإشارة يتم على أساس معرفة تحديد متوسط معدل السعر المعلن والسعر المتحقق لعدة سنوات، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان النفطية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في الاتفاق المعقود بينهما في 28 أوت 1965 وكذلك فنزويلا والشركات النفطية الأجنبية في عام 1962.

رابعا: أسعار الكلفة الضريبية

تتعامل بهذا السعر شركات النفط الأجنبية العاملة في العديد من مناطق العالم النفطية حيث أن هذه الشركات المستغلة لثروة النفط تحصل على النفط المنتج من قبلها في البلدان النفطية كطرف مشتري، حيث أن ثمن حصولها على ذلك النفط يحتسب على أساس هذا السعر.

وهو يعني الكلفة التي تتحملها الشركات النفطية بموجب الاتفاقيات النافذة المفعول للحصول على برميل أو طن من النفط وهو يساوي أو يعادل تكلفة الإنتاج(النفط) زائد عائد الحكومة النفطية.

أي انه السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضافا له قيمة ضريبة الدخل والريع بصورة أساسية،
العائدة للدول النفطية مانحة اتفاقيات استغلال الثروة النفطية⁽¹⁾.

خامسا: الأسعار الفورية

هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة أنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر معبر او
مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشتريية بصورة
فورية.

وظهر هذا السعر النفطي مع وجود السوق الحرة أو المفتوحة بين الأطراف المعنية بعرض وطلب
السلعة النفطية نتيجة للاختلال أو عدم التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة حيث أن مقدار
ومستوى هذا السعر ليس ثابتا ومستقرا بسبب ارتباطه بمدى ومقدار الاختلال وعدم التوازن بين ما يعرض
ويطلب من السلعة النفطية، فقد يكون السعر الفوري اقل أو أدنى مما هو للسعر المعلن النفطي أو مقارب
للسعر الرسمي في السوق الدولية خاصة إذا كان الاختلال بين العرض والطلب قليلا أو محدودا، ويرتفع
هذا السعر في مقداره بصورة اكبر مما هي الأسعار النفطية المعلنة نتيجة لوجود اختلال وعدم توازن بين
العرض والطلب النفطي وبصورة كبيرة⁽²⁾.

حيث انه لم تكن أسعار النفط في المراحل السابقة تخضع لقانون العرض والطلب، وإنما لمصالح
الطرف الذي يسيطر على السوق النفطية لكن بعد أزمة 1973 وما أحدثته من اضطراب طورت الدول
المستهلكة أساليب جديدة لتسويق النفط الخام لتفادي تقلبات الأسعار، وشجعت على زيادة إنتاج الدول من
خارج أوبك مما قلل من السيطرة في مجال التسعير وفتح المجال أمام قوى السوق وميكانيزمات العرض
والطلب للتأثير على أسعار النفط.⁽³⁾

(1) - محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص199.

(2) - مرجع نفسه، ص،ص،200،199.

(3) - حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص 57.

سادسا: السعر المستقبلي

هو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن و نيويورك⁽¹⁾.

المطلب الثالث: محددات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها

سنتناول في هذا المطلب الطلب العالمي على النفط الخام والعرض العالمي للنفط الخام كما سنتطرق ايضا إلى العوامل المؤثرة في كل منهما.

الفرع الأول: الطلب والعرض العالمي للنفط الخام والعوامل المؤثرة فيه.

أولا: الطلب العالمي للنفط الخام.

يقصد بالطلب النفطي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية كخام أو منتجات نفطية عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية محدودة بهدف إشباع وتلبية أو سد تلك الحاجات الإنسانية سواء كانت الأغراض استهلاكية كالبنزين لتحريك السيارات أو الكيروستين كالنفط الأبيض للإنارة والتدفئة... الخ، أو لأغراض إنتاجية كالمنتجات النفطية المستخدمة في الصناعة البيتروكيمياوية⁽²⁾.

حيث أن هناك العديد من العوامل المؤثرة على الطلب العالمي على النفط الخام، وذلك لتحديد الطلب على النفط الخام حسب حاجة الدول المستهلكة له، منها ما يعتبر أساسيا والبعض الآخر يعتبر ثانويا وهي:

1- مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي ودرجة التقدم الصناعي والتوسع الميكانيكي: بما ان مصادر الطاقة وخاصة النفط تعد عنصرا في العملية الإنتاجية وتعتمد عليه عملية التطور الاقتصادي فان النفط يلعب دورا كبيرا في تطور الاقتصاد العالمي والطلب العالمي على النفط الخام، ويعكس مستوى التقدم

(1)-نواف الرومي، "منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام"، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع، والإعلان، 2000، ص24،

(2) محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص147.

الاقتصادي الذي وصله العالم، فلو لاحظنا حجم الاعتماد على النفط ومشتقاته في تشغيل كم هائل من المركبات والآلات المستخدمة في الكثير من المجالات، ووسائل النقل البري والبحري والجوي سيتضح لنا تزايد الطلب العالمي على النفط مع تزايد درجة التطور الاقتصادي، كما ان النمو الاقتصادي العالمي الناتج عن عملية التقدم النفطي والصناعي، يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الطلب العالمي على النفط، فزيادة النمو الاقتصادي تصاحبها زيادة في الاستهلاك النفطي مما يعني زيادة الطلب على النفط وبالعكس فان كل انخفاض في النمو الاقتصادي من شأنه أن يؤثر على كميات النفط المطلوبة بالتقلص، أي أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية متداخلة فكل عامل يؤثر في الآخر.⁽¹⁾

2- سعر النفط الخام: السعر هو من العوامل الأساسية الفعالة في تأثيرها على الطلب النفطي وبصورة عامة حيث أن انخفاض أو تدني السعر يؤدي إلى الزيادة أو توسع الطلب وعكسه يكون تماما.⁽²⁾

3- الاستقرار السياسي في العالم: يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب النفطي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص الإمدادات، ففي الوقت الحالي⁽³⁾ شهدت أسعار النفط مستويات عالية فاقت 70 دولار للبرميل وذلك بسبب حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والهجمات المتكررة على منشآت النفط في العراق إضافة إلى الاضطرابات السياسية الداخلية في نيجيريا وغيرها ما يثير التخوف بين الحين والآخر حول انقطاع إمدادات النفط وما يترتب على هذا التخوف من استغلال السوق من قبل المضاربين في السوق النفطية للحصول على الإرباح، وعلى هذا الأساس تلجأ الدول الأكثر استهلاكاً وفي مقدمتها أمريكا

(1)- حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص70.

(2)- محمد احمد الدوري، مرجع سابق ص153.

(3)- ضياء مجيد الموسوي، "ثورة أسعار النفط"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص29.

لتخزين كميات هائلة تكفيها لمدة لا تتجاوز ثلاث أشهر لمواجهة العجز المتوقع بالرغم من أن تكاليف تخزين النفط تعتبر مرتفعة ومكلفة.

4-المناخ: المناخ يلعب دورا هاما في تحديد الطلب النفطي، فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت والمصانع وغيرها، وفي العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم، وفي فصل الصيف أيضا يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط بسبب العطلة الصيفية والتي تدفع العائلات إلى استهلاك أكبر للمشتقات البترولية كالبنزين، ويرتفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة، كل ذلك جعل الأوبك تحدد سقف إنتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر.

5-النمو السكاني: (1) يعتبر عامل السكان احد العوامل المؤثرة في الطلب النفطي، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا فان ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب بافتراض أن نسبة النمو السكاني اقل من نسبة النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد، ويؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد سكان العالم وتطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات، ففي سنة 1950 كان عدد سكان العالم 2.5 مليار نسمة استهلكوا 11.7 مليار برميل نفط، أما سنة 1999 بلغ عدد سكان العالم 6 مليار نسمة استهلكوا 96.2 مليار برميل نفط، ويتوقع أن يصل عدد سكان العالم سنة 2050 إلى 9 مليار نسمة مع استهلاكهم حوالي 200 مليار برميل نفط.

وبالرغم من ان العامل السكاني عامل مهم غير ان تأثيره على الطلب العالمي للنفط يكون نسبيا ومتكاملا مع بقية العوامل الاخرى خاصة الإنتاج والدخل القومي، فالمناطق المتقدمة صناعيا يشكل سكانها 0.18٪ من سكان العالم غير انهم يستهلكون حوالي 0.70٪ من بترول العالم، اما بقية سكان العالم والذين يشكلون 0.72٪ فانهم يستهلكون 0.30٪ فقط من بترول العالم.

(1) - صباح نعوش، "إلى أين أسعار النفط"، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، 2000، متوفرة على الموقع التالي:

6- أسعار السلع البديلة: تؤثر السلع البديلة أو المنافسة ايجابيا أو سلبيا على الطلب العالمي للنفط، ايجابا في حالة تعذر منافستها لسعر البترول وبالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي او سلبا في حالة تمكن السلع البديلة وبأسعارها المنافسة من حلول محل السلعة البترولية مما يؤدي الى تخفيض وتراجع الطلب على النفط، ومن اهم السلع البديلة والمنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية والطاقة الذرية، وتتميز هذه السلع بارتفاع تكاليف انتاجها وتطلبها لمهارات فنية وتكنولوجية واساليب متطورة ومتقدمة لإستغلالها وإنتاجها وإستعمالها، إضافة إلى صعوبة نقلها كل هذه الأسباب وغيرها تجعل هذه السلع في موقع تنافسي ضعيف ومحدود على المدى القصير والمتوسط مقارنة بالنفط.

ثانيا: العرض العالمي للنفط الخام

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، والعرض البترولي يكون فرديا لبائع او طرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد،⁽¹⁾ ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير، الا انه قد يكون اكثر مرونة في المدى البعيد.

كما أنه توجد العديد من العوامل والاسباب التي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع او الانخفاض، وتختلف درجة تأثيرها من عامل إلى آخر، واهم هذه العوامل نجد:

1- الاحتياطات والطاقة الانتاجية: تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

(1) - هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، "اقتصاديات الموارد الطبيعية"، بغداد، 1992، ص311

2-السعر: تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فإرتفاع سعر النفط يؤدي إلى

زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لإعتبارات إحتكارية فضلا عن المدى الزمني.

3-المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج: يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات

الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية، وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية

جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول.

4-المصادر البديلة للنفط وأسعارها: تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض البترولي،

فانخفاض الاسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي ينخفض

العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج اصلا عن انخفاض اسعار السلع البديلة.

5-الحروب والاحداث السياسية: كانت ومازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض

البترولي العالمي، للنفط فخلال حروب وأزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض

العالمي، للنفط عدة إختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 ثم 1980، 1979، ومع بداية

الألفية أصبح النفط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع كملف غزو العراق وأفغانستان وملف إيران

النووي وغيرها من القضايا.

6-السياسات النفطية للدول المنتجة: (1) تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات

كان لها اثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط يمكن اختصارها في الآتي:

أ-سياسة تغليب المتطلبات المالية(1973-1985): تكمن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي

بحيث يكون مناسباً للطلب عليه وإعطائه السعر الفعلي، أي تغليب السعر والمتطلبات المالية على

العرض.

(1)- عبد المالك مبانى، "الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي دراسة إستشرافية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل

اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص 61.

ب- سياسة تغليب السوق (1986-1999): تكمن هذه السياسة في زيادة العرض النفطي أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه وبين الطلب عليه، وذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق والتي فقدتها بداية الثمانينات.

ج- سياسة تثبيت الأسعار (ابتداء من عام 2000): تجمع هذه السياسة بين السياسيين السابقين، حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول الأوبك حسب وتيرة ارتفاع وانخفاض الأسعار، فعندما ترتفع أسعار النفط خارج نطاق 22-28 دولار لأكثر من عشرين يوما تجاريا متتاليا تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل 500 ألف برميل يوميا.

الفرع الثاني: محددات أخرى لأسعار النفط

توصل المحللون والباحثون أن عوامل السوق الأساسية (الطلب، العرض) لا تبدو أنها كافية وحدها لتفسير عدم استقرار أسعار النفط، ولذلك سنتطرق في هذا الفرع إلى عوامل أخرى تؤثر في أسعار النفط.

أولاً: السياسات الحكومية الخاطئة

في الوقت الذي يستند فيه الكثير في تفسيراتهم للأزمة على عوامل وظروف السوق على أنهما الدافع الرئيسي وراء زيادة أسعار النفط منذ سنة 2004، يسلم بعض المحللين بالإسهام الهام للسياسات الحكومية الخاطئة في الارتفاع المطرد لأسعار في 2008، بحيث لم تؤدي تلك السياسات الخاطئة فقط إلى تقييد الحصول على الموارد النفطية في جميع أنحاء العالم بل ساهمت في تغذية الطلب المحلي على وقود النقل أثناء فترة ارتفاع الأسعار.

من ناحية أخرى نجد ان عامل تأمين الموارد النفطية في بعض البلدان المصدرة للنفط مثل روسيا وفنزويلا، قد أدى إلى منع شركات النفط متعددة الجنسيات من الوصول وتطوير حقول نفطية جديدة مما ساهم في تعميق العجز المسجل في إنتاج النفط وفي نفس الوقت وكما هو الحال عليه في كثير من اقتصاديات السوق الناشئة مثل إيران وروسيا حافظت حكومات هذه الدول على الإعانات الحكومية

المخصصة لدعم أسعار البنزين المحلية، بحيث بقية الأسعار بشكل لا يعكس مستوياتها في الحقيقة في الأسواق العالمية الأمر الذي حال دون منع انخفاض الاستهلاك في هذه الأسواق مع بداية الارتفاع في الأسعار ومع ذلك فإن استمرار ارتفاع الأسعار أدى ببعض الدول التي لم تستطع تحمل عبء مستويات الدعم الحكومي لأسعار الوقود المحلية إلى بدء عدد من الدول في اتخاذ إجراءات استثنائية بهدف خفض الدعم على الوقود كالصين، أخيراً بالنظر إلى بعض الدول المتقدمة، نجد أن السياسة الضريبية المرنة لعبت دوراً هاماً في منع تغير أسعار الوقود في محطات البنزين بشكل كبير بسبب فرض ضرائب مباشرة مرتفعة على الوقود.

فضلاً عن السياسات الحكومية الخاطئة نجد أنها في بعض الأحيان ساهمت بشكل مباشر في عدم استقرار سوق النفط، كما هو الحال في أوروبا والولايات المتحدة بحيث أدت التشريعات الجديدة المتخذة بشأن فصل عنصر الكبريت عن الديزل إلى أثر مباشر على أسعار النفط الخام الخفيف. أيضاً يبدو أن القرار الهام لوزارة الطاقة الأمريكية برفع مخزون الوقود ضمن الاحتياطي الاستراتيجي للولايات المتحدة إلى مستويات أعلى سنة 2008 أدت إلى تقليص الكميات المعروضة من النفط الخام الخفيف في السوق الفورية ووفقاً لتقديرات Philip k. verleger يكون هذا القرار قد خفض العرض بـ 0.1٪ إلى 0.5٪ من النفط الخام الخفيف في السوق وبالنظر إلى المرونة السعرية للطلب على النفط استنتج أن قرار وزارة الطاقة الأمريكية برفع مستوى المخزون الاستراتيجي أدى وحده إلى زيادة الأسعار بنحو 10 دولار للبرميل وهذا ليس بالأمر الجديد بالنظر إلى أنه بعد الصدمة البترولية لعام 1973 شجعت الولايات المتحدة على تصميم سياسات اكتناز سيئة للوقود.

ثانياً: متغيرات الاقتصاد الكلي: انخفاض الدولار.

من العوامل العديدة التي في كثير من الأحيان يكون لها أثر مباشر على ارتفاع أسعار النفط الانخفاض المستمر للدولار الأمريكي على مدى السنوات الخمس الماضية ففي حين أن العلاقة بين

أسعار النفط والدولار معقدة ولا تخدم مصالح أطراف السوق في معظم الأحيان، نجد أن انخفاض قيمة الدولار ستؤدي إلى ارتفاع في سعر النفط بالدولار والعكس بالعكس فمنذ أن تم اعتماد تقويم النفط بالدولار الأمريكي يفترض أن بانخفاض سعر صرف الدولار سينخفض بذلك تسعير النفط في السوق ومن ثم سيزيد الطلب عليه وفي حال ترك السوق يتوازن وفقا للظروف الجديدة -انخفاض الدولار مع افتراض ثبات العوامل الأخرى سيرتفع سعر بالدولار. (1)

المبحث الثالث: ماهية اسواق النفط العالمية

نظرا للأهمية التي يحظى بها النفط وأسعاره على المستوى العالمي والدولي سنتطرق في هذا المبحث الى ماهية الأسواق العالمية لهذا المورد وذلك من خلال إلقاء نظرة حول التطورات التاريخية التي مرت بها أسواق النفط وتعريفها، وأنواعها أهم الخصائص التي يتميز بها، والأطراف المؤثرة في هذه الأسواق.

المطلب الاول: التطور التاريخي لاسواق النفط العالمية

تعد الشركات العالمية الكبرى عامة والشركات الأمريكية خاصة الطرف الأول في نشأة سوق النفط بسبب ولادة الصناعة النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1859م حيث ترعرعت هذه الصناعة وتطورت في أحضان النظام الرأسمالي، ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا المطلب الى التطورات التاريخية لأسواق النفط العالمية.

الفرع الاول: سوق النفط(1945-1986)

اولا: سوق النفط ما قبل 1945 (فترة السيطرة والتحكم الاستغلالي والاحتكاري)

تميزت هذه الفترة بسيطرة الشركات النفطية العالمية والتحكم الاستغلالي والاحتكاري على اقتصاديات البلدان النفطية النامية من جهة، وعلى سوق النفط العالمية من جهة أخرى من الجانب

(1) - سعد الله داود، "تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الاسعار، 2008-2010"، مجلة الباحث، عدد 09، ص، ص،

السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وفي الجوانب المتعددة لهذه السوق الحيوية من عرض وطلب وتسعير... الخ، حيث ترتب عن هذه السيطرة عدة آثار وخصائص ميزت سوق النفط العالمي في تلك الفترة بحيث تصب كلها في خدمة مصالح الشركات النفطية العالمية ومضرة لمصالح وموارد واقتصاديات البلدان النفطية النامية ونلخص أهم هذه المميزات والخصائص لسوق النفط كالتالي: (1)

1- سيادة النمط الاستغلالي الكلاسيكي (الامتيازات النفطية القديمة) على النشاط الصناعي والاقتصادي النفطي في كل المناطق النفطية العالمية والتي جاءت مثلما ذكرنا لتخدم بالدرجة الأولى مصلحة ومنفعة الشركات النفطية العالمية ومصلحة بلدها الأم.

2- إنشاء الكارتل النفطي العالمي.

3- تشويه هيكل اقتصاديات البلدان النفطية مع إضعاف عملية تطورها الاقتصادي والاجتماعي.

4- تحديد مقدار ومستوى النشاط الصناعي النفطي بصورة غير متلائمة، إن لم تكن متناقضة الإمكانيات النفطية للبلدان النفطية المنتجة ومع ظروف ومتطلبات هذه البلدان.

5- تحديد مقدار ومستوى الأسعار النفطية، وفق الصيغ والقواعد التي تحقق مصلحة ومنفعة الشركات الاحتكارية العالمية وبصورة خاصة، والبلدان الأم لهذه الشركات بصورة عامة.

6- تكريس صفة التبعية السياسية والاقتصادية للدولة النفطية الى حكم الشركات الاحتكارية واقتصاديات بلدانها الأم.

7- تحول النفط الى مادة أساسية ورئيسية في هيكل المصادر الطاقية المستغلة في عالمنا المعاصر.

هذا بالإضافة إلى ذلك، فان السلعة النفطية أخذت تشكل نسبة عالية وكبيرة من مجموع السلع المتبادلة عالميا سواء للتصدير أو الإستيراد إلى جانب دور النفط وآثاره المالية (كمورد مالي) او آثاره

(1) - محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص، ص، 96، 97.

السياسية أو العسكرية أو الاجتماعية، وعلى النطاق العالمي أو على نطاق الدول وخاصة الدول النفطية المصدرة له بشكل خاص أو المستورد له بشكل عام.

ثانيا: سوق النفط فترة 1945-1986. (1)

أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما تلاها كانت بداية فترة مرحلة جديدة، مرحلة التحول والتغير في ظاهرة التركيز الاحتكاري المنفرد وكذلك الحد والتقليص للآثار الناتجة عن ذلك، نتيجة لنمو وظهور قوي وعوامل جديدة لعبت دورا مؤثرا وفعالا في تغيير صورة سوق النفط العالمي، من سوق مغلقة ومسيطر ومتحكم بها من قبل الاحتكار النفطي للشركات السبع أو الثماني الكبار إلى سوق مفتوحة وتؤثر بها أطراف جديدة، وخاصة طرف البلدان النفطية النامية إلى جانب الشركات النفطية المستقلة.

فرغم الدور المحدود للدول المنتجة للنفط وخاصة الدول الحديثة العهد بالاستقلال إلا أن فترة السبعينيات، فترة تأميم المحروقات، جعلت من سوق النفط العالمي يتصف بالتوازن في مجال الاحتكار، فالدول المنتجة والمصدرة للنفط هي فقيرة من حيث تكنولوجيا الإنتاج ووسائل التصنيع المتطورة لكن لها السلطة في عملية التسويق وتسعيرة النفط(العرض) خاصة بعد تشكيل التكتلات الاقتصادية مثل الأوبك والأوبك التي عملت على خفض الى حد كبير سلطة ونفوذ واحتكار الشركات السبع وبدأت الدول الأعضاء للتكتلات تكسب السيطرة على أسعار النفط، مثلما حدث في أزمة 1973.

أما الدول المستوردة والمستهلكة للنفط فسيطرت على نسبة قليلة من التسعيرة وبطرق غير مباشرة في حين أنها كانت الأقوى من جهة الإستراتيجية والتكنولوجيا وعمليات التصنيع بشتى وسائلها، وهو ما يتضح لنا في أزمة الثمانينات حين انخفض سعر النفط بسبب انخفاض الطلب عليه.

(1) - امينة مخلفي، "اثر تطور المنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض التجارب العالمية)ط، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012/2011، ص-ص، 49-51، بتصرف.

وكان لمنظمة الأوبك دور جد كبير في زعزعة مكانة الشركات الاحتكارية والحد من سيطرتها على

السوق النفطية، وذلك من خلال النتائج التالية:

1-فقدان الشركات العالمية لقوتها في تحديد الأسعار، بعد أن فرضت منظمة الأوبك حقها في تحديد قواعد وأسس الأسعار النفطية بما يخدم مصالحها الشخصية حيث قامت منظمة الأوبك برفع الأسعار وخفض الإنتاج مع حظر تصدير النفط إلى الوم،أ وهولندا في سنة 1973 (من حوالي دولارين للبرميل إلى أكثر من 8 دولارات للبرميل) أي تقدر الزيادة بأكثر من 400٪. والى 30 دولار سنة 1980 والى 34 دولارا سنة 1981 وقد استطاعت أن تفرض ذلك لعدة سنوات (1974-1981).

2-فقدان الشركات العالمية الجانب الأكبر من النفط المعروف باسم نفط المساهمة، نظرا لسيطرة الدول النفطية على منابع النفط فيها.

3-حرمان الشركات العالمية من تحقيق الأرباح الطائلة، بسبب تأميم صناعة النفط في الدول المنتجة والمالكة للمورد.

انعكست العوامل السالفة الذكر إيجابا على حجم وتطور التجارة العالمية للنفط حيث ارتفعت التجارة العالمية إلى نحو 33مليون ب/ي سنة 1974م لتبلغ ذروتها عند 35 مليون ب/ي سنة 1979م وقد ذهب جانب كبير من الواردات في سنة 1979 للتخزين في الدول الصناعية الغربية التي قامت باستخدامه للضغط نزوليا على الأسعار خلال النصف الأول من الثمانينات إلى أن انتهى الأمر بانتهيار الأسعار إلى اقل من النصف سنة 1986م.

وقد انعكس هذا التطور سلبا على التجارة الدولية في النفط فانخفض حجمها الى نحو 20 مليون ب/ي سنة 1984م كما تقلص نصيب أوبك منها خلال الفترة (1974-1984م) من نحو 80٪. إلى اقل من 60٪. بذلك أخذت سيطرة أوبك على السوق العالمية للنفط تتآكل في وقت غاب فيه التنسيق بين

دول الأعضاء إلى جانب هذا حلت دول أخرى مثل: المملكة المتحدة والنرويج مكانة مهمة على الساحة العالمية لسوق النفط وهذا راجع إلى الاكتشافات الجديدة التي قامت بها خلال هذه الفترة.

الفرع الثاني: سوق النفط مطلع القرن 21. (1)

عرف نصف العقد الأول من مطلع الألفية الثانية تقلبات حادة في أسعار النفط لم يألفها السوق النفطي منذ السبعينيات من القرن الماضي إذ بعد أن استقرت الأسعار عند معدل 25 دولار للبرميل خلال الأعوام الممتدة من 2000 إلى 2003 هي الفترة التي عملت خلالها منظمة الأقطار المصدرة للنفط بالدفاع على نطاق سعري يتراوح بين 22 و28 دولار للبرميل باعتباره السعر الذي يمكن أن يحقق التوازن في الأسواق إلا أن هذه الصورة اختلفت تماما بدءا من عام 2004 مع ارتفاع الأسعار الذي بلغ ذروته عام 2006 حيث وصل 68.9 دولار للبرميل في حين لامست أسعار النفط في الأسواق المحلية (الخام الأمريكي الخفيف) 78 دولار للبرميل في الفترة ذاتها وعلى الرغم من الأسعار أخذت بالتراجع التدريجي عام 2006 لارتفاع المخزونات التجارية خصوصا وقود التدفئة ليستقر نحو 58 دولار للبرميل.

وفي عام 2014 ومع التراجع الكبير في أسعار النفط الذي انعكس بتغيرات شكلية مهمة في السوق النفطية التي دخلت حقبة سجل فيها العرض نمو اقوي من الطلب حيث يطرح هذا التراجع مشكلة كبيرة بالنسبة للعديد من الدول المنتجة التي يحتاج إلى سعر مرتفع من اجل تمويل نفقاتها أما المستفيد الأكبر من هبوط الأسعار هو الدول المستوردة.

المطلب الثاني: تعريف الأسواق النفطية وأنواعها:

يعرف السوق في النظرية الاقتصادية بأنه مجموعة من العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب، المؤثرة في كيفية تحديد سعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة او مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة،⁽¹⁾ ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا المطلب لتعريف السوق النفطية وأنواعها.

تم الاطلاع عليه في 2015/03/15 http://alghad/m/articles/851495(2-2).com (1)

الفرع الأول: تعريف السوق النفطية

السوق النفطية « هي المكان الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة الخام منها بين الأطراف المتبادلة». (2)

« وهي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى، كالعوامل السياسية، العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية». (3)

ومما سبق نستخلص أن السوق النفطية هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالموارد الأساسي والرئيسي في تنمية الاقتصاد وهو النفط وذلك طبقا لقوانين العرض والطلب.

الفرع الثاني: أنواع الأسواق النفطية.**أولا: الأسواق الفورية.**

عرفت صناعة النفط الأسواق الفورية منذ القديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية، ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود الطويلة الأجل التي كانت تخضع لنظام تسعيري ثابت ومستقر، ولم يكن نطاق السوق الفورية في الماضي يتجاوز 15% من حجم التجارة العالمية في النفط، وبالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيرا محسوسا في الأسعار المعلنة أو الرسمية التي تحكم العقود الطويلة الأجل.

(1) - فتحي أحمد الخولي، "اقتصاديات النفط"، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة -السعودية، 1998.

(2) - محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 142.

(3) - قويدري قوشيح بوجمعة، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسينة بن بوعلوي الشلف، الجزائر، 2008 - 2009، ص 45.

غير أن الاختلال الذي طرأ منذ أواخر الثمانينات أدى إلى وجود فائض كبير في العرض العالمي للنفط، وزيادة المنافسة بين المنتجين داخل وخارج الأوك، لم يلبث أن دفع الأسواق الفورية إلى مرتبة متزايدة الأهمية بحيث صارت الأسعار الفورية أساس التعامل في السوق العالمية للنفط وسببا رئيسيا من أسباب عدم استقرارها. (1)

ثانيا: الأسواق المستقبلية:

عرفت الأسواق المستقبلية في منتصف الثمانينات، وقد عرفت هذه الأسواق قديما في مجال السلع التي يخضع عرضها لتقلبات يصعب التنبؤ بها مثل المنتجات الزراعية التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كتقلبات المناخ، وتحقق تلك الأسواق لمن يشتري السلعة بعقد آجل التحوط ضد مخاطر تغير السعر في المستقبل، وتعتبر تلك الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط، إذ لا تنعكس إلا في ظل أسعار تنسم بالتذبذب وعدم الاستقرار، غير أن التعامل في الأسواق المستقبلية لم يعد يقتصر في على من يرغب في اقتناء النفط لمواجهة احتياجاته الفعلية، بل فتحت المجال للمضاربين للتأثير على حركة الأسعار بما يحقق مصالحهم.

وقد ارتفعت نسبة التعامل في الأسواق المستقبلية، إذا بلغ عدد العقود المستقبلية المتداولة في بورصة بنينيوورك عام 1982م ما يقارب 7.3 ألف ليرتفع إلى 467 ألف عقد خلال النصف الأول من عام 2002. (2)

ويمكن أن نميز في الأسواق الآجلة نوعين من الأسواق وهما:

1- الأسواق النفطية المادية الآجلة: تعمل مثل الأسواق الفورية ولكن بأجال أطول من 15 يوما، وتتم العمليات بالتراضي لسعر معين مع التسليم لأجال لاحقة، يعرف بداية على أنه شهر لكن يمكن أن يتجاوز ذلك وهذا النوع من الأسواق تلزم المشتري بتحديد نوع الشحنة التي يجب أن تقل عن 500000

(1)-حسين عبد الله، مرجع سابق، ص، 247.

(2)- المرجع نفسه، ص، 248، 249.

برميل، والبائع بتحديد تاريخ توفرها، ولا تكون هذه الأسواق إلا لعدد محدود من النفط الخام والمنتجات النفطية كالبرنت، البنزين، زيت الديزل، ووقود الطائرات وهذه الأسواق غير منظمة في الغالب.

2-البورصات النفطية: ظهرت لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى 1973 في نيويورك، وعرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط التي عرفت فترة الثمانينات والتسعينات في القرن الماضي، ويتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وليس بشحنات النفط الخام وهذه العقود لها طابع السندات المالية، وهي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام أو المشتقات النفطية من نوع محدد، وتوجد ثلاث بورصات نفطية كبرى منظمة في العالم هي: سوق نيويورك للتبادل التجاري (NYMEX)، سوق المبادلات النفطية بلندن (TPS)، وسوق سنغافورة النقدي العالمي (SIMEX).

وبتوفر عنصر الشفافية في هذا النوع من الأسواق النفطية مثلما هو الحال في البورصة العادية، حيث في مكان محدد يمرر المتعاملون أوامرهم على الأسعار المطبقة في الأسواق التي تظهرها لوحة المعلومات في كل وقت كما تتوفر هذه الأسواق على سماسة يسهلون الالتقاء بين البائع والمشتري، وكذلك على غرفة مقاصة التي تضمن التسيير والتنظيم الحسن للسوق. (1)

المطلب الثالث: خصائص الأسواق النفطية والأطراف المؤثرة في سلوكها

تستمد أسعار النفط استقرارها من استقرار السوق التي تخضع بدورها إلى مجموعة من الأساسيات التي تحكمها، ومن ناحية أخرى تلعب الحكومات دورا غير مباشر في التأثير على استقرار سوق النفط وذلك من خلال جملة من الإجراءات، ومما سبق سنتناول في هذا المطلب أهم الخصائص التي تتميز بها أسواق النفط بالإضافة إلى أهم الأطراف المؤثرة على استقرارها وسلوكها.

(1) - مجلد ميلود، الجباية البترولية لعقود البحث والإنتاج نحو ملائمة أكثر مع السوق، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، 2002، ص70.

الفرع الأول: خصائص الأسواق النفطية

تتميز الأسواق النفطية بخصائص مهمة هي:

أولاً: ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري

ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري أي أن هناك عددا قليلا من الدول المنتجة والمصدرة للنفط تنتج حقولها حوالي 85% من صادرات العالم النفطية، وقد أخذت هذه الدول تتركز أكثر من خلال منظمة الأوبك، كما تسيطر الشركات العالمية بفروعها المختلفة على الجانب الأكبر من السوق النفطية، أما في الجانب الآخر فيرتكز عدد قليل من الدول المستوردة وهي الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون والإئتماء الاقتصادي OCED، حيث استوردت ما يقارب 22.8% من حجم الواردات الكلية للنفط عام 2010.

ثانياً: سوق التكامل الرأسي والأفقي

تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسي والأفقي، ذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية والشركات الوطنية للنشاطات الصناعية النفطية تكون متكاملة رأسيا من مرحلة المنبع، النقل والمصب ولا يمكن الفصل فيما بينها، بينما يظهر التكامل الأفقي في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع أين سيتوجب للشركة النفطية بغض النظر عن نوعها أن تكامل فيما بين هذه النشاطات ليضمن انتقال النفط من منطقة الإنتاج إلى منطقة الاستهلاك.

ثالثاً: سوق التكل (الكارتل والمنظمات والهيئات)

تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقيات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها إلى غاية وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل، وقد ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي، ثم تليها الهيئات والمنظمات الدولية، التي من

مهامها التدخل في استقرار سوق النفط العالمي بما يخدم مصلحة الدول الأعضاء التابعة للمنظمات والهيئات. (1)

رابعاً: عدم مرونة الطلب في الأجل القصير

يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته فالصناعات المبنية على أساس استخدام النفط لا يمكنها التحول عنه لمصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره مثلاً، ذلك لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحويل إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة.

خامساً: تأثير السوق بالأسواق ذات الصلة الوثيقة

تتأثر السوق النفطية العالمية بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن، والتي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط،⁽²⁾ مما يؤدي إلى اعتبار الأسعار الفورية للناقلات على أنها أسعار نموذج المنافسة الكاملة فانخفاض الطلب العالمي على النفط يخفض من تكاليف الشحن مما يشجع شركات النفط على الشراء من الأسواق البعيدة في حين أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط لها آثار عكسية وتؤثر تقلبات الطلب العالمي كذلك على حجم الطلب على خدمات المصانع التي تنفي النفط من الشوائب الكبريتية. (3)

الفرع الثاني: الأطراف المؤثرة على سلوك الأسواق النفطية

و تتمثل في:

(1) - أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص 54.

(2) - سالم عبد الحسن راسن، "اقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999، ص 166.

(3) - أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص 55.

أولاً: منظمة الأوبك

هي منظمة من المنظمات القائمة بين الحكومات ذات كيان دولي، والتي تم إنشاؤها بناء على المبادرة التي دعا على أساسها العراق بعض الدول المنتجة إلى عقد اجتماع في بغداد بين 10-14 سبتمبر 1960⁽¹⁾، وهي تنظيم .

احتكار المنتج مشابه للكراجل الاحتكاري الذي كان سيطر على صناعة النفط قبل هذا التاريخ) الممثل في الشركات العالمية النفطية الشقيقات السبع) ، حيث تعتمد المنظمة في تسعير النفط على سعر برمبل سلة الأوبك والتي كانت تضم سبع أنواع من النفط الخام هي مزيج صحاري الجزائر 44، خام مينااس الأندونيسي 34، نبط بوني خفيف النيجري 37، عربي خفيف السعودي 34، نبط دبي 39، نياجوانا الفنزويلي 31، وأستيوموس المكسيكي 33، وأصبحت في 2005 تضم 11 نوعا من الخامات النفطية هي: عربي خفيف السعودي، مزيج صحاري الجزائر، نبط البصرة الخفيف العراقي 36، السدرة الليبي 37، موربان الإماراتي 39، قطر البحري 40، الخام الكويتي 31، الخام الإيراني الثقيل، خام بي سي أف الفنزويلي، بوني الخفيف النيجري ومينااس الأندونيسي، وهي تركيبة تعكس معدل نوعية أنواع النفط الداخلة في هذه السلة، التي تبلغ درجة API لها 32.7 وهي ذات محتوى كبريتي يقدر ب1.77%⁽²⁾ وبالتالي فهي ذات كثافة متوسطة، ويتم إحتسابها على أساسها المعدلات الموزونة لأنواع النفط الداخلية فيها حسب نسبتها في الإنتاج والصادرات في الأسواق الأساسية للنفط.

ثانياً: الشركات النفطية العالمية الكبرى.

سيطرت لوقت طويل مجموعة من الشركات العالمية الكبرى على الصناعة النفطية اصطلح على تسميتها بالشقيقات السبع، وهي التي تتحكم في جانب كبير من الإنتاج والنقل والتوزيع والتكرير، ورغم

(1)-محمد أزر السماك، "اقتصاديات النفط"، الطبعة الأولى، دار الكتب للطباعة والنشر، 1981، ص146.

(2)- عبد الفتاح دندي، "تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء"، مجلة النفط والتغون العربي،

المجلد 34، العدد 2008، ص28.

تأسس شركات النفط الوطنية التي تشرف على الصناعات النفطية في دولها ودول أخرى إلا أن هذه الشركات ما زالت تحتفظ بنصيب مهم في الصناعة النفطية، وهي مملوكة في معظمها للولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى بريطانيا وهولندا، وتملك أكثر من 70% من صناعة التكرير العالمية وأكثر من 50% من ناقلات النفط في العالم.⁽¹⁾

(1) -حسن سيد أبو العينين، "الموارد الاقتصادية"، دار الثقافة الجامعة للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1979، ص331.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل عموميات حول النفط، حيث تطرقنا إلى كل الجوانب النظرية للنفط، وأسعار النفط، والأسواق العالمية للنفط واستخلصنا.

إن النفط مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية، وعوامل السوق كما يتميز النفط بالعديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من السلع البديلة مما يضفي عليه أهمية خاصة على الصعيد الاقتصادي، والسياسي، العسكري، والمالي.

حيث مر النفط وأسعاره بعدة تطورات جعلت لهذا الأخير عدة أنواع حسب تكلفة الإنتاج، نوعية النفط وكذلك مناطق الإنتاج والتصدير.

يتحدد سعر النفط ويتأثر بالعديد من العوامل والتي لعل أهمها عوامل السوق التي تؤثر عليها عوامل أخرى حيث تتميز السوق النفطية بالعديد من الخصائص التي تجعلها تحتل مكانة هامة على الصعيد الدولي والعالمي.

ويتأثر سلوك الأسواق العالمية النفطية بالعديد من الأطراف التي تسيطر عليها كمنظمة الأوبك والشركات النفطية العالمية الكبرى.

الفصل الثاني

عموميات حول نفقات وإيرادات الميزانية

وعلاقتها بأسعار النفط

تمهيد:

تعتبر النفقات العامة والإيرادات العامة من أهم أدوات السياسة المالية، تلك السياسة التي تتبعها الدولة في استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام لتحقيق الأهداف الاقتصادية المستخدمة في تحقيق الأهداف المرجوة للنظامين الاقتصادي والمالي، والتي لا تكون بمعزل عن النظام السياسي، ويرتبط هاذين العنصرين بالكميات المالية اللازمة لأداء الوظيفة المالية للدولة ولغايات تمويل متطلبات هذا الأداء، وهناك عنصر ثابت يتعلق بالتنظيم الفني لهذه الكميات المالية ويعرف بالميزانية العامة، التي تعد الخطة المالية الأساسية التي تنهض بدور رئيسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من خلال الإنفاق الحكومي باعتبارها من أهم أدوات التخطيط المالي وأداة أساسية لتحديد أهداف الحكومة وسياساتها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها.

كما تعد أسعار النفط من أهم العوامل المؤثرة على النفقات العامة وكذا الإيرادات العامة، و بالتالي الوضع الكلي للميزانية، بحيث تشكل إيرادات الجباية البترولية الجزء الأكبر من الإيرادات العامة، ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل الى:

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة.

المبحث الثاني: ماهية الإيرادات العامة.

المبحث الثالث: ماهية الميزانية العامة.

المبحث الرابع: علاقة أسعار النفط بالميزانية العامة.

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة

تشكل دراسة النفقات العامة ركنا أساسيا في الدراسات المالية لاعتبارها تعكس دور الدولة وتطوره، فمع تطور الدولة وزيادة الدور المطلوب منها القيام به في جميع المجالات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية زادت النفقات العامة وتعددت أنواعها. ونهدف من دراستنا لهذا المبحث لمعرفة ماهية النفقات العامة، وعلى هذا الأساس سنقسم هذا المبحث إلى النقاط التالية.

المطلب الأول: تعريف النفقات العامة وقواعدها

تشكل النفقات العامة القسم الأكبر من مكونات الميزانية العامة، وقد تطور مفهوم النفقات العامة واتسع تبعا لتطور واتساع مفهوم دور الدولة، لكن مع هذا التطور وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تنوعت النفقات العامة وظهرت الحاجة إلى ضبطها والتحكم فيها.

الفرع الأول: تعريف النفقات العامة

« هي تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية، الحكومة والجماعات المحلية أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة»⁽¹⁾.

كما تعرف النفقة العامة «بأنها ذات طبيعة نقدية، فلا تدخل في عداد النفقات العامة تلك التي تتم بصورة عينية، كما أنها تصدر من الجهاز المركزي للدولة أو الهيئات التنظيمية التابعة له بهدف إشباع حاجة عامة»⁽¹⁾.

(1) -خميسي قايد، بن خرناجي أمينة، "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، أبحاث المؤتمر الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 11-12 مارس 2013،

ومن التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف الشامل للنفقة العامة، فهي مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية لشخص عام، بهدف تحقيق منفعة عامة.

ووفقاً لهذه التعاريف يمكن اعتبار النفقة العامة على أنها ذات ثلاث أركان أساسية وهي:

-النفقة العامة مبلغ نقدي.

-النفقة العامة تدفع بواسطة شخص عام.

-النفقة العامة تهدف إلى تحقيق منفعة عامة.

أولاً: النفقة العامة مبلغ نقدي

وتقوم الدولة بالإفناق من أجل الحصول على السلع والخدمات الضرورية لتسيير المرافق العامة، وتقوم بالإفناق للحصول على ما يلزمها من الأموال الإنتاجية للقيام بالمشروعات الاستثمارية، إضافة إلى ذلك تقوم بصرف مبالغ نقدية من أجل منح المساعدات والإعلانات المختلفة، وتكون صيغة الإفناق على شكل نقدي، وذلك لما تحمله هذه الطريقة من مزايا عملية بسبب سهولة تداولها، واستخدامها حسابياً، اتخذت النفقة شكلاً نقدياً نتيجة الانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي، والذي تتم فيه معظم المعاملات والمبدلات بواسطة النقود.⁽²⁾

وبعد الإفناق النقدي أفضل من أي صورة أخرى للإفناق العام وذلك للأسباب التالية:

1- إن استخدام النقود في الإفناق من طرف الدولة يسهل من عمليات الرقابة بصورها المتعددة على النفقات العامة. وتجنّبها صعوبة ذلك في حالة الإفناق العيني والذي يبرز فيه مشكل التقدير وتحديد

(1) -حماسي محمد الأمين، دادن عبد الغاني، " تحليل النفقات لميزانية العامة للدولة باستخدام أسلوب التحليل إلى المركبات الأساسية حالة الجزائر

في الفترة الممتدة 1970-2000"، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، 2002، ص 71.

(2) أعاد علي حمود، " المالية والتشريع المالي"، كلية الحقوق بيت الحكمة، جامعة بغداد، بدون سنة نشر، ص 32.

الاحتياجات كما أن الإنفاق النقدي يحسن من استخدام وتوجيه النفقات العامة بناء على الضوابط والقواعد التي تحقق المصلحة العامة؛

2- إن الإنفاق العيني لما يوفره من مزايا قد يؤدي إلى الإخلال بمبدأ العدالة والمساواة بين الأفراد في الاستفادة من نفقات الدولة؛

3- يثير الإنفاق العيني العديد من المشاكل الإدارية والتنظيمية ويؤدي الإنفاق العام إلى عدم الثقة وقد ينتج عنه محاباة بعض الأفراد دون الآخرين والإنفاق العام في شكله النقدي يؤدي إلى ازدياد حجمه من جهة و من جهة أخرى إلى تدعيم أساسيات اقتصاد السوق و الخروج عن آليات اقتصاد التخطيط.⁽¹⁾

ثانيا: النفقة العامة بواسطة شخص عام

من أجل اعتبار النفقة نفقة عامة لابد من صدورها من قبل شخص عام كأحد الهيئات العامة الإدارية مثل الدولة والمجالس المحلية والتي تتمتع بشخصية إدارية ونمة مالية مستقلة، ولكن إن صدرت النفقة عن أفراد فهي ليست نفقة عامة حتى ولو كان القصد منها النفع العام، مثل تبرع احد الأشخاص بمدرسه وبالتالي تعتبر كافة المبالغ التي تنفقها الدولة أو احد الهيئات العامة من أجل تنفيذ نشاطها العام بموجب سيادتها وسلطتها نفقة عامة، أما إذا كنت النفقة صادرة من قبل أفراد أو مؤسسات خاصة فلا تعتبر نفقة عامة، لأنها لم تخرج من خزينة الدولة، فالشرط الأساسي لكي تعتبر النفقة نفقة عامة هو أن تكون صادرة من شخص معنوي عام يمتلك الصفة الآمرة.⁽²⁾

(1)- طاوش قندوسي، "تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1970-2012"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، غير منشورة، 2013/2014، ص 24.

(2)- مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد المالي"، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص 41.

ثالثاً: النفقة العامة تهدف إلى تحقيق منفعة عامة.

يشترط في النفقة العامة أن تكون موجه لصالح المجتمع من أجل إشباع حاجاته ورغباته، أي أن الهدف منها هو تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة، بحيث لا تعتبر النفقة نفقة عامة تلك التي تهدف إلى إشباع الحاجات الخاصة، أو تحقيق منفعة خاصة، ومن أمثلة النفقات العامة الإنفاق على لقضاء والدفاع والتعليم والصحة، فإذا قامت الدولة بإنفاق مبلغ من المال لإنشاء حديقة خاصة لأحد أصحاب السلطة والنفوذ فهذا المبلغ لا يعتبر بأي شكل من الأشكال نفقة عامة، والنفقات العامة تمول من الضرائب والرسوم والقروض بأنواعها المختلفة، والتي يقع عبؤها على جميع الأفراد ومنه يكون من جقهم جميعاً الإستفادة من هذه النفقات تماشياً مع مبدأ العدالة ومراعاة الصالح العام. (1)

الفرع الثاني: قواعد النفقات العامة

للنفقة العامة قواعد و ضوابط أساسية تحكمها و هي:

أولاً: قاعدة المنفعة

يقصد بقاعدة المنفعة أن يكون الغرض من النفقات العامة هو تحقيق أكبر منفعة ممكنة بأقل كلفة ممكنة ويتحقق ذلك عندما تساوي المنفعة الحدية للمنفعة العامة مع المنفعة الحدية للدخول المتبقية للأفراد بعد فرض الضريبة، أي عندما تتساوى المنفعة الحدية مع الكلفة الحدية. (2)

ثانياً: قاعدة الاقتصاد

إذ يجب على القائمين بالإنفاق العام تجنب أي تبذير أو إسراف، لأن في ذلك ضياعاً لمبالغ كبيرة دون أن يترتب عليها أي منفعة. أضف إلى ذلك إلى أن الإسراف والتبذير من جانب الإدارة المالية

(1) - فوزت فرحات، "المالية العامة والاقتصاد المالي"، منشورات الحلبي، بيروت، 2003، ص 268

(2) - طاوش قندوسي، مرجع سابق، ص 28.

في الدولة يؤدي إلى زعزعة الثقة فيها ويبرر محاولات المكلفين والممولين في التهرب من أداء الضريبية، وبإختصار فإن ضابط الإقتصاد يعني استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة، وتتعدد مظاهر التبذير والإسراف المالي في العالم وعلى وجه الخصوص في الدول النامية بسبب إنخفاض كفاءة الرقابة المالية والسياسية ولهذا فإن الحاجة تدعو إلى ضبط النفقات العامة في شتى القطاعات على أسس معينة تتمثل في مراعاة الحاجات الحقيقية الفعلية، بحيث لا تتحمل الدولة نفقات عامة إلا إذا كانت ضرورية تماما. وبالقدر اللازم فقط، لتحقيق المنفعة العامة. هذا فضلا عما يمكن أن تؤديه أجهزة الإعلام والرقابة المختلفة من أدوار هامة في إيجاد رقابة فعالة و حازمة على عمليات الإنفاق الحكومي بما يضمن توجيه النفقات العامة إلى الأوجه النافعة. (1)

ثالثا: قاعدة الترخيص و التقنين

الترخيص هو ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة، ويعني ذلك أن أي مبلغ من الأموال لا يصرف إلا إذا سبقت موافقة الجهة المتخصصة بالتشريع، (2) أما تقنين النشاط الإنفاقي للدولة فالمقصود به أن يتم تنفيذ النفقات العامة وفقا للإجراءات التي حددتها الميزانية والقوانين المالية، ويعد الضامن لتحقيق المنفعة والإقتصاد في النفقة، ويتمثل في درجة إحترام المنفذين لقواعد الإجراءات القانونية التي تطلبها النصوص التشريعية عند تنفيذ النفقة العامة من خلال أساليب الرقابة بشتى صورها، وتحدد القوانين التي تنظم النشاط المالي للدولة أساليب صرف النفقات وإجراءاتها، حيث تعين السلطة المخولة بالإذن وتوضح مراحل عملية صرفها وهو ما يضمن أن النفقة العامة قد تم صرفها في مكانها بما يضمن تحقيق النفع العام المستهدف. (3)

(1) - سوزي عدلي ناشد، "أساسيات المالية العامة، النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص 55.

(2) - محمد طاقة، هدى العزاوي، "اقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص، 35.

(3) - محمد جمال ذنبيات، "المالية العامة والتشريع المالي"، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص، 86.

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة

لقد قسم الفقهاء النفقات إلى عدة تقسيمات لتمييزها تمييزا واضحا بعضها عن البعض الآخر، و إن تقسيم النفقات يختلف باختلاف أغراضها و أنواعها، فتعددت أسس التقسيم العلمي على ضوء الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والإدارية... الخ.

الفرع الأول: التقسيمات العلمية النظرية للنفقات العامة

إن التقسيم العلمي للنفقات العامة ضرورة ملحة لكل من يهتم بمالية الدولة ويتم الاستناد عليه عند تحليل الآثار الاقتصادية للنفقات العامة ومعرفة نتائجها المالية، كما يعتمد عليه في عملية إعداد الميزانية العامة.

وأهم التقسيمات التي تنفرع تحت هذا التقسيم ما يلي:

أولاً: تقسيم النفقات العامة بحسب انتظامها ودوريتها

ووفقا لهذا التقسيم تنقسم النفقات من حيث انتظامها ودوريتها إلى نوعين نفقات عادية ونفقات غير عادية.

1- النفقات العادية: هي تلك النفقات التي تتفق بشكل دوري ومنظم سنويا مثل مرتبات الموظفين ونفقات الصيانة ونفقات العدالة وكل النفقات الإدارية اللازمة لتسيير الإدارة العامة، وتسمى أيضا بالنفقات الإعتيادية أو الجارية، لأنها تتكرر بصورة دورية، وتتفق سنويا بفترات منتظمة خلال الفترة السنوية للميزانية سواء كانت قيمتها أقل أو أكثر أو بنفس الحجم للفترات السابقة، فتكرارها هنا لا يعني تكرار مقدارها ولكن يعني تكرار نوعها في كل ميزانية وفي كل سنة. (1)

(1) -حسين مصطفى حسين، "المالية العامة"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص، 48.

2- النفقات غير عادية: هي تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة بشكل منظم في ميزانية الدولة، فهي نفقات لا تتميز بالدورية وتحدث بشكل غير منتظم و تتفق بصورة عرضية ويصعب التنبؤ بحدوثها مسبقا، لذلك تسمى بالنفقات الإستثنائية، مثل حالات الحروب وحالات إنتشار الأوبئة الطارئة وحوث كوارث طبيعية...إلخ، وبالتالي نلاحظ أن هذا النوع من النفقات لا تدرج في الميزانية إلا في حالات معينة، وهي حالات غير عادية، ومن نتائج هذا التقسيم أن النفقات غير العادية تغطي بإيرادات غير عادية. (1)

ثانيا: تقسيم النفقات حسب أغراضها

تنقسم النفقات العامة حسب أغراضها إلى:

1- النفقات الاجتماعية: هي تلك النفقات التي تستهدف بالأساس النهوض بعبء الخدمات الاجتماعية، حيث ترمي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية للدولة ويكون الطابع الاجتماعي غالب عليها، وتقوم الدولة بإنفاقها من أجل زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء بشكل خاص، المساعدات والخدمات الاجتماعية الم تنوعه كنفقات التعليم والرعاية الصحية وإعانات البطالة...إلخ.

2- النفقات الاقتصادية: وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية بشكل أساسي مثل الاستثمارات التي تكون الهدف والغرض منها هو تدعيم الاقتصاد الوطني بخدمات هامة مثل: خدمات النقل والمواصلات والري...إلخ، ويعرف هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية لأنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال، وتشمل أيضا الإعانات الاقتصادية التي تعطيها الدولة للمشاريع العامة والخاصة.

(1) -محمد عباس محرز، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص، 91.

3- **النفقات العسكرية:** وتشمل نفقات الأجهزة العسكرية في الدولة ونفقات شراء الأسلحة والتجهيزات العسكرية، فهي في الأصل نفقات مخصصة لإقامة واستمرار مرافق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد القوات العسكرية بجميع متطلباتها. (1)

4- **النفقات الإدارية:** وهي تلك النفقات التي تهدف لتسيير المرافق العامة من رواتب وأئتمان ومشتريات الدولة ومستلزماتها الإدارية والمبالغ المخصصة لإعادة وتدريب وتطوير الجهاز الإداري.

5- **النفقات المالية:** كنفقات الدين العام وفوائده والأوراق المالية والسندات المالية الأخرى.

ثالثاً: تقسيم النفقات حسب نطاق سيرتها

حسب هذا التقسيم تنقسم النفقات إلى:

1- **نفقات عامة مركزية:** وهي النفقات الموجهة لصالح المجتمع ككل وتظهر في الميزانية العامة للدولة كنفقات الأمن والدفاع والتعليم والصحة.

2- **نفقات عامة محلية:** وهي النفقات التي تكون موجهة لصالح سكان إقليم معين أو محافظة معينة داخل الدولة وتظهر في ميزانية الإقليم بغض النظر عن الاستفادة منها وعن يتحمل عبئها مثل نفقات الكهرباء والهاتف والماء. (2)

رابعاً: تقسيم النفقات حسب طبيعتها.

يقوم هذا التقسيم على تقسيم النفقات من حيث المقابل إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية.

1- **النفقات الحقيقية:** وهي تلك النفقات التي تتم بمقابل أي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، بمعنى آخر هذا النوع من النفقات يمثل تياراً نقدياً من قبل الدولة يقابل

(1) محمد طاقة، إقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان 2007، ص،54.

(2) -أعاد حمود القيسي، " المالية العامة والتشريع الضريبي"، طبعة 3، مكتبة دار الثقافة لنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص،ص،44،43.

بتيار آخر هو سلع وخدمات من قبل الأفراد، فنلاحظ أن هذا النوع من النفقات يؤدي إلى خلق إنتاج وزيادة الدخل الوطني بشكل مباشر مثل النفقات الاستثمارية الرأسمالية والنفقات المخصصة للمرتبات والأجور والصيانة ونفقات المستلزمات التي تحتاجها المرافق العامة.

2- النفقات التحويلية: وهي تلك النفقات العامة التي تتفقها الدولة دون الحصول على مقابل فالنفقات التحويلية التي لا يقابلها حصول الدولة على سلع وخدمات، فهي تمثل تحويلًا للمواد بواسطة الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل، وأمثلة هذا النوع من النفقات الأموال التي تقوم الدولة بصرفها على الضمان الاجتماعي ودعم البطالة... الخ، أو لإعلانات الاقتصادية لبعض المنتجات أو المؤسسات، فنلاحظ أن هذا النوع من النفقات هي عبارة عن تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى فئة أخرى في المجتمع، ولا يوجد مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني بل تؤدي إلى إعادة توزيعه ولا ينجم عليها حصول الدولة على مقابل من السلع والخدمات أو رؤوس الأموال بل تؤدي إلى تحويل جزء من دخل الطبقة الغنية إلى الطبقة ذات الدخل المحدودة.

وتنقسم النفقات التحويلية إلى:

2-1: النفقات التحويلية المالية: وهي تلك النفقات الموجهة إلى تسديد القروض العامة وفوائد الدين العام واستهلاكه، فهذه النفقات عبارة عن مبالغ مالية تخرج من الذمة المالية للدولة من أجل خدمة الدين العام واستهلاكه، ويمكن القول بأن هذا النوع من النفقات يخص نشاط معين تقوم به الدولة وهو النشاط المالي، فالدولة عندما تكون بحاجة إلى موارد مالية لتغطية نفقاتها تلجأ إلى القروض العامة فهي ملزمة بتسديد القرض وفوائده. (1)

(1) -مجدي شهاب، "أصول الاقتصاد العام المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، الاسكندرية، 2004، ص213.

2-2: النفقات التحويلية الاجتماعية: وهي نفقات تقوم بها الدولة ويستفيد منها الأفراد وتتم بلا مقابل والهدف منها رفع مستوى المعيشة والحالة الاجتماعية للأفراد، كالإعلانات والمرض والعجز... الخ.

2-3: النفقات التحويلية الاقتصادية: وهي التي تمنح لبعض المشروعات الإنتاجية أو لفروعها، بهدف تخفيض كلفة إنتاج البضاعة وتخفيض أثمان هذه البضائع، ودعم المشاريع الوطنية الاقتصادية.

الفرع الثاني: التقسيمات الوضعية للنفقات العامة

يختلف تقسيم النفقات العامة من دولة لأخرى وذلك باختلاف النظام الإداري والمالي والسياسي الذي يسود كل دولة.

أولاً: التقسيم الإداري

يقوم التقسيم الإداري على أساس الجهة الإدارية التي تقوم بالإنفاق وعلى أساس الوظائف الرئيسية التي تقوم بها تلك الجهة، فيتم تصنيف النفقة تبعاً للوحدات الإدارية العليا وبحسب عددها، فتوزع النفقة على عدة أبواب مقسمة وعلى عدد من الوحدات والهيئات الإدارية، ومن ثم تقسم كل وحدة إدارية علياً إلى عدة وحدات إدارية دنياً بحسب الفصول، ثم إلى وحدات أصغر بحسب المواد، فهو تقسيم يتمشى والتقسيمات الإدارية لجهاز الدولة.

بالرغم من الانتقادات الموجهة إلى التقسيم الإداري فإنه لا يزال يحتفظ بأهميته، وتحرص كل دولة على تصنيف نفقاتها طبقاً له نظراً لضرورته في توزيع النفقة على أساس الوظائف الإدارية الرئيسية لكل دولة.

ثانياً: التقسيم الوظيفي.

و هو التقسيم الذي يتم فيه تصنيف النفقة للوظائف والخدمات التي تضطلع بها الدولة في مختلف المجالات، وعلى ضوء ذلك يتم تبويب النفقات في مجموعات متجانسة، أي تقسيم النفقات تبعاً للغرض والنشاط الذي تسعى إليه الدولة. (1)

وبناء عليه يتم تقسيم النفقات العامة وفقاً للوظائف الرئيسية في الدولة ويبلغ عددها ثمانية وظائف وهي:

- الإدارة والسلطات العامة.
- العدالة والأمن.
- العلاقات الخارجية.
- الدفاع القومي.
- التعليم والثقافة.
- الإجراءات الاجتماعية (المحاربون القدامى، العمل، الصحة)
- الإجراءات الاقتصادية (الزراعة والأشغال العامة، التجارة والصناعة والشؤون المالية).
- الإسكان.

يضاف إلى ذلك أنواع أخرى من النفقات العامة الوظيفية (الدين العام) والنفقات غير المصنفة (المعاشات). (2)

(1) -أعاد حمود القيسي، مرجع سابق، ص، ص46، 47.

(2) -فتحي أحمد نياض عواد، "اقتصاديات المالية العامة"، ط 1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص، ص، 74، 75.

ثالثاً: التقسيم الاقتصادي.

يستند هذا التقسيم إلى طبيعة النفقة الاقتصادية، آثارها الاقتصادية، حيث يعتمد على المهام والأعمال المتنوعة التي تقوم بها جميع إدارات الدولة، وذلك بتوزيعها حسب القطاعات الاقتصادية، وتظهر فيه وظائف الدولة في قطاعات مختلفة ومتعددة للوظيفة الواحدة، ويرمى هذا التقسيم إلى التفريق بين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية في الوحدة الإدارية، ففي كل إدارة نجد نفقات جارية ونفقات رأسمالية، ويمكن هذا التقسيم من تسهيل وتبسيط التعرف على حجم النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية في الوحدة الإدارية، كما أنه يهدف لتبويب عمليات الدولة المالية بحسب طبيعتها الاقتصادية إلى نفقات جارية والتي تتكرر بشكل دوري ويكون الهدف منها هو تسيير المرافق العامة، ونفقات رأسمالية والتي تخصص لتكوين رؤوس الأموال العينية، والتي يكون الهدف منها تنمية الثروة الوطنية، وعليه فإن هذا التقسيم يتيح لنا معرفة مقدار الإنفاق الرأسمالي من الإنفاق العام، ويظهر لنا درجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وبشكل عام فكل النفقات العامة المدرجة تحت التقسيم الاقتصادي تخصصها الدولة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية بشكل رئيسي وتعرف بالنفقات الاستثمارية ويكون الهدف الأساسي منها زيادة الناتج الوطني وخلق رؤوس أموال جديدة، وما يجدر الإشارة إليه أن هذا التقسيم يفترض وجود تقسيم إداري يتماشى معه، لذلك نجد الكثير من الدول تعتمد على تقسيم واحد يضم كلا التقسيمين الإداري والاقتصادي. (1)

(1) - عبد الله الشيخ، محمود طاهر، "مقدمة في اقتصاديات المالية العامة"، جامعة الملك سعود، الرياض، 1999، ص.169.

المطلب الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة

تعتبر ظاهرة تزايد النفقات العامة من أهم الظواهر التي استدعت انتباه الاقتصاديون وخصوصا مع زيادة الدخل الوطني، وتعود ظاهرة ازدياد النفقات العامة وتوسع حجمها إلى أسباب وعوامل ظاهرية وحقيقية سنعرضها كآلاتي:

الفرع الأول: الأسباب الظاهرية

المقصود بالأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم الإنفاق عدديا، دون أن يقابلها زيادة حقيقية وفعلية في حجم الخدمات المقدمة أو تحسين مستواها وبعبارة أخرى فإن الزيادة الظاهرية هي تلك الزيادة التي لا تقابلها زيادة مباشرة في متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة من خلال مشاريعها وأعمالها، فهي زيادة حسابية رقمية في الإنفاق وتتمثل بشكل واضح في انخفاض قيمة النقود وتغيير أساليب المحاسبة الحكومية وإتساع مساحة الدولة.⁽¹⁾

أولاً: انخفاض قيمة النقود

انتشرت هذه الظاهرة بعدما تخلت الدول على نظام التغطية الكاملة، فالقوة الشرائية لقيمة العملة تنخفض بشكل كبير عندما ترتفع نسب التضخم وهو ما يستدعي من الدولة صرف مبالغ إضافية من أجل المحافظة على نفس القدر من السلع والخدمات التي كانت تقدمها الأفراد قبل انخفاض قيمة النقود وعليه نلاحظ أن انخفاض القدرة الشرائية سببه هو ارتفاع الأسعار وذلك ما يجعل الدولة تزيد من إنفاقها على نفس حجم السلع والخدمات كلما انخفضت القيمة الحقيقية للنقود، وهنا يتبين لنا أن الزيادة ليست زيادة حقيقية بل زيادة ظاهرية سببها هو انخفاض وتدهور القيمة الحقيقية للنقود، ومنه نلاحظ أن انخفاض القوة الشرائية للنقود نتيجة لارتفاع أسعار السلع والخدمات يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات النقدية التي تتفقها

(1) - أعاد حمود القيسي، مرجع سابق، ص 53.

الدولة للحصول على السلع والخدمات اللازمة لها حتى ولو اقتصر على تأمين نفس الكميات من الخدمات والسلع التي كانت تشتريها سابقا ومنه لا تعتبر الزيادة في الإنفاق زيادة حقيقية. (1)

ثانيا: تغيير أساليب المحاسبة الحكومية (تغيير القواعد المالية)

من النتائج التي أدى إليها التغيير في القواعد الفنية المتعلقة بإعداد الميزانية العامة هي الزيادة الظاهرية في حجم النفقات العامة. فقد كانت قاعدة تخصيص الإيرادات العامة التي كانت تتبعها بعض الهيئات العامة هي الأصل وما عداها يعتبر استثناء وخروجا على هذه القاعدة، ومضمون هذه القاعدة هي أن تقوم تلك الهيئات بطرح إيراداتها من النفقات المدرجة في الميزانية العامة للدولة، ويطلق على هذا الإجراء اسم صافي الإيراد، إذ لا يشكل درج جميع نفقات هذه الهيئات في الميزانية العامة يؤدي إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة وبالنتيجة فإنها لا تمثل زيادة حقيقية فيها.

وكما أن مد الفترة التي تبدأ وتنتهي فيها السنة المالية تؤدي هي الأخرى إلى زيادة في أرقام النفقات العامة لأنها تنسحب لفترة زمنية أطول دون أن يتضمن ذلك زيادة حقيقية في النفقات العامة.

وكذلك فإن تعديل مضمون النفقات العامة بصورة يسمح بإنشائها ليشمل بعض عناصر النفقات التي لم يكن يتضمنها من قبل إلى زيادة ظاهرية في حجم النفقات العامة كما هو الحال في إضافة النفقات الاستثمارية ونفقات القطاع الاشتراكي (القطاع العام) سواء كانت ملكيتها عامة أو جزئية ضمن أرقام النفقات العامة يؤدي إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة، كما أن تعدد الميزانيات وتداخل عناصر الإنفاق هو الآخر يؤدي إلى زيادة ظاهرية في حجم النفقات العامة لأنه يسحب تكرار حسابات هذه العناصر. (2)

(1) زينب حسين عوض، "مبادئ المالية العامة"، دار الفتح لنشر، القاهرة، 2003، ص 65.

(2) -أحمد ذياب عواد، مرجع سابق، ص 86.

ثالثاً: اتساع مساحة الدولة وعدد سكانها

من بين الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة هو زيادة مساحة إقليم الدولة أو زيادة عدد سكانها. إن زيادة عدد السكان وتوسع المساحة بضم بعض المناطق الجديدة للدولة عقب الحروب يترتب عليه زيادة ظاهرية في حجم الإنفاق العام، فهذه الزيادة في السكان والتوسع في المساحات أعباء جديدة لا تعود بمنافع حقيقية على ساكن الإقليم الأصلي في تحسين مستوى الخدمات المقدمة إليه، فالتوسع كان لسد حاجة السكان الجدد من الخدمات والمنافع، وليس لتحسين مستواهم. مما أدى إلى اعتبار زيادة حجم الإنفاق هي زيادة ظاهرية وليس فعلية، حيث لا تعود هذه الزيادة بالمنافع على الإقليم الأصلي للدولة وعلى السكان الأصليين، حيث أن متوسط نصيب الفرد الأصلي من النفقات العامة لم يتأثر من الخدمات الجديدة لكي تكون أمام زيادة حقيقية في النفقات.⁽¹⁾

الفرع الثاني: الأسباب الحقيقية

الأسباب الحقيقية هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة المنفعة الفعلية التي تحصل عليها الدولة من حجم البضائع والخدمات من أجل تحقيق أهدافها، وإلى زيادة كمية الخدمات والبضائع وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد في هذه الخدمات والبضائع.

فهناك أسباب و عوامل حقيقية لزيادة حجم النفقات العامة وهي أسباب اقتصادية، مالية، عسكرية، إدارية، اجتماعية، سياسية.

أولاً: الأسباب الاقتصادية

بدأت الدولة في التوسع بمشروعاتها العامة الاقتصادية بكافة أشكالها وأدى ذلك إلى زيادة الدخل القومي، وبالتالي زيادة موارد الدولة وإنتاجها. فكان إن توسعت دخول الأفراد وتحسنت مستويات خدماتهم،

(1) - أعاد حمود القيسي، مرجع سابق، ص، ص 54، 55.

وبالمقابل أدى ذلك إلى اتساع دائرة الضرائب والرسوم بحيث سهل على الدولة من اقتطاع مبالغ ضريبية كبيرة، عملت على زيادة الإيرادات العامة للدولة مما دفع إلى ضرورة قيام الدولة بإشباع حاجات المواطنين والتوسع في نفقات الدولة.

ومن جانب آخر فإن زيادة الموارد الاقتصادية والمالية للدولة ساعدها على القيام بمهام ووظائف متعددة في الحياة الاقتصادية للحفاظ على التوازن الاقتصادي ولتوجيه التنمية كل هذه الأسباب ساهمت إلى زيادة حجم الإنفاق العام ووسعت من دائرة الإنفاق الاقتصادي. فقيام الدولة بتقديم الإعانات والمنح والمساعدات الاقتصادية في الأسواق الداخلية والدولية وحرص الدولة على محاربة الكساد والبطالة والتضخم كلها أسباب رئيسية دفعت لزيادة النفقات العامة.

ثانياً: الأسباب المالية

تتمثل الأسباب المالية في سهولة لجوء الدولة إلى القروض الداخلية والخارجية وذلك لسد أي عجز في إيرادات الدولة. حيث أن الحصول على القروض قد دفع الدولة وأغراضها إلى زيادة نفقاتها العامة والتوسع في حجم الإنفاق. وإن لهذه القروض آثار أدت إلى زيادة حجم الإنفاق حيث أن وضع فوائد القروض وتسديد قيمتها مستقبلاً كان لا تقل أهميته في اتساع دائرة الإنفاق العام.

كذلك فإن وجود فائض في إيرادات الدولة وخاصة من الإيرادات غير المخصصة لقرض معين دفع الحكومات للتوسع في الإنفاق العام، وأدى هذا الوضع إلى إجبار الدول على عدم تخفيض نفقاتها العامة لما قد يؤدي من تدمير الأفراد في حالة تقليص الإنفاق الحكومي.

ثالثاً: الأسباب العسكرية

تعتبر الأسباب العسكرية من الأسباب الأساسية لتزايد النفقات العامة في العصر الحاضر، فبمجرد الإطلاع على ميزانية الدولة يلاحظ أن أهم فقرات الإنفاق الحكومي هو الإنفاق العسكري، فالتطور

المستمر في الأدوات العسكرية والمنشآت، تطلب تمويل مالي ضخم سواء في مرحلة السلم أو مرحلة الحرب، بل أن إزالة آثار الحرب ومساعدة المتضررين وإعادة بناء تعميم ما دمرته الحرب تطلب زيادة في الإنفاق.

فإلقاء نظرة على ميزانيات الدول المتحاربة يعطينا صورة حقيقية عن تزايد حجم النفقات العسكرية، فغالبا ما تقف النفقات العسكرية عند حد يزيد عن الحد السابق الذي كانت عليه قبل الحرب، إن لم تستمر في الزيادة. (1)

رابعا: الأسباب الإدارية

أدى زيادة عدد الوزارات والإدارات الجديدة ونشوء الكثير من المرافق إلى زيادة عدد موظفيها وارتفاع تكاليف تسييرها وبالتالي زيادة النفقات العامة. وتؤدي الزيادة في عدد الموظفين في الإدارات إلى تدهور الإدارة الحكومية وتعدد وتعقيد إجراءاتها بالإضافة إلى التبذير والإسراف الذي هو من سمات هذه الإدارة التي كثيرا ما تضعف كفاءة أجهزة الرقابة. (2)

خامسا: الأسباب الاجتماعية

تعتبر الأسباب الاجتماعية من أهم العوامل في تزايد النفقات العامة، فمع تطور دور الدولة، الذي يهدف إلى ضمان التوازن الاجتماعي وإقامة العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات التعليمية الصحية والسكنية كل هذه الخدمات لا بد لها من أموال من أجل تغطيتها، ولقد أدى تطور الوعي الاجتماعي إلى تزايد الالتزامات الحكومية ومسؤولياتها بصورة كبيرة فلقد وضعت العديد من دول العالم برامج اجتماعية من أجل رفع المستوى المعيشي لأفرادها وتقليل درجة التفاوت بين الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة، ومن

(1) - أعاد حمود القيسي، مرجع سابق، ص، ص، ص 56، 57، 58.

(2) - أحمد نياي عواد، مرجع سابق، ص91.

الأسباب الاجتماعية الأخرى لتزايد الإنفاق العام هو تركيز السكان في المدن بسبب انتشار الصناعات فيها، فكلما زادت الكثافة السكانية زادت النفقات المحلية بشتى أنواعها كالنفقات التعليمية، الصحية، النقل، الغاز، الكهرباء،... الخ. (1)

سادسا: الأسباب السياسية

لا يمكن لأي بلد اليوم أن يعيش بمعزل عن المجتمع الدولي، و لهذا أقيمت العلاقات الدبلوماسية واتسع نطاق التمثيل الدبلوماسي واتسع نطاق المساهمة العضوية في الكثير من المنظمات الدولية على مختلف الأصعدة، وزادت المشاركات في المؤتمرات واللقاءات الدولية. ومع انتشار المبادئ الديمقراطية والاشتراكية واستنادا إلى مبدأ الشعور بالمسؤولية تجاه بعض أعضاء المجتمع الدولي، بات من الضروري تقديم المساعدات إلى الدول الشقيقة والصديقة بهدف مساعدتها أو حل مشاكلها أو بهدف عقد التحالفات السياسية والعسكرية معا، وغيرها. وقد أدت هذه التوسعات في مجال النفقات والإعلانات إلى زيادة حقيقية في النفقات العامة. (2)

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

إن تطور دور الدولة قد أدى إلى تزايد أهمية النفقات العامة، حيث لم تعد النفقة العامة حيادية بل أصبحت هادفة، وذلك من أجل تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الدولة وبالتالي الوصول إلى الأثر الذي ترمي إليه.

(1) - عادل العلى " المالية العامة والقانون المالي والضريبي"، إثراء للنشر، جامعة الملك سعود، الرياض، 1992، ص65.

(2) - علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، " المالية العامة"، دار زهران، عمان، الأردن، 2001، صص، 129، 130.

وعلى الرغم من تعدد آثار النفقات العامة في مختلف الميادين إلا أننا سنقتصر دراستنا على الآثار الاقتصادية وحدها، وذلك بهدف التعرف على النتائج الناجمة عن تغير حجم الإنفاق، ويمكن أن تكون هذه الآثار آثار مباشرة أو غير مباشرة.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

تؤدي الزيادة في النفقات العامة لآثار اقتصادية مباشرة ومن أهم هذه الآثار ما يلي:

أولاً: أثر النفقات العامة في الإنتاج القومي

تحدث النفقات العامة آثار اقتصادية مباشرة في الإنتاج القومي من خلال تأثيرها في قدرة الأفراد ورغبتهم على العمل والادخار والاستثمار، وتأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج وفي القوى المادية للإنتاج وعلى الطلب الفعلي وذلك على الشكل التالي:

1- أثر النفقات العامة في قدرة الأفراد على العمل والإيجار والاستثمار: مما لا شك فيه أن طبيعة النفقات العامة التي تقوم بها الدولة من شأنها أن تزيد من كفاءة الأفراد وهي بالتالي تزيد في الوقت نفسه من قدرتهم على العمل، وتأخذ هذه النفقات العامة الشكل النقدي أو الشكل العيني.

فالنفقات العامة النقدية، كالإعلانات النقدية العائلية والمعاشات قد تزيد من كفاءة الأفراد ولكن آثار مثل هذه الإعلانات النقدية، لا تظهر على الأفراد الذين يستلمونها مباشرة بقدر ما تظهر آثارها بالنسبة إلى أولادهم في المستقبل، أما النفقات العامة العينية، كخدمات صحية أو تعليمية أو إسكان، فإنها قد تزيد من كفاءة الأفراد الذين يتلقونها بقدر ما يحققه الحجم نفسه من النفقات النقدية، ذلك لأن النفقات العامة قد تنفق على أغراض أقل نفعاً للفرد، من الخدمات المجانية التي تقدمها له الدولة، إضافة إلى ذلك فإن

التنظيم الجماعي لبعض الخدمات، التعليم، والصحة يعتبر في بعض الأحيان أكثر تحقيق للكفاءة

الاقتصادية من غيره من التنظيمات الأخرى. (1)

كذلك فإن النفقات العامة على المرافق العامة التقليدية، الدفاع الخارجي، والأمن الداخلي، والقضاء تعتبر ضرورية للإنتاج، فهذه المرافق تهئ الظروف التي يصعب بدونها القيام بالإنتاج، فهي توفر الأمن والطمأنينة للأفراد لقيامهم بالنشاط الإنتاجي. وكذلك تزيد النفقات العامة وتؤدي إلى توزيع دخول على الأفراد المستفيدين منها، وتزيد من إمكانيات الأفراد على الادخار، سواء أكان حصول الأفراد على النفقات العامة بصورة مباشرة كالخدمات الصحية، والتعليمية التي توفر جزء من دخول الأفراد النقدية، مما يزيد من إمكانيات الأفراد على الادخار. وتزيد النفقات العامة قدرة الأفراد على الاستثمار إذا وضعت تلك المدخرات القابلة للاستثمار في أيدي الهيئات العامة أو خاصة التي تعمل في ميدان الاستثمار، مثل إنشاء المصانع وبناء الخزانات ومحطات توليد الطاقة... الخ. وكذلك المبالغ التي تقرضها للمشروعات الإنتاجية الخاصة والإعلانات المتقدمة لها.

ومما سبق نستخلص أن ما تتفقه الدولة على الوظائف التقليدية، الأمن، والقضاء، وعلى الوظائف الجديدة، والتعليم، والصحة والعجز، والشيوخ... الخ، يؤثر في قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار و بالتالي يؤثر في الإنتاج القومي.

2- أثر النفقات العامة في رغبة الأفراد في العمل والادخار والاستثمار: إذا كانت النفقات العامة تزيد في

قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار، فإن هناك بعض صور النفقات العامة تؤدي إلى زيادة الرغبة في العمل والادخار والاستثمار وهناك أنواع من الإعلانات تقدمها الدولة إلى الأفراد، ليست ثابتة، بل متزايدة بتزايد المجهود الذي يبذله الفرد المستفيد من الإعانة، وكذلك هناك إعانات الإنتاج التي تقدمها

(1) -خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 91.

الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية، حيث تتناسب هذه الإعانات تناسباً طردياً مع الإنتاج الذي يقدمه المشروع. إن مثل هذه النفقات العامة لن يقلل الرغبة في العمل والادخار بل على العكس من ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الرغبة في العمل والادخار، بسبب ما توفره للأفراد من ضمان لمخاطر المستقبل، وما تهيئه لهم من رفع للروح المعنوية مما يزيد الرغبة في الاستثمار، ومن ثم تجعل الأفراد يقومون باستثمار مدخراتهم بنظرة متفائلة، ومما يؤدي بالتالي إلى زيادة الإنتاج القومي. (1)

3- أثر النفقات العامة في انتقال عناصر الإنتاج: تؤدي النفقات العامة إلى التأثير في الإنتاج القومي بصورة كبيرة من خلال تأثيرها في انتقال عناصر الإنتاج المختلفة بين الاستخدامات والأماكن المختلفة، فقيام الدولة بوظائفها التقليدية، وتوجيه النفقات العامة لإشباع هذه الحاجات يتطلب توجيه بعض عناصر الإنتاج إلى تلك النواحي، ومن المعروف أن هذه المرافق العامة تهيئ الظروف المناسبة لازدهار النشاط الإنتاجي ونموه؛

وفي ظل النظام الرأسمالي، يؤدي الإنفاق العام إلى زيادة الإنتاج القومي نتيجة لانتقال عناصر الإنتاج إلى بعض الاستخدامات التي لا ينتج إليها القطاع الخاص أو ينتج إليها بقدر قليل يقل عما هو مطلوب؛

وقد ترغب الدولة في تشجيع بعض السلع والخدمات، فتوجه النفقات العامة إلى تخفيض أسعار هذه السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، فيزيد الإنتاج القومي بانتقال عناصر الإنتاج إلى إنتاج هذه السلع والخدمات المعينة، ويضاف إلى ذلك أن النفقات العامة تؤدي إلى تحويل عناصر الإنتاج بين المناطق المختلفة بما يزيد من الإنتاج القومي كالإعانات التي تقدمها السلطات الحكومية إلى بعض

(1) -خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 92.

الهيئات والمؤسسات المحلية، لتشجيعها على القيام بوظائفها على الشكل الأمثل، مما يؤدي زيادة الكفاءة الاقتصادية لهذه المناطق.

هكذا يتضح مما سبق أن النفقات العامة تؤدي إلى تحويل عناصر الإنتاج من القطاع الخاص إلى القطاع العام، ومن نشاط اقتصادي إلى نشاط اقتصادي آخر، أو من مشروع إلى آخر في القطاع الخاص، ومن منطقة إلى أخرى داخل الاقتصاد القومي، غالباً ما يكون هذا الانتقال لعناصر الإنتاج آثار كبيرة في الإنتاج القومي.

4- آثار النفقات العامة في القوى المادية للإنتاج (المقدرة الإنتاجية القومية): يقصد بالقوى المادية

للإنتاج الموارد الطبيعية، القوة العاملة، ورأس المال الفني والإنتاجي، وهي تشكل في المجموعة المقدرة الإنتاجية القومية تبعاً لمدى توافرها كمياً، ومستواها نوعياً، حيث تؤدي النفقات العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى زيادة المقدرة الإنتاجية، من خلال تنمية عامل الإنتاج كما ونوعاً.

ولدراسة أثر النفقات العامة في رفع المقدرة الإنتاجية القومية وتحديدته يجب أن نميز بين النفقات العامة الاستثمارية واستهلاكية، ويقصد بالنفقات العامة الاستثمارية، النفقات العامة الإنتاجية التي تؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال القومي، من خلال تكوين رؤوس أموال عينية جديدة، و من ثم فإنها تؤدي إلى زيادة المقدرة القومية، إضافة إلى ماتحدثه من زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري ومن ناحية ثانية فإن النفقات الاستهلاكية، وهي ماتعرف بالنفقات العامة الجارية هي تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية بصورة غير مباشرة مثل النفقات والإعلانات الاجتماعية، تؤدي إلى زيادة الناتج القومي الجاري، ورفع المقدرة الإنتاجية للأفراد. (1)

(1) -خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص، 94، 93.

5- آثار النفقات العامة في الطلب الفعلي: من المعروف أن الطلب الفعلي يتكون من كل من الطلب الخاص والعام على أموال الإستثمار وعلى أموال الاستهلاك، ويتوقف حجم الدخل القومي على فرض ثبات المقدرة الإنتاجية القومية على الطلب الفعلي أي على الإنفاق الكلي المتوقع على الإستثمار والاستهلاك، وتشكل النفقات العامة جزءا هاما من الطلب الفعلي، جزء يزداد أهمية مع زيادة تدخل الدولة، وتحقيقها لدور الدولة المنتجة، ومن هنا فإن النفقات العامة تلعب دورا هاما في تحديد مستوى التشغيل الكلي، ومستوى الناتج القومي الجاري عن طريق تأثيرها على مستوى الطلب الفعلي.⁽¹⁾

ثانيا: أثر النفقات العامة على الاستهلاك

هناك العديد من الجوانب التي يؤثر فيها الاتفاق على الاستهلاك فهي تسهم في زيادة الطلب على الاستهلاك، فالنفقات العامة التي توجه إلى طلب السلع الاستهلاكية تؤدي إلى ارتفاع الطلب على الاستهلاك، ومن أهم هذه النفقات تلك النفقات الموجهة لتغطية مصاريف المرافق العمومية، فعندما تقوم الدولة بشراء خدمات استهلاكية (الآلات، الأجهزة، المكتبة، الأدوية، لوازم التعليم... الخ)، فهي تزيد من الاستهلاك الوطني عن طريق زيادة الطلب على الاستهلاك ومن جانب آخر تقوم الدولة بتوزيع الدخل فنقوم بدفع المرتبات والأجور والمكافآت لعمالها وذلك مقابل ما يقومون به من أعمال، أو تقوم بدفع المنح والمعاشات للمتقاعدين فالجزء الأكبر من دخول هؤلاء الأفراد يوجه للاستهلاك، وهو ما يرفع من مستواه، وعليه نلاحظ أن هناك نفقات عامة تشكل طلبا مباشرا على السلع والخدمات الاستهلاكية وهو ما يؤثر على الاستهلاك الوطني مثل شراء بعض السلع الاستهلاكية أو شراء الخدمات الاستهلاكية (الخدمات الطبية، والثقافية، والصحية... الخ)، أو قد تكون نفقات عامة تقدم كدخول للأفراد توجه جزئيا أو كليا

(1) -خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص، 95.

للاستهلاك⁽¹⁾.

ثالثاً: إثر النفقات على توزيع الدخل

تؤثر النفقات العامة على توزيع الدخل القومي من خلال تأثيرها على هيكل توزيع الدخل هذا الهيكل الذي يشير إلى الكيفية التي يوزع بها بين الفئات الاجتماعية المختلفة، فيما يسمى بتوزيع الدخل الشخصي، وكذلك الكيفية التي يوزع بها الدخل القومي بين عناصر الإنتاج من رأس مال وعمل وأرصدة وتنظيم، فيما يسمى التوزيع الوظيفي للدخل.

ومعنى ذلك أن النفقات العامة تؤثر على هيكل توزيع الدخل القومي في مرحلتين، المرحلة الأولى مرحلة التوزيع الأولي للدخل أي توزيع الدخل أو لنواتج بين الذين أسهموا في القيام به أي بين عناصر الإنتاج، ومرحلة التوزيع النهائي فيما يسمى بمرحلة إعادة التوزيع والتي تشهد إدخال تعديلات على التوزيع الأولي بمعنى توزيع الناتج أو لدخل بين أفراد المجتمع بصفاتهم مستهلكين.

وهكذا يتضح مدى تأثير النفقات العامة على توزيع الدخل القومي سواء في المرحلة الأولى أو لمرحلة الثانية الخاصة بإعادة التوزيع ويمكن أن تظهر تلك الآثار من خلال تتبع النفقات العامة الحقيقية والنفقات العامة التحويلية وذلك على النحو التالي:

1- النفقات العامة الحقيقية:

1-1: فيما يتعلق بالنفقات الحقيقية فإنها تؤثر على التوزيع الأولي للدخل القومي من خلال التأثير على الأجور والمرتبات وباقي عناصر الإنتاج في المجتمع.

1-2: ومن ناحية أخرى فإن النفقات الحقيقية تؤثر على إعادة توزيع الدخل من خلال.

(1) -خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، طبعة 2، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 91.

1-2-1: النفقات العامة الحقيقية الاجتماعية، ومن أمثلة هذه النفقات ما ينفق على الخدمات الصحية والتعليمية، فإذا قامت الدولة بتأدية هذه الخدمات بالمجان أو بأسعار تقل عن تكاليفها فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقية للمستفيدين منها.

1-2-2: النفقات العامة الحقيقية الإدارية، ومن أمثلتها ما ينفق على الدفاع والأمن الداخلي والقضاء، وتؤثر هذه النفقات على إعادة توزيع الدخل من خلال تأثيرها على المستوى العام للأسعار فإنها تقيد توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخل الثابتة أما إذا أدت ارتفاع المستوى العام للأسعار فإن ذلك يدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخل الجديدة والمتغيرة على حساب الدخل الثابتة وهي الحالة الأكثر حدوثًا في مرحلة التحول الاقتصادي والتحول الاجتماعي والسياسي.

2- النفقات العامة التحويلية:

1-2: فيما يتعلق بالنفقات التحويلية الاجتماعية تحدث تحويلات مباشرة للمستفيدين منها في صورة نقدية ويؤدي ذلك إلى إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخل المنخفضة (الدخل المحدودة) على حساب ذوي الدخل المرتفعة.

2-2: أما النفقات التحويلية الاقتصادية، فهي تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل في صورة عينية حيث تزيد دخول بعض الأنشطة الاقتصادية أو الأقاليم في الدولة على حساب البعض الآخر.

2-3- النفقات التحويلية المالية، فهي تعمل على إعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المرتفعة على حساب ذوي الدخل المنخفضة. (1)

(1) - عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات المالية العامة"، الدار الجامعية، القاهرة، 2005/2004، ص، ص، 197، 198، 199.

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

لا تقتصر آثار النفقات العامة على الآثار الاقتصادية المباشرة فقط وإنما أيضا الآثار الاقتصادية الغير مباشرة، التي تنتج عن المستفيدين من الدخل فتحدث النفقات العامة آثار غير مباشرة على الاستهلاك القومي من خلال الاستهلاك المولد لأثر المضاعف، كما تؤدي النفقات العامة إلى آثار غير مباشرة من الإنتاج القومي من خلال الإستثمار المولد إلى آثار من الإنتاج القومي من خلال الإستثمار المولد لأثر المسارع.

أولاً: أثر المضاعف

لقد استعمل الاقتصادي كينز فكرة المضاعف من أجل تبين أثر الإستثمار المستقل (الذاتي) في الدخل الوطني بواسطة آثار الإستثمار على الزيادة في الاستهلاك المولد في الاقتصاد الوطني، والذي بدوره يؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني أو بمعنى آخر ركز كينز على إظهار أثر الإستثمار المستقل أو التلقائي في الدخل الوطني من خلال ما أدي إليه هذا الإستثمار من زيادة الاستهلاك المولد في الاقتصاد الوطني، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل الوطني بأضعاف الزيادة الأولية في الاستثمار المستقل وهو ما يطلق عليه بمضاعف الاستثمار، والذي يعبر عن العلاقة بين الزيادة في الاستثمار المستقل والزيادة في الدخل الوطني فتتكون طريقة حساب المضاعف كما يلي:

$$\Delta y = k \Delta I$$

$$K = \frac{\Delta Y}{\Delta I}$$

بحيث:

•K: قيمة المضاعف.

• ΔI : التغير في الاستثمار.

• ΔY : التغير في الدخل.

ولدينا:

$$y = c + I$$

$$\Delta y = \Delta c + \Delta I$$

$$\text{حيث: } \Delta I = \Delta y - \Delta c$$

ومنه تصبح العلاقة كما يلي:

$$K = \frac{\Delta y}{\Delta y - \Delta c}$$

$$K = \frac{\Delta y}{\frac{\Delta c}{\Delta y}}$$

بحيث:

• $\frac{\Delta c}{\Delta y}$: يمثل الميل الحدي للاستهلاك.

• $1 - \frac{\Delta c}{\Delta y}$: يمثل الميل الحدي للادخار.

ومنه يمكن القول بأن فكرة المضاعف تستند إلى أنه عند ما يزداد الإنفاق العام فإن جزء منه يوزع

على شكل أجور ومرتبوات وأرباح وفوائد، بحيث يقوم الأفراد بتخصيص جزء من هذه الدخول لإنفاقها على

احتياجاتهم الاستهلاكية المختلفة.

وعلى الجزء الباقي منه فيوجه للادخار، وبالتالي الدخول التي توجه للإنفاق على الاستهلاك تؤدي

إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى، وأيضاً الجزء الموجه للادخار ينفق جزء منه في الاستثمار، وكل ذلك

يؤدي إلى الزيادة في الدخل بنسب مضاعفة، وما تجدر إليه الإشارة إلى أن هناك الكثير من الانتقادات التي تعرض لها المضاعف، وكلها متعلقة بالفرضيات التي انطلق منها كينز في صياغة تحليله.

ثانياً: أثر المسارع (المعجل)

أثر المسارع أو لمعجل هو التغير في الاستهلاك على الاستثمار أو بمعنى آخر يعبر عن أثر الزيادة في الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، فحجم الاستثمار يعتمد على التغيرات في حجم الطلب الكلي، والمسارع يوضح سلوك الإستثمار في المخزون من السلع وتبين نظرية المسارع أن حجم الاستثمار يعتمد على التغيرات من حجم الطلب الكلي في الاقتصاد بالدخل الوطني، بمعنى آخر أن حجم الاستثمار يعتمد على التغيرات في مستوى الدخل.

ويعبر عن المعجل بالعلاقة:

$$\text{المعجل} = \frac{\Delta c}{\Delta y}$$

بحيث:

• Δc : التغيرات في الاستهلاك.

• ΔI : التغير في الاستثمار.

ويعبر عن المعجل بالاستثمار التابع أي المشتق، لأن الزيادة في الاستثمار لا تقتصر على الاستثمار الأولى المستقل، ولكن تؤدي الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية لزيادات أخرى في الاستثمار، والذي يعرف بالاستثمار التابع أو المشتق فيفسر المسارع الزيادة في الدخل التي ينجر عليها زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، وهو ما يدفع بالمنتجين إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية من آلات ومعدات من أجل الزيادة في الإنتاج وزيادة الأرباح، وبزيادة الاستثمار يرتفع الدخل الوطني، وكل هذا يبين تأثير تغير الاستثمار على الاستهلاك.

وما تجدر الإشارة إليه أن أثر الإنفاق الأولي لا تقتصر على زيادات الدخل وفقا لمبدأ المضاعف فقط ولكن بتعداد إلى الزيادة في الاستثمار المشتق وفقا لمبدأ المعجل، وهو ما يبين لنا التفاعل المتبادل بين مبدأي المضاعف والمعجل، وهذا التفاعل يؤدي إلى آثار نفترض توفر جهاز إنتاجي مرن يستجيب للزيادة في الإنفاق بزيادة الإنتاج. (1)

المبحث الثاني: ماهية الإيرادات العامة

للقيام بالنفقات العامة يجب توفير الموارد اللازمة لتغطيتها، وتحصل على هذه الموارد (الإيرادات) أساسا من الدخل الوطني في حدود ما تسمح به المالية القومية أو من الخارج عند عدم كفاية هذه الطاقة لمواجهة متطلبات الإنفاق العام، لذلك تعتبر الإيرادات العامة من أهم العناصر الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تسطير ووضع سياستها المالية، لتحقيق مختلف أهدافها المرجوة، ولقد تعددت أنواع الإيرادات العامة ومنه سنطرق في هذا المبحث إلى أهم الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها المتزايدة من سنة لأخرى.

المطلب الأول: الإيرادات الاقتصادية

« الإيرادات العامة تمثل مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو أنشطتها وأملكها الذاتية أو من مصادر خارجية عن ذلك، سواء قروض داخلية، أو مصادر تضخمية، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية». (2)

(1) -حسن دردوري، "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة"، دراسة مقارنة الجزائر - تونس، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص، ص60، 61.

(2) -عبد الغفور إبراهيم أحمد، "مبادئ الاقتصاد والمالية العامة"، ط14، دار زهران للنشر والتوزيع، 2013، ص236.

ومنه تمثل الإيرادات العامة تلك المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة من أجل تغطية نفقاتها العامة.

ومن هذا المنطلق يمكن تعريف الإيرادات الاقتصادية بأنها تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص إعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة، ومن هذه الإيرادات، الإيرادات الناجمة عن تأجير العقارات العائدة لها، فوائد القروض وأرباح المشروعات، بهذا الوصف يمكن أن نتناول إيرادات الدولة من ممتلكاتها في نقطتين اثنتين هما: إيرادات الدومين، الثمن العام. (1)

الفرع الأول: الإيرادات من ممتلكات الدولة (الدومين)

سنتطرق في هذا الفرع إلى الإيرادات من أملاك الدولة (الدومين)، وقد تمتلك الدولة هذه الأملاك ملكية خاصة أو ملكية عامة.

أولاً: الدومين العام

ويطلق هذا الاصطلاح الدومين العام على جميع الأملاك، والأموال التي تملكها الدولة، أو هيئاتها العامة والمعدة للاستعمال، أو لنفع العام ودون مقابل كالطرق، والأنفاق، والجسور، والشوارع، والحدائق العامة والمتاحف، والمدارس،... الخ، ويكون انتفاع الجمهور بالدومين العام إما مباشرة كاستخدام الشوارع، وشواطئ البحار، وإما عن طريق استخدام مرفق عام كالسكك الحديدية، وبعض مرافق المياه، والحدائق العامة، والمتاحف، ويتحقق هذا الانتفاع سواء أكان الدومين العام طبيعياً في شأنه كالشواطئ، والأنهار، أو كان مستحدثاً بفعل الإنسان كالمنتزهات على الشواطئ، والحدائق العامة، والمتاحف،... الخ.

فالمهم أن يكون الدومين العام مخصص للمنفعة العامة ودون مقابل، فإن الدومين العام لا يعتبر من المصادر الرئيسية للإيرادات مادام القصد من تخصيصه تقديم المنفعة المباشرة للأفراد دون مقابل.

(1) - زينب حسين عوض، مرجع سابق، ص 95.

ثانياً: الدومين الخاص

ويطلق اصطلاح الدومين الخاص على جميع الأملاك، والأموال التي تملكها الدولة، أو هيئاتها الخاصة ملكية خاصة، والمعدة للاستعمال والنفع العام، ولكن بمقابل فهي تشكل مصدراً رئيسياً لإيرادات الخزينة العامة كالعقارات، والغابات، والمناجم، والنقود، المنشآت التجارية والصناعية... الخ.

وفي الغالب تقوم الدولة أو لهيئات العامة بإدارة أو استغلال هذه الأملاك الخاصة بصفة مباشرة، أو بصفة غير مباشرة كتأجير للأفراد.

فالدومين الخاص له أهمية وأسبقية على أنواع الإيرادات الأخرى في تغطية النفقات العامة.

ويمكن تقسيم الدومين الخاص ضمن النقاط التالية:

1- الدومين الصناعي والتجاري: وهو جميع المنشآت والمشروعات التجارية والصناعية التي تملكها الدولة، وتديرها وفقاً للأسباب المتبعة في النشاط الخاص وغالباً ما يشمل هذا الدومين المشروعات ذات الصيغة الاحتكارية، نظراً لأهميتها الحيوية في تقديمها للخدمات، والمنافع العامة، التي لا يجوز أن تخضع للمنافسة والتملك الفردي الخاص كمشروعات المياه، والكهرباء، والغاز... الخ.

وكذلك المشروعات الأساسية التي تحتاج لرؤوس الأموال الكبيرة، والتي يعجز القطاع الخاص عن توفيرها، وكذلك المشروعات ذات الأغراض المالية كالتجارة الخارجية وبعض المنتجات ذات الطلب العالمي الكبير، وكذلك المشروعات العامة ذات الأغراض الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية

كمشروعات توفير السلع التمويلية الغذائية، والمشروعات الحربية... الخ. (1)

(1) -غازي حسين عناية، "أصول الإيرادات المالية العامة في الفكر المالي الإسلامي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص-

2- **الدومين العقاري:** وهو يشمل جميع أملاك الدولة الخاصة، من أراضي، ومباني، ومنشآت عقارية... الخ.

حيث أن هذا النوع من الإيراد كان له أهمية كبيرة في تغطية نفقات الدولة في السابق، ولكن تناقصت أهميته في الوقت الحالي وأصبح لا يمثل إلا جزءاً صغيراً من إيرادات الدولة، وبدأت الدولة تتخلى عن هذا النوع من الإيرادات وذلك بعملية بيع هذه الممتلكات للأفراد، حيث تقوم بفرض ضرائب على هذه الممتلكات التي قامت ببيعها للأفراد، وتحصل على إيرادات عالية أكثر مما كانت عليه في السابق، حيث كانت تقوم باستغلالها أو تأجيرها، ما يجدر إليه الإشارة أن بعض الاقتصاديين يرون اللجوء إلى بيع هذه الممتلكات تؤدي إلى نقص رأس المال الوطني. (1)

3- **الإيرادات من الخدمات:** تقوم الدولة أحياناً في تحقيق إيرادات عن طريق احتكارها بعض الخدمات الأساسية والمهمة للأفراد مثل احتكار نشاط التأمين، ويرجع ذلك لما يقوم به قطاع التأمين من دور مهم على مستوى النشاط الفردي أو النشاط الجماعي وفي حماية والمحافظة على رأس المال البشري والمادي.

4- **الإيرادات المالية (الدومين المالي):** يقصد بالإيرادات المالية الأسهم والسندات، وفوائد القروض التي تمنحها الدولة للأفراد والهيئات، والقواعد المستحقة للحكومة عن إيداع بعض أموالها في البنوك. ولقد قامت أغلب الدول في احتكار الأعمال المصرفية عن طريق امتلاكها بعض أو جميع البنوك في بلادها، ومثل هذه السيطرة يؤمن للسلطات العامة السيطرة المطلقة على السياسة النقدية وتأمين إيرادات مالية، وذلك عن طريق صناديق الادخار أو القروض الممنوحة للأفراد والمشاريع الخاصة، وكذلك عن طريق

(1)- لحسن تردوري، مرجع سابق، ص 63.

إنشاء بنوك تجارية وصناعية تحقق إيرادات وفوائد كلها تنصب في ميزانية الدولة لتغطية النفقات العامة.(1)

5- **الدومين الإستخراجي:** ويعني هذا الدومين استخرجات المناجم والمحاجر، وأبار البترول والغاز الطبيعي...الخ، حيث تعتبر إيرادات هذا النوع من الدومين من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الدول التي تزخر بالثروات الطبيعية.

6- **الدومين الزراعي:** يتكون من الأراضي الزراعية والغابات الحكومية والأراضي.(2)

الفرع الثاني: الثمن العام

يعتبر الثمن العام مصدر من مصادر إيرادات الدولة ويمكن تعريفه بأنه مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل إنتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، بمعنى آخر هو تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة بعد تقديمها لخدمات عامة تعود على الأفراد بمنفعة خاصة، حيث يمكن تحديد المنتفع بها مثل خدمات البريد، المياه...إلخ.

إن الثمن العام يدفع إختياريا حيث لا يدفعه إلا من ينتفع بالخدمة العامة عكس الضريبة التي تدفع جبرا.

هناك تشابه بين الخدمات التي تقدمها الدولة مقابل الثمن العام و بين الخدمات المماثلة التي يؤديها القطاع الخاص، وفي الحالتين لا تقدم الخدمة لجميع الأفراد بل تقتصر على من يرغب فيها، أما

(1) - خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص،ص، 142،143.

(2) - لحسن دردوري، مرجع سابق، ص 65.

الإختلاف الأساسي يتحضر في أن الحكومة عادة لا تهدف إلى الربح بل بالمنفعة العامة بعكس القطاع الخاص. (1)

المطلب الثاني: الإيرادات السيادية

الإيرادات السيادية هي تلك الإيرادات التي تفرضها الدولة على الأفراد جبرا ويكونوا ملتزمين على القيام بها.

الفرع الأول: الضرائب وتقسيماتها

منذ وجد الإنسان على شكل مجتمع وجدت معه الضريبة، واختلف دورها من فترة إلى أخرى، حيث أنه لاشك أن الضرائب في العصور الحديثة تشكل أهم مصادر الإيرادات في الميزانية العامة، والتي غالبا ما تخصص لتغطية النفقات المتزايدة، ولهذا ازدادت أهمية الضرائب وتطورت وظهرت الحاجة إلى تقسيمها.

أولا: تعريف الضرائب.

« الضريبة هي عبارة عن اقتطاع جبري تفرضها الدولة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بدون مقابل وبغرض تغطية أعباءها العامة، وبما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ».

« الضريبة هي عبارة عن فريضة التزامية تحدها الدولة ويلتزم الممول بأدائها دون مقابل تمكينا

للدولة من القيام بتحقيق المجتمع». (2)

وعلى ضوء هذه التعاريف يمكن تعريف الضريبة بأنها عبارة عن مبلغ نقدي تفرضه الدولة على

الأفراد بصورة إجبارية وبدون مقابل بغرض تغطية أعبائها العامة.

(1) - زين العابدين ناصر، "علم المالية العامة والتشريع المالي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص 135.

(2) - حسني خربوش، حسين اليحيى، "المالية العامة" الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013، ص 46.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص الخصائص التي تتميز بها الضريبة و هي:

- 1- الضريبة فريضة نقدية: وهذا يعني أن الضريبة في الدولة الحديثة شأنها شأن كل الموارد الأخرى يجب أن تؤدي بصورة نقدية للدولة وليس بشكل عيني.
- 2- الضريبة فريضة إلزامية: وهذا يعني أن الضريبة تفرض على الأفراد فرضاً وتلزمهم بتأديتها تحت طائلة العقوبة. وهذه الإلزامية للضريبة تنتج من الحق الدستوري للدولة بممارسة سيادتها وتنفيذ إرادتها على أرضها وعلى رعاياها.
- 3- الضريبة تؤدي للدولة بصورة نهائية: إن هذه الخاصية تعني أن المبلغ الذي يقطعته المكلف من مدخوله ويؤديه للدولة كضريبة يكون قد خرج من ملكية ودخل ملكية الدولة بصورة نهائية.
- 4- الضريبة تؤدي للدولة بدون مقابل: المقصود من هذه الخاصية أن المكلف ملزم بدفع الضريبة للدولة دون انتظار الحصول على منفعة خاصة به كمقابل لها.
- 5- الضريبة تؤدي لتغطية الأعباء العامة وتحقيق الأغراض الاقتصادية والاجتماعية. (1)

ثانياً: تقسيمات الضرائب

تتعدد تقسيمات الضرائب، ومن خلال هذه التقسيمات نجد أنواع مختلفة للضرائب وسنحاول التطرق

لأهمها:

1- الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال:

- 1-1- الضرائب على الأشخاص: تفرض الضريبة على الأشخاص استناداً إلى فكرة وهي أن الفرد الذي يعيش في مجتمع ويتمتع بالحقوق التي يوفرها له هذا المجتمع من حماية لأمنه ولملكاته تترتب عليه

(1) - مهدي محفوظ، "علم المالية العامة والتشريع المالي والضريبي الموازنة والنفقات والواردات والقروض العامة دراسة مقارنة"، لبنان، 2005، ص-

مقابل ذلك بعض الالتزامات التي من أهمها تأدية الضريبة عن شخصه الإنساني بصرف النظر عن حالته أو مقدرته المالية، وهذه الضريبة يطلق عليها تسمية ضريبة الرؤوس، وهي تعتبر من أقدم أنواع الضرائب التي كانت تفرضها الدول المنتصرة في الحروب على الشعوب المهزومة.

وقد عرفت ضريبة الرؤوس في الدول التي اعتمدها شكلين من التطبيق، الشكل الأول يقضي بفرض الضريبة على جميع الأشخاص بمعدل واحد دون تفرقة، فيدفع كل من يخضع لها مبلغا مساويا لما يدفعه الآخرون، أما الشكل الآخر فيقتضي تقسيم أفراد المجتمع إلى طبقات اجتماعية انطلاقا من مقدار ثروتهم أو مستوى نسبهم، ومن ثم تفرض الضريبة بمعدلات متفاوتة تصاعديا أو تنازليا بحيث تختلف من طبقة لأخرى ولكنها تساوي بين أفراد الطبقة الاجتماعية الواحدة.

1-2- الضرائب على الأموال: إذا كانت الدولة استخدمت في الماضي الضريبة على الأشخاص، فإننا نراها اليوم وقد تخلت عن هذه الضريبة لتستخدم الضريبة على الأموال. وبذلك أصبح المكلف الضريبي لا يخضع للضريبة من خلال شخصه الإنساني، بل من خلال ثروته أو مداخيله أو من خلال إنفاقه لهذه المداخيل. (1)

2- الضرائب على الثروة والضرائب على الدخل:

2-1- الضرائب على الثروة: تعتبر الضرائب على الثروة من أهم أنواع الضرائب نظرا لأن ما يمتلكه الشخص من ثروة من أحسن الأوعية لتوزيع الأعباء الضريبية، وهناك العديد من أنواع الضريبة على الثروة، ومن أبرزها هي ضريبة العقار، حيث تعد هذه الضريبة من أقدم الضرائب، وهي ضريبة عينية سنوية مفروضة على الدخل الإجمالي الفعلي أو المحدد وفق القانون من ملكية العقارات المبنية التي تقع

(1) - المرجع نفسه، ص 346-348.

ضمن الحدود الإقليمية للدولة، وفي اغلب الأحيان تفرض هذه الضريبة بشكل دائم وتكون نسبتها منخفضة. (1)

أما النوع الآخر من الضرائب على الثروة فهي الضريبة على رأس المال وتفرض هذه الضريبة على جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها الشخص في وقت معين سواء كانت هذه الأموال منتجة لدخل ما أو غير منتجة لأي دخل على الإطلاق. وقد اعتمدت هذه الضريبة باعتبارها أداة ملائمة لتوزيع الأعباء العامة على المكلفين انطلاقاً من مقدار ما يمتلكه كل منهم في لحظة معينة من عناصر الثروة.

2-2- الضريبة على الدخل: تعتبر الضرائب على الدخل من أهم الضرائب التي تعتمد عليها النظم الضريبية في العالم أجمع، ذلك لأنه من بين كل أنواع الضرائب المعتمدة تتميز الضرائب على الدخل ببعض الخصائص التي تجعلها وفيرة الحصيلة، وقادرة على تحقيق العدالة الضريبية، ففي هذه الضريبة يشكل الدخل العنصر الخاضع للضريبة، وبذلك يكون أكثر دلالة على المقدرة التكلفة للمكلف التي على أساسها يمكن استخدام الضريبة كأداة في يد الدولة للقضاء على التفاوت بين الطبقات الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة القومية بينها بشكل عادل. (2)

3- الضرائب الموحدة والضرائب النوعية:

3-1- الضرائب الموحدة: الضريبة الموحدة هي الضريبة التي تغطي الإيرادات التي يحصل عليها المكلف في وعاء ويحددها سعر واحد تقتطع على أساسه الضريبة المستحقة، وهي ناجحة أكثر في الدول المتقدمة وتتميز بالاقتصاد في نفقات الجباية، وتحقق العدالة الضريبية وتمكن من معرفة الضريبة المستحقة بسهولة.

(1) -منصور ميلاد بونس، "مبادئ المالية العامة"، الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1994، ص 144.

(2) -مهدي محفوظ، مرجع سابق، ص - ص 349-354.

3-2- الضرائب المتعددة: وهي الضريبة التي تفرض على كل مصدر من مصادر الإيراد والدخل والتي يحصل عليها المكلف على حدا وبسعر معين، ومن مزاياها أن يمكن أن توفر حصيداً معتدلة وخاصة في الدول النامية التي يكثر فيها ظاهرة التهرب الضريبي، ولكن من عيوبها هو ارتفاع تكاليف جبايتها.

4- الضرائب المباشرة والضرائب غير مباشرة:

4-1- الضريبة المباشرة: هي الضريبة التي تفرض على المكلفين بشكل مباشر وسنوي والتي تشمل مركزة المالي، والضريبة المباشرة هي الضريبة التي تستقر بصورة نهائية على عاتق المكلف دون أن يكون باستطاعته نقل عبئها إلى غيره.

4-2- الضريبة المباشرة: هي الضريبة التي ينقل عبئها إلى الآخرين أي أن دافع الضريبة يعكسها على أشخاص آخرين مثل ضريبة الجمارك، فإذا إستورد أحد الأشخاص سلعة معينة من الخارج ودفع ضريبة جمركية فإن هذه الضريبة تكون مباشرة له إذا ابقى السلعة لاستعماله الشخصي، أما إذا باع المستورد تلك السلعة إلى غيره فإنه سيضيف الضريبة إلى ثمن البيع أي ينقلها إلى الآخرين وبالتالي يتخلص من عبئها وأصبحت ضريبة غير مباشرة يدفعها الآخرون.

الفرع الثاني: الرسم وخصائصه

سندرس في هذا الفرع مفهوم الرسم وخصائصه.

أولاً: تعريف الرسم

« يعتبر الرسم من أقدم مصادر الإيرادات العامة ويمكن تعريفه بأنه مبلغ من المال يدفعه الفرد إلى الدولة، أو لأية سلطة عامة جبرا مقابل انتفاعه بخدمة معينة تؤديها له الدولة، ويترتب عليها نفع خاص إلى جانب نفع عام». (1)

ومن التعريف السابق يتضح لنا أن الرسم مبلغ نقدي يدفعه الفرد للدولة مقابل الاستفادة من خدمة معينة تقدمها له.

ثانياً: خصائص الرسم

نستنتج من تعريفنا للرسم مجموعة من الخصائص وهي:

- 1- إنه مبلغ نقدي شأنه في ذلك شأن سائر الإيرادات العامة في المجتمعات الحديثة.
- 2- أنه يقرض ويدفع جبرا فالسلطة العامة هي التي تستقل بفرض الرسوم دون اتفاق بينها وبين الأفراد.
- 3- ارتباط الرسم بخدمة خاصة تؤديها الدولة لدافع الرسم أو نفع خاص يعود عليه منها، والخدمة التي يستفاد منها دافع الرسم هي خدمة عامة قابلة للتجزئة وذات طابع إداري يفيد المجتمع فائدة عامة. (2)

الفرع الثالث: الغرامات والإتاوة

أولاً: الغرامات

« وهي عبارة عن العقوبات المالية التي تقوم بفرضها الدولة على مرتكبي المخالفات القانونية، فهي عقوبة مالية رادعة، الهدف منها ردع الأشخاص عن ارتكاب المخلفات، وليس الهدف منها هو الحصول

(1) -علي زغدود، مرجع سابق، ص، ص، ص، ص 241، 243، 254.

(2) -مرجع نفسه، ص، ص 225، 226.

على إيرادات من أجل تمويل النفقات لذلك لا يمكن تصنيف الغرامات من الإيرادات الأساسية للدولة بسبب صعوبة تقدير المخالفات المرتكبة، وقلة حصيلتها وعدم انتظامها في الميزانية العامة للدولة». (1)

ومما سبق نستخلص أن الغرامات هي مبالغ مالية تفرضها الدولة على الأشخاص عند ارتكابهم لمخالفات قانونية، حيث لا تعتبر ولا تصنف الغرامات من الإيرادات الأساسية للدولة.

ثانياً: الإتاوة

« تعرف الإتاوة على أنها مبلغ من المال تحدده الدولة وبدفعه بعض أفراد طبقة ملاك العقارات نظير عمل عام يقصد به المصلحة العامة تعاد عليهم علاوة على ذلك بمنفعة خاصة تتمثل في ارتفاع القيمة الرأسمالية لعقاراتهم والأمثلة على ذلك كثيرة فمثلاً إنشاء شارع جديد أو توصيل المياه، والكهرباء، إلى ضاحية حديثة... الخ، فيؤدي ذلك حتماً إلى نفع عام يتمثل في تعمير هذه المناطق، وهو ما يضيف على الأراضي الواقعة في هذه المنطقة قيمة لم تكن تتمتع بها من قبل، فارتفاع قيمة الممتلكات العقارية نتيجة ذلك يستوجب فرض إتاوة على المنتفعين». (2)

من التعريف السابق نستخلص أن الإتاوة هي مبالغ مالية تفرضها الدولة على ملاك العقارات وذلك نتيجة لارتفاع قيمتها.

المطلب الثالث: الإيرادات الإنتمانية

في حالة عجز الدولة على تغطية نفقاتها المتزايدة تلجأ الدولة إلى مصدر مهم من مصادر الإيرادات العامة وهو الفروض العامة وذلك من أجل تسير أمورها المالية، ومن هنا ازدادت أهمية

(1) - نوزاد عبد الرحمن الهيني، مجيد عبد اللطيف الخشابي، " المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،

2004، ص 87.

(2) - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 228.

القروض العامة في معظم الدول المتقدمة والنامية، كما تلجأ الدولة أيضا في مثل هذه الحالات إلى الإصدار النقدي الجديدة وذلك إذا استلزم الأمر وكانت مضطرة لذلك.

الفرع الأول: تعريف القروض العامة وخصائصه

أولا: تعريف القرض العام

«هو عقد دين تستلف بموجبه الدولة مبالغ من النقود من الأفراد أو المصالح أو الهيئات المحلية أو الدولية، مع التعهد بوفاء القرض وفوائده للدائنين في التاريخ المحدد ووفقا لشروط العقد». وعليه فإن القرض يمثل عقد تحصل الدولة بموجبه على مبلغ من المال من الأفراد أو الهيئات أو المؤسسات العامة محلية أو أجنبية تتعهد فيه برد المبلغ مضاف إليه فوائد سنوية.

ثانيا: خصائص القرض العام

1-القرض العام مبلغ من المال: القرض العام الذي يتم الحصول عليه قد يكون عينيا أو نقدا والقرض النقدي هو الأكثر شيوعا.

2-القرض العام يدفع بصورة اختيارية: إحدى خصائص القرض أنه اختياري ويتم بإرادة حرة.

3-القرض العام يدفع من قبل أحد أشخاص القانون العام أو الخاص في القرض العام تستدين الدولة من أشخاص القانون العام أو الخاص الذين يتمتعون بجنسياتها، كما قد تلجأ الدول إلى دول أجنبية ومؤسسات مالية وطنية وإقليمية ودولية طلبا للمال.

4-القرض العام يدفع للدولة: إن القرض العام ينحصر بأشخاص القانون العام فقط.

5-القرض العام يتم بموجب عقد: تحصل الدولة على القروض العامة بموجب عقد بين الطرفين، الطرف الأول هو المقترض وهو الدولة أو أحد الهيئات العامة التي تتعهد برد مبلغ القرض مضاف إليه فوائد

سنوية مترتبة بموجب أحكام العقد طوال فترة القرض والطرف الثاني هو المقرض والذي يتعهد بإقراض مبلغ من المال إلى الطرف الأول لمدة محددة وبفوائد معينة.

6-القرض العام يستند إلى صك تشريعي: وتقوم الحكومة بعقد القروض العامة وإصدار سندات الدين العام استناداً إلى إذن مسبق يصدر من قبل السلطة التشريعية.

7-القرض العام يتضمن مقابل الوفاء: يختلف القرض العام عن باقي إيرادات الدولة المالية بأنه يدخل خزينة الدولة بصورة مؤقتة وبمقابل. (1)

الفرع الثاني: الإصدار النقدي الجديد

هو قيام الحكومة بإصدار نقدي جديد خلال فترة معينة بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة الاعتيادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة مع افتراض ثبات سرعة تداول النقود". (2)

ومنه فإن الإصدار النقدي الجديد هو أحد الأدوات التي تلجأ إليها الدولة في حالة عجزها على تغطية نفقاتها المتزايدة وذلك بإصدار نقود جديدة، ويعتبر الإصدار النقدي الجديد من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة لتجفيف أهدافها.

(1) - خالد شحادة الخطيب، زهير شامية، مرجع سابق، ص، ص 236، 237.

(2) - لحسن دردوري، مرجع سابق، ص95.

المبحث الثالث: ماهية الميزانية العامة

لقد تطورت فكرة الميزانية العامة بشكل تدريجي خلال مدة طويلة من الزمن تأثر خلالها مفهومها بتطور نظام الحكم ومدى تدخل الدولة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبغية معرفة ما للميزانية العامة من أهمية ومكانة خاصة في الدولة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة الميزانية العامة وتعريفها، وخصائصها، ومبادئها، وأنواعها، والأهمية التي تحظى بها.

المطلب الأول: نشأة وتعريف الميزانية العامة

لقد ارتبط مفهوم ومضمون الميزانية العامة لدولة بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث أن التعرف على الميزانية العامة يقتضي منا الوقوف عند نشاطاتها ومفهومها.

الفرع الأول: نشأة وتطور الميزانية العامة

مرت الميزانية العامة بمراحل متعددة على مر العصور منذ نشأتها الأولى إلى أن ظهرت بشكلها الحديث في العصر الحالي:

ظهرت الميزانية العامة على شكل نفقات وإيرادات منذ ظهور الدولة، حيث لم تكن الميزانية العامة موجودة في المجتمعات القبلية والعشائرية بسبب محدودية النفقات والإيرادات وسهولة توزيعها حسب الأولويات والمفاضلة دون الحاجة إلى ميزانية عامة لتبويب وتنظيم الإيرادات والنفقات، ولكن ما انتظمت المجتمعات البدائية في شكل دول، ففرضت ثم ازدادت الضرائب حتى أصبح المجتمع يفكر في كيفية تنظيم هذه التكاليف من أجل ضبطها وملاءمتها مع قدرات المجتمع وإمكانية التصرف بعائداتها.

أما في الإسلام فمن الواضح أن الدين الإسلامي الحنيف قد نظم أمور الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فهو دين ودولة، لذلك من البديهي أن الميزانية العامة كانت موجودة وتطورت مع

الزمن منذ تكوين الدولة الإسلامية في عهد الرسول (صلى الله عليه و سلم) ومرورا بالخلافات الإسلامية المتعاقبة. (1)

وفي العصر الحديث اختلفت الآراء حول تحديد نشأة فكرة الميزانية العامة، حيث يرى البعض أن فكرة الميزانية العامة في العصر الحديث ظهرت في جمهوريات البندقة وجنوا وفلورنسيا في ايطاليا، بينما يرى آخرون أن فكرة الميزانية العامة في العصر الحديث ظهرت عند الجرمانيين، لأنهم منحوا شعوبهم حق إقرار الميزانية انطلاقاً من مبدأ السيادة الشعبية.

لكن أغلب الفقهاء يذهبون إلى أن فكرة الميزانية العامة بمفهومها الحديث يعود تاريخ ميلادها إلى ثورة 1688م في إنجلترا، وثورة 1789م في فرنسا وبعد ذلك انتقلت مبادئها إلى بقية الدول الحديثة. (2)

حيث تعود فكرة الميزانية العامة في إنجلترا إلى بداية الصراع بين الحاكم و البرلمان نتيجة لزيادة رقابة البرلمان على أعمال الحاكم و تحديد سلطاته المالية، و في تأكيد حق الشعب في ضرورة رجوع الحاكم إلى ممثليهم في البرلمان قبل فرض أي ضريبة عليهم. (3)

ثم انتشر نظام الميزانية في بلدان العالم ومن بينها فرنسا حيث اجتمعت الجمعية الوطنية الفرنسية في سنة 1789م وقررت عدم قانونية كل ضريبة إلا إذا فرضتها السلطة التشريعية. وقد كان الهدف من إقرار نظام الميزانية يرمي إلى فرض رقابة السلطة التشريعية على الحكومة حيث قرر البرلمان ضرورة موافقة النواب على ما يفرض من ضرائب ثم امتدت إلى ضرورة كيفية إنفاق المال العام وهكذا أخذت الميزانية شكلها النهائي وأصبح من الضروري موافقة المجالس النيابية على إيرادات الحكومة ونفقاتها لمدة

(1) - سيروان عدنان مبرزا الزهاوي، "الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي"، الدار الإعلامية في مجلس النواب، بغداد، 2008، ص، ص 11، 12.

(2) - سيروان عدنان مبرزا الزهاوي، مرجع سابق، ص، 15.

(3) - عبد الرحمن عبد المقصود أبو شيانة، "نموذج مقترح لتصميم موازنة النشاط الرياضي بالمؤسسات الرياضية (الميزانية)"، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2013، ص. 27.

سنة مقبلة وأصبحت ظاهرة موافقة المجالس النيابية على الميزانية من أبرز ما تميزت به الديمقراطيات التقليدية منذ القرن التاسع عشر. (1)

مما تقدم يتضح أن إنجلترا وفرنسا هما الأصلان اللذان انبثقت منهما الميزانية العامة للدولة، فمن إنجلترا وفرنسا ظهرت القواعد الأساسية والمبادئ الأولية التي تقوم عليها الميزانية بمفهومها الحديث وعن طريق هاتين الدولتين انتقلت فكرة الميزانية الحديثة إلى بقية دول العالم. (2)

الفرع الثاني: تعريف الميزانية العامة

وردت تعاريف مختلفة للميزانية العامة بعضها ركزت على الجانب المالي للميزانية العامة وبعضها ركزت على الجانب السياسي للميزانية و أخرى نظرت للميزانية العامة من عدة زوايا.

عرف التقليديون ميزانية الدولة بأنها قائمة متوازنة بالإيرادات و النفقات اللازمة لإشباع الحاجات العامة خلال سنة قادمة لا تتأثر بالمتغيرات الداخلية و الخارجية.

إلا أن تطور الدور الوظيفي للدولة قد انعكس على تطور مفهوم الميزانية، ودورها، وتقسيماتها، إذ أصبحت تعرف بأنها التعبير المالي عن برنامج العمل الذي تعتمده الحكومة تنفيذه في السنة القادمة تحقيقاً لأهداف المجتمع. (3)

كما تعرف الميزانية بأنها أداة لتوزيع الإيرادات وتخصيصها بين القطاعات الإنتاجية والاقتصادية المختلفة من زاوية محدودية المصادر وقدرتها، وأداة تسعى لتحقيق أكبر إنتاجية ممكنة باستعمال الموارد المحدودة من زاوية الكفاية الاقتصادية والإدارية، ومن زاوية النمو تعتبر الميزانية العامة وسيلة لاستثمار الأموال على أفضل وجه يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أما من زاوية العدالة الاجتماعية

(1) - علي زغود، مرجع سابق، ص 67.

(2) - سيروان عدنان، مرجع سابق، ص 18.

(3) - محمد (3) - سيروان عدنان، مرجع سابق، ص 18.

(3) - محمد عمر أبو دوح، " ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006، ص 107.

فالميزانية هي أداة فعالة لتحقيق التوزيع العادل للدخل الوطني، وهي من الزاوية السياسية سجل لنتائج الصراع والتفاوض السياسي، وخالصة للعملية السياسية وما تتضمنه من أولويات وأهداف وسياسات وتوجيهات، كما تعتبر الميزانية العامة من المنظور التخطيطي خطة مالية قصيرة الأجل. (1)

من التعاريف السابقة نستخلص أن الميزانية العامة هي عبارة عن بيان يتضمن تقديرات لإيرادات الدولة ونفقاتها لفترة زمنية غالباً ما تكون سنة وذلك لتحقيق أهداف معينة.

المطلب الثاني: خصائص ومبادئ الميزانية العامة

سننتول في هذا المطلب كل من خصائص ومبادئ الميزانية العامة وذلك للتعرف أكثر على الميزانية العامة.

الفرع الأول: خصائص الميزانية العامة

من خلال تعريفنا للميزانية العامة يتضح لنا بأن لها ثلاث خصائص أساسية.

أولاً: الميزانية العامة هي توقع أو تقدير للإيرادات والنفقات

إن الميزانية هي عبارة عن خطة مستقبلية تتضمن تقديرات احتمالية للنفقات والإيرادات ومادام عنصر الاحتمال قائماً فإن توقع هذه التقديرات وتنبؤها يجب أن يكون دقيقاً وموضوعياً قدر المستطاع لأن قيمة الميزانية تتوقف على مدى دقة معايير التقدير ونجاحها ومدى ارتباطها بتغييرات النشاط الاقتصادي للدولة، وبما أن هذه التقديرات تشمل إيرادات ومصروفات الدولة كافة فإن ذلك يتطلب أن تتم خلال مدة زمنية كافية لذلك فإن معظم الدول تحدد مدة سنة لإعداد ومناقشة وإقرار وتصديق الميزانية العامة للدولة.

(1) - جمال لعامرة، "تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 1، 2001، ص114.

ثانيا: الميزانية هي إجازة من البرلمان

إن من أهم خصائص الميزانية العامة هو إجازتها من قبل السلطة التشريعية، إذ أنها مجرد وثيقة لتحصيل الإيرادات وصرف النفقات وتعتبر ملزمة للسلطة التنفيذية، حيث لا تكتسب هذه الوثيقة صفة المشروعية، إلا بعد موافقة السلطة التشريعية عليها وإلا ستبقى قانونيا مجرد مقترحات وتصورات غير قابلة للتنفيذ على أرض الواقع. (1)

ثالثا: الميزانية العامة أداة لتدخل الدولة

لقد أصبحت الميزانية العامة أداة الدولة المعاصرة في تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بعد تطور مفهوم الدولة وتوسع مجال نشاطها، مما أدى إلى مضاعفة احتياجاتها إلى مصادر جديدة وإضافية للدخل نتيجة زيادة نفقاتها، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة الآثار المختلفة التي تترتب على عمليتي الإيرادات وصرف النفقات وإبراز الميزانية العامة كأداة حاسمة في كثير من الأحيان، وأهم ما يمكن أن تحدثه الميزانية العامة في هذا المجال هو:

1- مواجهة الأزمات الاقتصادية من خلال وقوف الحكومة في الاتجاه المعاكس للتيارات السائدة.

2- تحقيق التطور والتوازن الاقتصادي العام.

3- إعداد توزيع الدخل الوطني.

4- رفع مستوى الكفاءة الإدارية للجهاز الحكومي

5- الميزانية العامة أداة رقابية للنشاطات الحكومية. (2)

(1) - سيروان عدنان، مرجع سابق، ص 27.

(2) - جمال لعامرة، مرجع سابق، ص، 116، 117.

الفرع الثاني: مبادئ الميزانية العامة

إن في ميزانية أية دولة هناك مبادئ معينة لا بد من إتباعها لكي تكون الميزانية العامة سليمة و صحيحة.

أولاً: مبدأ وحدة الميزانية

يقصد بمبدأ وحدة الميزانية أن تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي، وحتى تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية ومطابقتها للأهداف المحددة والاعتمادات الواردة في الميزانية كما وافقت عليها السلطة التشريعية.

ثانياً: مبدأ عدم تخصيص الإيرادات

والذي يستلزم عدم تخصيص إيراد معين لمواجهة نفقة معينة، بل تجمع كل الإيرادات دون تخصيص في قائمة واحدة تقابلها قائمة المصاريف التي تدرج بها كل النفقات بمعنى آخر، ينبغي أن تخصص جميع موارد الدولة لتمويل جميع النشاطات التي تقوم بها، والإخلال بهذه القاعدة ربما يؤدي إلى ظهور فائض أو عجز للعمليات المختلفة التي تنطوي عليها الميزانية .⁽¹⁾

ثالثاً: مبدأ تسوية الميزانية

يجب أن يتم التحضير والإعداد للتصديق على النفقات العامة وإيراداتها بصورة دورية أي كل سنة، وإن الميزانية العامة يتعين أن تقرها السلطة التشريعية سنوياً، وفي حالة ما إذا لم يحدد الاعتماد من الحكومة لا تستطيع إنفاق أي مبلغ والحقيقة أن المبررات الأساسية لقاعدة سنوية الميزانية تكمن في اعتبارات سياسية أساساً، حيث تؤمن استمرار الرقابة السياسية التي تفرضها السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية.

(1) - محرز محمد عباس، "اقتصاديات المالية العامة النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة للدولة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر، ص، ص 398، 399.

رابعاً: مبدأ عمومية الميزانية

تعني هذه القاعدة أن تظهر جميع تقديرات النفقات والإيرادات العامة في وثيقة واحدة دون إجراء مقاصة واحدة دون الاثنین، وإذا كان مبدأ وحدة الميزانية يهدف إلى إعداد وثيقة واحدة لميزانية الدولة، فإن مبدأ العمومية يهدف إلى أن يسجل في هذه الوثيقة وبالتفصيل كل تقدير لنفقة أو إيراد دون أن يحدث مقاصة بين نفقات بعض المرافق وبين الإيرادات .

خامساً: مبدأ توازن الميزانية

يعد هذا المبدأ أحد مرتكزات النظرية التقليدية وهي التوازن المستوي بين النفقات العامة والإيرادات العامة بشكل مطلق، واعتبرت أن حسن الإدارة المالية يستلزم التوازن بين جانبي الميزانية (النفقات، الإيرادات) من جهة، وإلى الرغبة في تقادي مخاطر العجز في الميزانية وما قد يترتب على تغطيته من أثر تضخمي أو فائض لا تستطيع الدولة التصرف به من جهة أخرى. (1)

المطلب الثالث: أنواع وأهمية الميزانية العامة

نظراً لتعدد ولتطور الميزانية العامة وزيادة أهميتها بالنسبة لكل دولة سنتطرق في هذا المطلب إلى أنواعها وأهميتها.

الفرع الأول: أنواع الميزانية العامة

مرت الميزانية العامة أثناء تطورها بعدة مراحل لذا ظهرت عدة أنواع بها منها ما هو تقليدي ومنها ما هو حديث.

(1) - محمد جمال ذنبيات، مرجع سابق، ص، ص، ص 277، 278، 279.

أولاً: ميزانية البنود

لقد بدأ تطبيق ميزانية البنود أو الميزانية التقليدية في عام 1921م في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أقدم صورة من صور الميزانية تمتاز بالسهولة والبساطة في إعدادها وتنفيذها والرقابة عليها ويتمثل الهدف الرئيسي من تويب وتقسيم ميزانية الدولة في تحقيق الرقابة الحسابية من خلال تحديد مسؤوليات كل وحدة حكومية في تنفيذ ميزانية الدولة، وفقا لما أقرته السلطة التشريعية وبما لا يخالف القوانين واللوائح السائدة.

وبالتالي ميزانية البنود هي ميزانية تنفيذية شاملة بتصنيف وظيفي على شكل برامج ووظائف وتصنيف اقتصادي للتمييز بين النفقات الرأسمالية والجارية، بموجبها يتم تصنيف النفقة تبعا لنوعيتها وليس وفقا للغرض منها. (1)

كما يقصد بميزانية الإعتمادات والبنود الجمع بين تقسيمات الميزانية بين التقسيم الإداري والنوعي، حيث يتم تقسيم النفقات العامة كذا الإيرادات العامة إداريا حسب الجهات الحكومية التي تقوم بالإنفاق وتحصيل الإيرادات، ونوعيا حسب السلع والخدمات التي يتم اقتناءها وحسب الإيرادات التي يتم تحصيلها. (2)

ثانياً: ميزانية البرامج والأداء

ظهرت فكرة ميزانية الأداء عام 1912م بالولايات المتحدة الأمريكية حيث أكدت لعبة (الاقتصاد و الكفاية) ضرورة الاستفادة من بعض توصيات وأفكار ما يسمى " حركة الإدارة العلمية في القطاع الخاص"، لهذا ظهرت الحاجة إلى استخدام الميزانية في العملية الإدارية وفي تقييم الإنجازات التي تؤيدها

(1) - مفتاح فاطمة، " تحديد النظام الميزاني في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، غير منشورة، 2011/2010، ص 32.

(2) - محمد عمر أبو دوح، مرجع سابق، ص 117.

الإدارة الحكومية، ومنذ ذلك الحين بدأ العمل على توجيه أنظمة الميزانيات لجعلها تفي بأهداف السياسات الاقتصادية. ثم اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية لتطوير ميزانياتها، ففي عام 1949 ألف الرئيس الأمريكي لجنة " هوفر" الأولى لدراسة تنظيم الحكومة وإدارتها، وقد أوصت اللجنة باستخدام ميزانية الأداء.

وفي نفس الوقت كانت لجنة أخرى مكلفة بدراسة إدارة مدينة نيويورك قد استخدمت تعبير " موازنة البرامج" بهدف تطوير الميزانية التقليدية، و قد أشارت في أول تقرير لها أن ميزانية البرامج تضع الأهداف وتحدد مسؤوليات التنفيذ التي يتم على أساسها قياس أداء ما تم إنجازه من قبل الوحدات الإدارية .

إن ميزانية الأداء تحاول أن تتحاشى القصور في ميزانية البنود من خلال إظهار الميزانية ليس فقط عن طريق نفقاتها حسب الوحدات الإدارية وما تحصل عليه من سلع أو خدمات نتيجة هذا الاتفاق، بل أنها تربط ذلك بما يتحقق نتيجة لهذا الإنفاق وبالتالي المقارنة بين المدخلات التي يتم الإنفاق عليها في إطار الميزانية، وبين المنتجات التي تحقق من هذا الإنفاق.

ثالثاً: ميزانية التخطيط و البرمجة

ظهر نظام التخطيط والبرامج والموازنة في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الانتقادات والدراسات المقدمة حول الميزانية العامة من طرف الكونغرس الذي اعتاد أن يوجه ملاحظات أثناء مناقشته لبرامج وميزانيات وزارة الدفاع.

وفي عام 1963م أقر وزير الدفاع البدء بالعمل في مرحلة تجريبية لتطبيق الأفكار الجديدة، ووضعها تحت الاختبار خلال السنتين 1963-1964م، وبعد أن تبلورت الجهود المبذولة خلال الفترة التجريبية أصدرت وزارة الدفاع في عام 1965م منشورات بتعليمات تطبيق نظام جديد للميزانية تحت

عنوان " نظام التخطيط والبرامج والموازنة" وقد اعتبر هذا النظام اتجاها حديثا وتطورا لنظام الموازنة بعد ميزانية الإعتمادات والأداء.

يحت يركز هذا النوع من الميزانية على التخطيط وعلى ضرورة الربط بين التخطيط والميزانية العامة، ويهدف إلى توفير المعلومات الضرورية لمتخذي القرارات لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة والتي تسعى إلى استخدام الإمكانيات المالية المتاحة بكفاءة وفعالية لإشباع أكبر قدر ممكن من المواطنين.(1)

كما تمثل ميزانية التخطيط والبرمجة مرحلة ظهور الوظيفة التخطيطية للميزانية العامة بهدف تأكيد فعالية تخصيص الموارد بين الاستخدامات العامة والخاصة وبين الاستخدامات البديلة، وبما يكفل الاقتصاد القومي نحو تحقيق أهداف المجتمع.(2)

رابعاً: ميزانية الأساس الصفري

برزت فكرة ميزانية الأساس الصفري في الولايات المتحدة الأمريكية عندما دعا FREEMAN وزارة الزراعة الأمريكية في عام 1962 إلى استخدام مفهوم جديد لإعداد الميزانية العامة بطريقة يمكن بها تبرير كل برنامج، وكأول تطبيق لهذا الأسلوب في المجال الحكومي في ولاية جورجيا عام 1983م حيث كلف الرئيس الأمريكي السابق " جيمي كارتر" كحاكم للولاية PHYRR بتطبيق أفكاره على ميزانية الولاية ، وعموما باستعراض هذا الأسلوب يمكن القول بأنه ليس مرحلة جديدة ولكنه يعتبر تطورا في جانب النفقات لمحاولة التغلب على الثغرات التي ظهرت عند تطبيق ميزانية التخطيط والبرامج.

حيث يقوم هذا الأسلوب على أنه وضع تقديرات الميزانية لأي بند من بنود النفقات يجب أن يبدأ من نقطة الصفر، أي لا ينظر إلى تقديرات العام السابق، أو حجم النشاط السابق أو حتى إذا كان هذا

(1) - مفتاح فاطمة، مرجع سابق، ص، ص، ص، 33،34،37.

(2) - محمد عمر أبو دوح ، مرجع سابق، ص 131.

البند موجودا في السابق وطريقة الأداء المتبعة في السابق، بل توضع التقديرات وقت الظروف المتوقعة وليس مجرد التغيير في التكاليف من عام لآخر كما هو الحال في الأساليب التقليدية للميزانية ولا يعني هذا الأساس أنه عند إعداد الميزانية نبدأ من الصفر إنما يقصد أن كل عمل إداري منظم يتطلب التخطيط الدقيق، وذلك يتطلب إعادة النظر سنويا في البرامج والمشروعات التي كانت تنفذ لاستبعاد أو إضافة أي منها للعام الجديد.⁽¹⁾

كما يعرف (شارل هويلسون) ميزانية الأساس الصفري بأنها أداة إدارية تهدف إلى تحقيق المزيد من الكفاءة في استخدام الموارد المحدودة لتحقيق أهداف محددة، بحيث يتم صياغة الأهداف في صورة قدر معين من المخرجات مع تحديد المدخلات اللازمة لتحقيقها، على أن يتم اعتبار أفضل برامج تحقيق الأهداف، مع تحديد مستويات بديلة للإنفاق بحيث لا يقتصر الاعتبار بين البدائل ذات التكاليف الأقل.⁽²⁾

خامسا: الميزانية التعاقدية

لقد كانت أول محاولة لتطبيق الميزانية التعاقدية في وزارة المالية النيوزلندية في عام 1996 م، وهي محاولة إعادة تشكيل الميزانية العامة على أنها نظام عقد صفقات بين جهة منفذة والحكومة المركزية. بمعنى أن تقوم الحكومة بطرح مشاريعها وبرامجها المستقبلية أمام الجميع (قطاع خاص وعام) بغرض الفوز بمتعاقدين ينفذون تلك المشاريع والبرامج بأقل تكلفة ممكنة وفي الوقت المناسب شريطة أن تحقق تلك البرامج والمشاريع الأهداف المخطط لها.⁽³⁾

(1) - مفتاح فاطمة، مرجع سابق، ص 40.

(2) - محمد عمر أبو دوح، مرجع سابق، ص 145.

(3) - الملتنقى التدريبي، "أهمية التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج و الأداء"، و دور الجهاز الأعلى للرقابة في ذلك، ديوان المحاسبة والمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية و المحاسبة، بيروت، لبنان من 2009/09/28 إلى 2009/10/02.

الفرع الثاني: أهمية الميزانية العامة

لميزانية الدولة أهمية بالغة لكونها إحدى أدوات السياسة المالية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فهي أداة للكشف عن وضع الدولة المالي واتجاهات سياسة الحكومة بشأن الإنتاج والتوزيع وترشيد الاستهلاك. هذا ما جعل من الميزانية محط اهتمام الباحثين الماليين، لذا فإننا سنلقي الضوء على أهمية الميزانية العامة في الدولة من النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية

أولاً: أهمية الميزانية العامة من الناحية السياسية

تتمتع الميزانية العامة من الناحية السياسية بأهمية كبيرة في الدول ذات الأنظمة النيابية والديمقراطية، ذلك لأن إرغام السلطة التنفيذية بأن تتقدم، وفي كل عام إلى المجالس النيابية من أجل أن يجيز لها نواب الشعب القيام بصرف النفقات العامة وتحصيل الإيرادات يعني إخضاعها للرقابة المستمرة لهذه المجالس.

وتتجلى رقابتها على أعمال الحكومة من خلال قدرتها على تعديل الإعتمادات التي تطلبها أو حتى رفضها لمشروع الميزانية الذي تتقدم به السلطة التنفيذية. (1)

ففي الدول التي يكون فيها النظام السياسي برلمانيا تمثل المصادقة على الميزانية العامة دليل الثقة بالحكومة ورفضها يوحي العكس، فمشروع الميزانية يمثل خطة أو برنامج يعكس للحكومة سياستها في إدارة الحكم أما إذا كان النظام السياسي رئاسيا فليس الهدف من رفض الميزانية إقالة الحكومة، وإنما يعد وسيلة برلمانية لعرقلة نشاط الدولة ومرافقها، وقد يتعدد الوضع أكثر مما يؤدي إلى إيقاف أعمال الحكومة، ومع ذلك فإن حجم الأثر ونوعه، يختلف باختلاف طبيعة النظام السياسي.

(1) - طاهر الجنابي، "علم المالية العامة و التشريع المالي، جامعة الموصل، بغداد، بدون سنة نشر، ص 107.

ثانيا: أهمية الميزانية العامة من الناحية الاقتصادية

إن أهمية الميزانية العامة تزداد كلما اتسع نطاق دور الدولة وزاد تدخلها في المجال الاقتصادي، إذ أن الميزانية حظيت بدور كبير في العصر الحديث، لاسيما في الدول المتقدمة اقتصاديا. فهي لم تعد مجرد بيان لتقدير الإيرادات والنفقات العامة يتطلب إجازته من طرف البرلمان لتنفيذ بنوده، وإنما أصبحت ذات أهداف واضحة أكثر مما كانت عليه في الفكر المالي التقليدي، ومن ضمن هذه الأهداف تحقيق الاستخدام الكامل وتعبئة الموارد الاقتصادية والإسهام في زيادة الدخل القومي؛

فالزيادة الكبيرة في النفقات العامة بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية وظهر العجز في ميزانية الدولة أدى إلى التخلي عن فكرة الميزانية التقليدية، وأصبحت الميزانية ترتبط بالنظام الاقتصادي للدولة فتؤثر فيه وتتأثر به وأصبح للسياسة الإنفاقية والضريبة دور كبير في معالجة التضخم والركود الاقتصاديين؛

وتزداد أهمية الميزانية من الناحية الاقتصادية إذا علمنا أن للحكومة عدة أوجه ومن أوجه هذا النشاط الضرائب المختلفة والقروض التي تضيف على الميزانية أهمية اقتصادية كبيرة.

ثالثا: أهمية الميزانية العامة من الناحية الاجتماعية

تظهر من خلال تأثيرها في إعادة توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية المختلفة عن طريق فرض ضرائب تصاعدية مباشرة على ذوي الدخل المرتفعة وتوجيه حصيلتها لتمويل بعض أوجه الإنفاق الذي تستفيد منه الطبقات الاجتماعية الفقيرة وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية قدر الإمكان. (1)

(1) - سيروان عدنان ميزرا الزهاوي، مرجع سابق، ص، ص، ص 21، 22، 24.

المبحث الرابع: علاقة أسعار النفط بالميزانية العامة

سنتناول في هذا المبحث العلاقة التي تربط بين أسعار النفط وعناصر الميزانية العامة.

المطلب الأول: علاقة أسعار النفط بإيرادات ونفقات الميزانية العامة

سنقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين نتناول فيهما انعكاسات أسعار النفط على الإيرادات والنفقات العامة للميزانية العامة.

الفرع الأول: علاقة أسعار النفط بإيرادات الميزانية العامة

لطالما ارتبط حجم الإيرادات العامة بحجم إيرادات الجباية البترولية إذ تتسم هذه الأخيرة بتقلباتها الكبيرة نتيجة لتقلبات أسعار النفط.

إن المتبع لتطورات أسعار النفط على المستوى الدولي يدرك أن هذه الأخيرة سجلت ارتفاعا قياسي منذ بداية العقد الحالي لتصل إلى من 100 دولار أمريكي للبرميل الواحد مع بداية سنة 2008، وبطبيعة الحال تعد الدول المصدرة للنفط المستفيد الأول من الطفرة النفطية التي سيشهدها العالم في الوقت الحالي، إذ حققت مداخيل كبرى من النقد الأجنبي ساهمت إلى حد ما في تحسين أداء بعض المؤشرات الاقتصادية كتسجيل الميزانية العامة لفوائض معتبرة بإعتبار أن الجباية البترولية تعد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة في معظم الدول⁽¹⁾، حيث أن ضعف إيرادات الجباية العادية والتغيرات التي تحدث في إيرادات الجباية البترولية هو بسبب تقلبات أسعار النفط⁽²⁾ وبما أن أسعار النفط غالبا تكون متقلبة ولا يمكن توقعها والتكهن بها فإن حال إيرادات النفط كذلك، وهذا يعني أن الإيرادات الفعلية كثيرا ما تختلف إلى حد كبير عن إسقاطات الميزانية⁽³⁾، حيث تعد الجباية البترولية وسيلة لتدخل الدول في النشاط النفطي، فهي نظام الاقتطاعات المفروض من قبل الدولة على المؤسسات التي تعمل في هذا المجال، كما ينظر إليها على أنها اقتطاع أو ضريبة تفرض على المؤسسات أو الشركات النفطية بنسبة معينة

(1) - أبو فليح نبيل ولعاطف عبد القادر، «فعالية صندوق الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر»، مداخلة مستورة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2008، ص 02.

(2) - عصماني مختار، " دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال البرامج التنموية (2001-2014)"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، لجامعة فرحات عباس 1، 2013/ 201، ص 177.

(3) - أبو فليح نبيل، مرجع سابق، ص 256.

وتطبق على أساس سعر بيع النفط، حيث أن مراجعة الجباية البترولية ترتبط بتطور تقنيات الاستكشاف والاستغلال النفطي⁽¹⁾.

ويمكن تلخيص ما سبق فيما يلي:

الشكل رقم 01: انعكاسات إرتفاع وإنخفاض أسعار النفط على الإيرادات العامة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد ما سبق ذكره.

الفرع الثاني: علاقة أسعار النفط بنفقات الميزانية العامة

أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار النفط على معظم اقتصاديات الدول حيث أدى إلى انخفاض العائدات النفطية والفوائض المالية وبالتالي، انخفاض معدل الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات النفطية.

ومع ذلك كان من المفترض أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة انخفاض الإيرادات العامة بسبب ارتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد النفطية والسوق العالمية للنفط، في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية وبالضغوط التضخمية في الاقتصاد.

أدى انخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الميزانيات العامة للدول النفطية حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للنفط، حيث أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغيير بعد تقلص العائدات النفطية وإنما الذي تغير هو الإنفاق الاستثماري والإنمائي⁽²⁾، وتتطلب في حالة

(1) - عفيف عبد الحميد، "فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)"، مذكرة مقدمة كجزء من نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 1، الجزائر، 2013/2014، ص152.

(2) - داود سعد الله، "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2012، صص28-29.

حدث عجز اللجوء إلى التصحيح المالي للتعويض وذلك بإنفاص الإنفاق عادة أو التمويل، وتخفيض الإنفاق خلال مهلة قصيرة يكلف كثيرا وتخفيض المصروفات الجارية يمكن أن يكون صعبا، بصورة مضمومة ولا يحظى بتأييد شعبي، كما أن خفض الإنفاق الرأسمالي قد يعني التخلي عن مشروعات قادرة على البقاء ولها أهمية حاسمة في تنمية البلد⁽¹⁾ أما في حالة ارتفاع أسعار النفط وتراكم الفوائض المالية ونمو الجباية البترولية من جهة ثانية تتدخل الدولة بطريقة مباشرة لإنجاز المشاريع الضخمة (إتباع سياسة توسعية) باستخدام العائدات المتزايدة المتأتية من تصدير النفط منها:

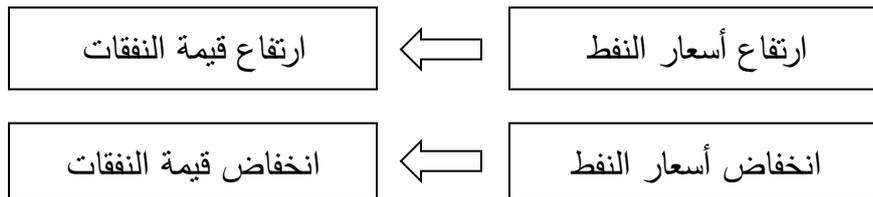
- برامج استثمارية في القاعدة الهيكلية الأساسية للإنفاق في الجانب الاجتماعي.

- استثمارات في قطاع النفط نفسه زيادة النفقات العسكرية.

- تسديد الديون. (2)

ويمكن تلخيص ما سبق فيما يلي:

الشكل رقم 02: إنعكاسات إرتفاع وانخفاض أسعار النفط على النفقات العامة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد ما سبق ذكره.

المطلب الثاني: علاقة أسعار النفط برصيد الميزانية العامة

ترتبط وضعية الميزانية العامة بحجم النفقات والإيرادات العامة، من المتعارف عليه أن الأصل في الميزانية العامة هو تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة أي مبدأ توازن الميزانية، ولكن هذا المبدأ ليس دوما بالضرورة محقق، فقد يختل التوازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة، إما نتيجة عدم قدرة

(1) - أبو فليح نبيل، "صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة ضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الأول، بدون سنة نشر، ص 256.

(2) - عيسى مقلد، "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2007/2008، ص 84، 83.

الدولة على جمع إيرادات كافية لتغطية نفقاتها، أو أنها تتعمد زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بقصد معالجة أزمة اقتصادية ما، ويهدف تحقيق أهداف اجتماعية يكون لها أثر إيجابي في الأجل البعيد.⁽¹⁾

ومما سبق ذكره في المطلب الأول يتضح لنا أن هناك علاقة بين أسعار النفط ورصيد الميزانية وذلك من خلال العلاقة التي تربطه بالإيرادات والنفقات العامة ويمكن أن توضيح تلخص ذلك في مايلي:

الشكل رقم 03: انعكاسات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على رصيد الميزانية العامة

ارتفاع أسعار النفط	ارتفاع إيرادات العامة للميزانية	ارتفاع إيرادات الجبائية البترولية	فائض في الميزانية العامة
انخفاض أسعار النفط	انخفاض إيرادات	انخفاض إيرادات الجبائية البترولية	عجز في الميزانية العامة

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد ما سبق ذكره

(1) - بصدیق محمد، "النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية"، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر 2008/2009، ص 117.

خلاصة الفصل

لقد تناولنا في هذا الفصل أهمية الميزانية العامة ومكوناتها الأساسية، فلقد تطرقنا إلى كل الجانب النظرية للنفقات العامة والإيرادات العامة، والميزانية العامة، كما تناولنا أيضا أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة، واستخلصنا أن:

الميزانية العامة تمثل أسلوبا منظما من الإجراءات لوضع مقترحات بتقدير النفقات والإيرادات العامة لفترة زمنية مقبلة تقوم بإعدادها السلطة التنفيذية؛

وهي تتمتع بالعديد من الخصائص جعلتها تكتسب أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني؛

وتعد النفقات والإيرادات العامة من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها المرجوة، حيث تتمتع النفقات العامة بالعديد من الخصائص والآثار الاقتصادية، فهي تؤثر على الإنتاج والاستهلاك، وكذلك على توزيع الدخل وعلى الادخار؛

كما تعتبر الإيرادات العامة من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة في الحصول على الأموال اللازمة لتسديد نفقاتها، وتتنوع مصادرها بداية بالإيرادات العامة العادية، والتي تنقسم إلى إيرادات اقتصادية وإيرادات سيادية والتي تمثل أهم نوع من الإيرادات العامة، أما الإيرادات الغير عادية فتتمثل في القروض والإصدار النقدي الجديد وهي من أهم المصادر التي تلجأ إليها الدولة في حالة الضرورة وهي تعتبر من الحالات الاستثنائية.

وباعتبار أن النفط يعد مصدرا مهما للدخل القومي الإجمالي، وفي ظل الأهمية التي يكتسبها في الاقتصاد الوطني فإن تطورات أسعاره لها تأثير كبير على إجمالي النفقات العامة والإيرادات العامة وبالتالي الوضع الكلي لميزانية العامة.

الفصل الثالث

أسعار النفط وانعكاسها على

الميزانية العامة للجزائر

. (2014 - 2000)

تمهيد:

إعتمدت الجزائر منذ الإستقلال على الثروة النفطية، اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية، باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، إلا أن ما تعرضت له السوق النفطية العالمية من هزات متتالية، نتيجة تأثرها سلبا وإيجابيا بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعار النفط هبوطا وصعودا، حيث ترتب على هذه الاخيرة نتائج تراكمية على السياسة المالية للدولة التي تعتبر من الدول التي يتاثر اقتصادها بتطورات أسعار النفط، خاصة في الفترة الأخيرة التي عرفت فيها السوق النفطية ارتفاع غير مسبوق لأسعار النفط، اضافة الى ان اغلبية الإيرادات العامة للميزانية العامة مصدرها الارباح التي تجنيها الحكومة من النفط، ولهذا سنقوم في هذا الفصل بدراسة انعكاسات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة.

المبحث الأول: تبويب نفقات وإيرادات الميزانية العامة في الجزائر

المبحث الثاني: تطورات أسعار النفط ونفقات وإيرادات ميزانية الجزائر (2000-2014)

المبحث الثالث: العلاقة بين أسعار النفط وأداء الميزانية الجزائرية (2000-2014)

المبحث الأول: تبويب نفقات وإيرادات الميزانية العامة في الجزائر

تتطلب دراسة هيكل الميزانية العامة للدولة التعرف على مختلف المعايير التي تصنف على أساسها عمليات الميزانية العامة، حيث يتمثل النشاط المالي للدولة في سبيل تلبية الحاجات العامة للأفراد، وذلك بصرف مبالغ مالية تدعى بالنفقات العامة حيث اهتم الخبراء بتبويب عمليات النفقات العامة لكونها تمثل الحركة الأكثر وضوحا لنشاط الدولة، ويتم تغطيتها عن طريق الإيرادات العامة التي يتم الحصول عليها من الضرائب والرسوم والقروض... إلخ، والتي ينبغي أن لا تهمل عملية تبويبها لما لها من أهمية وآثار مالية واقتصادية.

المطلب الأول: تبويب النفقات العامة في الجزائر.

تصنف هذه النفقات في موازنات الدول تصنيفا خاصا بها حسب نظامها الاقتصادي والاجتماعي والإداري وذلك لتحديد كيفية توزيع نفقاتها، وسنتناول في هذا المطلب كيف تبويب النفقات العامة في الجزائر.

يتم تبويب النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين رئيسيين وهما: نفقات التسيير ونفقات التجهيز بحيث يقسم كل صنف بدوره إلى عدة أبواب.

الفرع الأول: نفقات التسيير.

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب... إلخ، هذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة، وهي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة ما دامت انها لا تهدف الى التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكل ما تحدثه من

الفصل الثالث: أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للجزائر (2000-2014)

آثار فهو غير مباشر، لذلك تسمى كذلك بالنفقات الاستهلاكية⁽¹⁾.

وتدون نفقات التسيير في جدول يرمز له بـ "ب" وتنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب وهي:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات.
- مخصصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية⁽²⁾.

أولاً: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.

يشتمل هذا العنوان على الاعتمادات الضرورية لتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء

المختلفة المحسومة من الإيرادات وتتكون من خمسة أقسام هي:

- القسم الأول: دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة)
- القسم الثاني: دين داخلي، الديون العائمة (فوائد سندات الخزينة)
- القسم الثالث: دين خارجي
- القسم الرابع: ضمانات (من أجل القروض والتسيقات المبرمة من طرف الجماعات

والمؤسسات العمومية)

- القسم الخامس: نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتجات مختلفة)

(1) - خميسي قايدي، بن خزناني أمينة، مرجع سابق، ص 06.

(2) - لحسن دردوري، مرجع سابق، ص ص 171، 172.

ثانيا: تخصيصات السلطات العمومية.

يحتوي هذا العنوان على نفقات التسيير المؤسسات العمومية والسياسية وغيرها (المجلس الوطني الشعبي، المجلس الدستوري، مجلس الأمة، مجلس المحاسبة، المحكمة العليا، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الدولة، المجلس الإسلامي الأعلى، المجلس الأعلى للغة العربية...).

وباعتبار أن هذه النفقات مشتركة لكا الوزارات، فإن النفقات التي يتضمنها القسمين الأول والثاني تجمع في ميزانية التكاليف المشتركة، وينبغي أن تقرر وتراقب حسب قواعد مختلفة عن تلك التي تطبق على بقية النفقات العامة.

ثالثا: النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

ويقدم هذا العنوان إحصاء مجموع الاعتمادات التي توفر بجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والأدوات، ويضم:

- القسم الأول: الموظفون -مرتبات العمل
- القسم الثاني: الموظفون -المعاشات والمنح
- القسم الثالث: الموظفون -التكاليف الاجتماعية
- القسم الرابع: الأدوات وتسيير المصالح
- القسم الخامس: أشغال الصيانة
- القسم السادس: إعانات التسيير
- القسم السابع: النفقات المختلفة.⁽¹⁾

(1) - جمال لعامرة، "منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص، ص54،53.

رابعاً: التدخلات العمومية

وتتعلق التدخلات العمومية بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب المقاصد المختلفة لعملياتها كالنشاط التربوي والثقافي، والنشاط الاقتصادي المتعلق بالتشجيعات والتدخلات وعمليات الدعم المختلفة، والنشاط الاجتماعي المرتبط بالمساعدات وعمليات التضامن، وتضم الأقسام التالية:

- القسم الأول: التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية)
- القسم الثاني: النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية)
- القسم الثالث: النشاط التربوي والثقافي (منح دراسية)
- القسم الرابع: النشاط الاقتصادي- التشجيعات والتدخلات (إعانات اقتصادية)
- القسم الخامس: النشاط الاقتصادي -إعانات للمؤسسات ذات منفعة وطنية (إعانات للمصالح العمومية الاقتصادية)
- القسم السادس: النشاط الاجتماعي -المساعدة والتضامن
- الباب السابع: النشاط الاجتماعي -الاحتياط (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات، القيام بإجراءات لحماية الصحة).

وبالتالي فإن النفقات المتعلقة بالعناوين الثالث والرابع تقسم حسب الوزارات، حيث يحدد قانون المالية المبلغ الإجمالي للاعتمادات الموجهة لكل دائرة وزارية، ثم يتكفل المرسوم بتوزيع هذه الاعتمادات الإجمالية حسب العناوين والفصول بدلالة طبيعتها.

الفصل الثالث: أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للجزائر (2000-2014)

أما النفقات المتعلقة بالعناوين الأول والثاني التي هي مشتركة لكل الوزارات أو التي لا ترتبط بوزارة معينة تجمع في ميزانية "التكاليف المشتركة" في أسفل الجدول "ب" بعد الاعتمادات الموجهة لكل وزارة.⁽¹⁾

إن كل نفقات التسيير المجموعة في هذه العناوين الأربعة تقسم في الجدول "ب" الملحق بقانون المالية وهو ما يبينه الجدول الموالي.

(1) - جمال لعمارة، مرجع سابق ، ص 55.

الفصل الثالث: أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للجزائر (2000-2014)

الجدول رقم 01: الجدول (ب) توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية الوحدة (بآلاف دج).

المبالغ (د.ج)	المواثر الوزارية
9.422.733.000	رئاسة الجمهورية
2.712.507.000	مصالح الوزير الأول
955.926.000.000	وزارة الدفاع الوطني
540.708.651.000	وزارة الداخلية والجماعات المحلية
30.617.909.000	وزارة الشؤون الخارجية
72.365.637.000	وزارة العدل
87.551.455.000	وزارة المالية
41.090.228.000	وزارة الطاقة والتلوج
4.452.530.000	وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار
233.232.749.000	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
24.260.117.000	وزارة الشؤون الدينية والأوقاف
241.274.980.000	وزارة الجهادين
38.922.265.000	وزارة الموارد المائية
13.148.714.000	وزارة النقل
19.405.864.000	وزارة الأشغال العمومية
19.449.647.000	وزارة السكن والعمران والمدينة
2.405.141.000	وزارة التهيئة العمرانية والبيئة
18.630.359.000	وزارة الاتصال
696.810.413.000	وزارة التربية الوطنية
270.742.002.000	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
25.233.155.000	وزارة الثقافة
49.491.196.000	وزارة التكوين والتعليم المهنيين
135.822.044.000	وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
23.801.125.000	وزارة التجارة
277.547.000	وزارة العلاقات مع البرلمان
274.291.555.000	وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
365.946.753.000	وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
36.791.134.000	وزارة الشباب والرياضة
3.680.186.000	وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال
3.007.737.000	وزارة السياحة والصناعة التقليدية
2.323.410.000	وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية
4.243.755.743.000	المجموع الفرعي
470.696.623.000	التكاليف المشتركة
4.714.452.366.000	المجموع العام

مصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية العدد 68 الصادرة 31 ديسمبر

2013، ص 46.

الفرع الثاني: نفقات التجهيز (الاستثمار)

يتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة مادامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة. فالشهرة التي تحظى بها هذه النفقات نجد جذورها في تحاليل الاقتصادي البريطاني "جون

الفصل الثالث: أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للجزائر (2000-2014)

مينارد كينز "الذي برهن أن في فترة ركودا قنصادي، تقوم نفقات الاستثمار بإعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال الدور الذي يقوم بأدائه "مضاعف الاستثمار"، فلو افترضنا قيام الدولة بإنجاز استثمار معّين (بناء طريق سيار) خلال فترة أزمة إقتصادية، فالنفقة العامة "الاستثمارية" ستسمح بتوزيع الأجرور على العمال والقيام بطلبات المواد الاولية لدى الموردین.

إن نفقات الاستثمار تشكل خطرا على الجانب النقدي إذا كانت هناك فترة تتضخم، لذا وجب

- تقييدها ومراقبتها بشكل مباشر من طرف الحكومة. (1)

إن التقسيم الوظيفي لنفقات الاستثمار يسمح بإعطاء صورة واضحة المعالم لنشاط الدولة الاستثماري، حيث يميز بين نفقات الاستثمار بصفة عامة والعمليات برأس المال

يتم تقسيم نفقات التجهيز حسب المخطط الإنمائي السنوي وتظهر في الجدول "ج" الملحق بقانون المالية حسب القطاعات وحسب المادة 35 من قانون 84-17 توزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب.

أولاً: العناوين

تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاثة عناوين:

- العنوان الأول: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- العنوان الثاني: إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة ويتعلق هذا العنوان بالنفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة، أو إلى أملاك المنظمات العمومية وشبه العمومية.
- العنوان الثالث: النفقات الأخرى برأس المال

ثانياً: القطاعات

(1) - علي بساعد، "المالية العمومية"، مطبوعة بالمعهد الوطني للمالية، القليعة، 1992، ص 76.

الفصل الثالث: أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للجزائر (2000-2014)

تجمع نفقات الاستثمار في عناوين بحسب القطاعات، وهي عشر قطاعات، وهي عشر قطاعات

مبينة كما يلي:

- القطاع 0: المحروقات
- القطاع 1: الصناعة التحويلية
- القطاع 2: الطاقة والمناجم
- القطاع 3: الفلاحة والري
- القطاع 4: الخدمات
- القطاع 5: قاعدة هيكلية اقتصادية واجتماعية
- القطاع 6: التربية والتكوين
- القطاع 7: قاعدة هيكلية اجتماعية وثقافية
- القطاع 8: المباني ووسائل التجهيز
- القطاع 9: أخرى

ثالثا: القطاعات الفرعية، الفصول والموارد

تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث تصور بطريقة أكثر دقة النشاطات

الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار.

مثال: العملية رقم 1423 هي مرتبة كما يلي:

- القطاع 1: الصناعة التحويلية
- القطاع الفرعي 14: تجهيزات
- الفصل 142: الصلب

الفصل الثالث: أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للجزائر (2000-2014)

• المادة 1423: التحويلات الأولية للمواد⁽¹⁾

حيث أن نفقات التجهيز تدون في الجدول "ج" كما يوضحه الجدول "ج" لقانون المالية لسنة 2014.

الجدول رقم 02: جدول "ج" توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات الوحدة (بآلاف دج)

التقطعات	رخص المبرماتج	امتدادات الدفع
الصناعة.....	2.972.000	2.820.500
الزراعة والري.....	229.135.500	203.520.500
دعم الخدمات المنتجة.....	34.455.000	29.347.000
النشاطات القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	920.347.600	781.640.900
التربية والتكوين.....	231.721.400	243.865.900
النشاطات القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	219.301.600	236.615.100
دعم الحصول على سكن.....	116.384.500	127.536.000
مواضيع مختلفة.....	510.000.000	360.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	65.000.000	65.000.000
المجموع العمومي للاستثمار.....	2.329.317.600	2.050.345.900
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات احتياطية للتخصيص الخاص وخصص حسب القوائم).....	-	661.368.310
اليزناتج التكميلي لقاتنة الولايات.....	130.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	285.000.000	160.000.000
المجموع العمومي لمصليات يرأس المال.....	415.000.000	891.368.310
مجموع ميزانية التجهيز.....	2.744.317.600	2.941.714.210

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 68 بتاريخ 31 ديسمبر

2013، ص 47.

المطلب الثاني: تبويب الإيرادات العامة في الجزائر

يبوب القانون المتعلق بقوانين المالية العامة إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى ما يلي:

(1) - جمال لعمارة، مرجع سابق، ص ص 58، 59.

- 1- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
- 2- مداخيل الأملاك التابعة للدولة
- 3- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى
- 4- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات
- 5- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
- 6- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
- 7- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
- 8- المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة بصدد تسيير حافظة الأسهم التي تسندها لها الدولة.

إن الإيرادات النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة للسنة المدينة، المعروضة عموما حسب الطبيعة القانونية للضرائب وحسب الإدارات التي تحصدتها مصنفة في الجدول "أ" الملحق لقانون المالية، في بايين هما الإيرادات الإجبارية والإيرادات الاختيارية.

الفرع الأول: الإيرادات الإجبارية

وتتكون الإيرادات الإجبارية من مجموع الاقتطاعات المنفذة بقوة وبدون مقابل وهي: المنتج الجبائي، الغرامات ومدفوعات صناديق المساهمة للميزانية العامة للدولة.

أولا: الإيرادات الجبائية

وتتكون الإيرادات ذات الطابع الجبائي من مختلف الضرائب والرسوم، التي يتكفل بتبويبها الجدول "أ" للميزانية العامة وهي

الفصل الثالث: أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للجزائر (2000-2014)

- 1- **الضرائب المباشرة:** وهي الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع الدخول كالأرباح الصناعية والتجارية، والأرباح غير التجارية، والمرتببات والأجور، وفوائد السلف والضمانات.
- 2- **حقوق التسجيل والطابع:** وهي ضرائب موضوعة على بعض العقود القانونية وعلى كل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية.
- 3- **الضرائب المختلفة على الأعمال:** وتسمى أيضا الرسم على رقم الأعمال وتفرض على مجمل المواد الاستهلاكية، فهي إذن ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك.
- 4- **الضرائب غير المباشرة:** وتتكون أيضا من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك التي تمس فقط المواد غير الخاضعة للرسم على رقم الأعمال.
- 5- **الحقوق الجمركية:** وتخضع لهذا الرسم المواد الموجهة للاستيراد والتصدير.
- 6- **الجباية البترولية:** وتتكون من مجموع اقتطاعين اثنين هما: من جهة ضريبة على إنتاج البترول السائل والغازي، ومن جهة أخرى ضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

ثانيا: صناديق المساهمة

بالإضافة إلى الضرائب ذات الطبيعة الجبائية تمول الميزانية العامة للدولة سنويا من خلال المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة وصناديق المساهمة هي مؤسسات عمومية اقتصادية تحدث في شكل شركات لتسيير القيم المنقولة، تخضع للقانون التجاري، وتعمل عونا ائتمانيا للدولة التي تسند إليها رؤوس أموال عامة تتولى تسييرها المالي.

ثالثا: الغرامات

وأخيرا تمول الميزانية العامة للدولة بالغرامات، وهي عبارة عن عقوبات مالية تفرضها هيئات قضائية وإدارية ضد أشخاص يوجدون في حالة مخالفة مع النصوص السارية المفعول.⁽¹⁾

الفرع الثاني: الإيرادات الاختيارية

يطلق على هذا النوع من الإيرادات بالموارد الإرادية فهذا النوع من الضرائب يضم الاشتراكات أو الضرائب المدفوعة إراديا وليس اجباريا مقابل نفعهم واستفادتهم بسلعة أو بخدمة معينة تؤديها لهم الدولة، فهناك فرق بين مداخليل تؤديها أملاك الدولة أو أجرة الخدمة المقدمة من طرف الدولة وأموال المساهمات والهبات والهدايا، وبالتالي يضم هذا النوع المشاركات والمساهمات المدفوعة اختياريا من قبل الأفراد جراء حصولهم على سلع وخدمات من قبل الدولة وأهم أنواع الإيرادات الاختيارية مايلي⁽²⁾:

أولا: مداخليل أملاك الدولة

وهي الموارد التي تحصل عليها الدولة من خلال تصفيتها لثرواتها أو استغلالها في شكل إجازة أو خدمة أو رخصة، إن الموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة تصفية ثرواتها تدبيرها بشكل إنفاقي من خلال بيع السلع التي تمتلكها والتي لم تعد تمثل منفعة بالنسبة لها مثل مداخليل التنازل عن الأراضي التابعة للدولة، العقارات المساكن، المتاجر، السيارات الإدارية وغيرها.

أما بالنسبة لاستغلال الأملاك التابعة للدولة فيتم تدبيرها من الإجازة أو الخدمة أو الرخصة التي يستفيد منها الأشخاص الطبيعيين، الخواص أو العموميين، مثل مداخليل استغلال المناجم والمحاجر والغابات، وإقامة آلات توزيع الوقود على حافة الطرق الوطنية، وغيره

(1) - جمال لعمارة، مرجع سابق، ص ص 47-50.

(2) - لحسن دردوري، مرجع سابق ص 179.

ثانيا: التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات والمواد والأتاوى

إن هذه المكافآت لا تمثل صنفا حقيقيا من الموارد لأن قانون المالية لم يفتح لها بعد خطا في الجدول "أ" للميزانية وفي ظل غياب هذا المورد، فإنه يصعب تقدير محتواها، بل يوجد حظر خلطها مع موارد أخرى بالرسوم التي ترتب ضمن الموارد ذات الطابع الجبائي، غير أنه يمكن تعريفها بأنها هي كل المكافآت المقبوضة من طرف الدولة مقابل استخدام خدماتها.

ويمكن ان نميز بين ثلاثة أنواع كبرى وهي:

- 1- المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما يؤديه من خدمات.
- 2- المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة عند قيامها بنشاطات مصرفية أو تأمينية.
- 3- المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية التي تسيرها الدولة مقابل رسوم.

ثالثا: الأموال المحصلة للمساهمات والهيا والهباء.

وما يميز هذه الأموال أنها تقدم للدولة بدون مقابل ويتعلق الأمر بالمساهمة المالية غير الإلجبارية للأشخاص في تحويل نفقة عمومية، بحيث تمثل هذه الموارد المساهمات الاختيارية في تغذية الصناديق العمومية.⁽¹⁾

ولقد جاء تصنيف مختلف الموارد العامة للدولة في الميزانية العامة في الجدول "أ" تحت اسم

الإيرادات النهائية المطبقة على الميزانية العامة كما يبينه الجدول الموالي:

(1) - جمال لعمارة، مرجع سابق، ص ص 50، 51.

الفصل الثالث: أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للجزائر (2000-2014)

جدول رقم 03: جدول "أ" الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة سنة 2014 الوحدة بآلاف

د.ج.

المبالغ (بالآلاف دج)	إيرادات الميزانية
	1 - الموارد العادية
	1.1 الإيرادات الهيئاتية :
866.120.000	001 - 201 - حواصل الضرائب المباشرة
59.300.000	002 - 201 - حواصل التسجيل والطابع
853.330.000	003 - 201 - حواصل الرسوم الخلفة على الأعمال
510.720.000	(منها الرسم على القيمة المضافة على المشتريات المستوردة)
3.000.000	004 - 201 - حواصل الضرائب غير المباشرة
485.700.000	005 - 201 - حواصل الجمارك
2.267.450.000	المجموع الفرعي (1)
	2.1 الإيرادات العادية :
21.000.000	006 - 201 - حاصل دخل الاملاك الوطنية
64.000.000	007 - 201 - الحاصل الخلفة للميزانية
-	008 - 201 - الإيرادات النظامية
85.000.000	المجموع الفرعي (2)
	3.1 الإيرادات الأخرى :
288.000.000	الإيرادات الأخرى
288.000.000	المجموع الفرعي (3)
2.640.450.000	مجموع الموارد العادية
	2 - العيانية البترولية :
1.577.730.000	011 - 201 - العيانية البترولية
4.218.180.000	المجموع العام للإيرادات

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد 68 بتاريخ 31 ديسمبر

2013، ص 45.

المطلب الثالث: الميزانية العامة في الجزائر

تمثل الميزانية الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة للدولة حيث أنها تشمل بنود الإنفاق وكيفية

توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها، سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم

الميزانية العامة في الجزائر وإلى مختلف مراحل إعدادها.

الفرع الأول: تعريف الميزانية العامة في التشريع الجزائري

يعتبر قانون 84-17 القانون المجسد لقانون الميزانية في الجزائر حيث عرفها في المادة 06 بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول به⁽¹⁾، كما يعرف قانون 90-21 الميزانية بأنها الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز الداخلية والنفقات برأسمال وترخص بها.⁽²⁾

من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف الميزانية العامة للدولة في الجزائر بأنها "وثيقة رسمية سنوية تقدر مجموع النفقات والإيرادات النهائية للدولة".

الفرع الثاني: مراحل إعداد الميزانية العامة في الجزائر

أولاً: إعداد الميزانية

تعتبر وزارة المالية الإطار الأساسي لتحضير مشروع قانون المالية بصلاحيات واضحة.

ففي مرحلة سابقة وطبقا للمرسوم رقم 84-341 المؤرخ في 17/11/1984 كان لوزير المالية سلطات واسعة في تحضير الميزانية، وهذا يتجلى من نص المادة 09 من المرسوم.

وفي مرحلة لاحقة وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ في 15/02/1995 المتضمن صلاحيات وزير المالية فإن تحضير الميزانية، وإن بقي من مشتقات وزير المالية، إلا أن ذلك أصبح يتم تحت سلطة رئيس الحكومة بعد أن أصبح الجهاز التنفيذي يتسم في قمته بالازدواجية (رئيس الجمهورية،

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 84-17 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية (المادة 06).

(2) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-21 المؤرخ في 15/08/1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية (المادة 03)، الجريدة الرسمية، عدد 35، الصادرة بتاريخ 15/08/1990.

الفصل الثالث: أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للجزائر (2000-2014)

رئيس الحكومة)، حيث أصبح لرئيس الحكومة دور الإشراف الأعلى على ذلك، من أجل تجسيد برنامج الحكومة ويعتمد في إعداد مشروع الميزانية من طرف وزارة المالية على جملة من المعطيات وهي:

1- توجيهات المخطط السنوي.

الذي يستند على الأهداف العامة المراد إنجازها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية كما هي واردة في قانون كل مخطط سنوي

2- توقعات مختلف القطاعات.

تقوم مختلف القطاعات والوزارات باقتراح توقعات سواء بالنسبة للنفقات أو الإيرادات الخاصة بها والمبنية على الممارسات خلال ميزانية السنة ما قبل الأخيرة، إذ يجب على الحكومة إيداع مشروع المالية لدى البرلمان قبل منتصف شهر أكتوبر من السنة السالفة لتنفيذه.

ثانيا: إعداد الميزانية.

بعد إعداده من طرف السلطة التنفيذية يتم إيداع مشروع قانون المالية لدى السلطة التشريعية (المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة)، بغرض اعتماده تطبيقا لقاعدة سابقة الاعتماد على التنفيذ وذلك حسب المراحل الأساسية الآتية:

1- المناقشة.

بعد إيداع مشروع قانون المالية مرفقا بجميع الوثائق المرتبطة به إلى مكتب رئيس المجلس الشعبي الوطني، يقوم هذا الأخير طبقا للقانون، وللقوانين والأنظمة الداخلية للمجلس بإحالته إلى اللجنة البرلمانية المختصة بقطاع المالية والميزانية والتخطيط.

الفصل الثالث: أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للجزائر (2000-2014)

حيث يقوم لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني بدراسة ومناقشة مشروع القانون مع ممثل الحكومة (وزير المالية)، وتنتهي أعمالها بوضع تقرير تمهيدي تضمنه ملاحظتها واقتراحاتها، مع مراعاة أحكام المادة 121 من الدستور.

يتم عرض التقرير التمهيدي على المجلس الشعبي الوطني لمناقشته في جلسة عامة، تكون مناسبة لجميع النواب لطرح القضايا والمشاكل المتعلقة بالسياسة المالية ومدى الالتزام بتنفيذ قانون المالية الساري المفعول من طرف مختلف القطاعات والوزارات.⁽¹⁾

2- التعديل.

يمكن للنواب والحكومة وأعضاء اللجنة التقدم باقتراح تعديلات مكتوبة أمام اللجنة المختصة ومناقشتها مع الوزير المعني، شريطة التقيد بأحكام المادة 121 من الدستور التي تنص على ما يلي: (لا يقبل اقتراح أي قانون مضمونه أو تحيته نتيجة تخفيض الموارد العمومية، أو زيادة النفقات العمومية، إلا إذا كان مرفوقا بتدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة، أو توفير مبالغ مالية في فصل آخر من النفقات العمومية تساوي على الأقل المبالغ المقترح إنفاقها).

ويمكن للحكومة الاعتراض على التعديلات المقدمة، الأمر الذي قد يؤدي إلى مشاكل سياسية ودستورية.

3- التصويت.

تخول الفقرة 12 من المادة 122 من الدستور للمجلس الشعبي الوطني حق التصويت على ميزانية الدولة كما يقوم مجلس الأمة لاحقا بمناقشته والمصادقة على قانون ميزانية الدولة حسب المادة 120 من الدستور.

(1) - خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص، ص268-269.

الفصل الثالث: أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للجزائر (2000-2014)

كما أن المادة 70 من القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية تشير إلى التصويت على الميزانية العامة بصورة إجمالية، خلافا لميزانيات الإدارة المحلية التي يصوت عليها بابا وفصلا فصلا، ومادة مادة والقاعدة أن يصوت ويصادق البرلمان على ميزانية الدولة قبل بداية السنة المدنية الجديدة احتراماً لمبدأ السنوية.

ثالثاً: تنفيذ الميزانية.

بعد المصادقة على ميزانية الدولة من طرف السلطة التشريعية يقوم رئيس الجمهورية بإصدار القانون المتعلق بالميزانية ونشره في الجريدة الرسمية، من أجل قيام الجهات والهيئات الإدارية المختصة بتنفيذها في الميدان، أي الانتقال من مجال التقدير والتوقع للسنة المقبلة إلى مجال الواقع الملموس في وقت حاضر سواء من حيث تحضير الإيرادات وجبايتها أو صرف النفقات.⁽¹⁾

المبحث الثاني: تطورات أسعار النفط ونفقات وإيرادات ميزانية الجزائر (2000-2014).

يشكل قطاع المحروقات ركنا هاما في الاقتصاد الجزائري بحيث تعتبر الجزائر من الدول السبابة نسبيا في مجال النفط على صعيد دول منظمة الأوبك، حيث سنتناول في هذا المبحث تطورات أسعار النفط في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين (2000-2014)

المطلب الأول: تطورات أسعار النفط (2000-2014).

وسنقسم هذا المطلب إلى فرعين:

(1) - خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 270.

الفصل الثالث: أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للجزائر (2000-2014)

الفرع الأول: تطورات أسعار النفط (2000-2008).

في هذه الفترة كان نشاط قطاع المحروقات مكثف وذلك في مختلف الميادين (البحث، التنقيب،...) إلى جانب إبرام العديد من الاتفاقيات وإنجاز المشاريع مثل مصفاة إلى جانب ارتفاع العوائد النفطية نتيجة الارتفاع المتزايد للأسعار.

الجدول رقم 04: تطورات أسعار النفط (2000-2008)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر البرميل بالدولار	29	25	25	29	39	54	65	75	99

Source: minister de l'énergie et des mines.

من خلال ملاحظتنا للجدول رقم 04 نلاحظ أن هذه الفترة شهدت تطورات وتقلبات حادة لاسعار النفط، حيث شهدت سنة 2001 تراجعا قدره 4 ب دولارا للبرميل مقارنة بسنة 2000 وذلك نتيجة للتباطؤ الاقتصادي واحداث 11 سبتمبر 2011، التي شهدها الاقتصاد العالمي منذ مطلع العام 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، اما في الفترة (2002-2008) وحسب الأرقام الواردة في الجدول رقم 04 نلاحظ بلوغ أسعار النفط مستويات قياسية منذ مطلع سنة 2002، حيث بدأت اسعار النفط بالارتفاع من 25 دولارا للبرميل سنة 2002 و 29 دولارا سنة 2003 ثم 65 دولارا سنة 2006 لتصل الى 99 دولارا للبرميل سنة 2008، وهذا بسبب النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط، وانخفاض سعر صرف الدولار الذي خلف أثرا كبيرا على صناعة النفط العالمية، إذ أن انخفاضه يزيد الطلب على النفط ويخفض من إنتاجه، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط.

الفصل الثالث: أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للجزائر (2000-2014)

الفرع الثاني: تطورات أسعار النفط في الجزائر (2009-2014)

يجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة شهدت أزمة مالية عالمية أثرت بشكل ملحوظ على أسعار النفط

الجزائرية.

الجدول رقم 05: تطورات أسعار النفط في (2009-2014)

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر البرميل بالدولار	62	80	113	111	109	99

Source: minister de l'énergie et des mines.

من خلال ملاحظتنا للجدول نلاحظ أن أسعار النفط سنة 2009 شهدت تدهورا ملحوظا، فقد تجاوزت أسعار النفط من 99 دولارا للبرميل سنة 2008 لتبلغ 62 دولارا للبرميل سنة 2009، وذلك بسبب إعصار الأزمة المالية العالمية الذي كان له أثر واضح على سوق النفط بالرغم من أن سنة 2008 هي السنة التي شهدت بروز الأزمة المالية العالمية إلا أن أسعار النفط لم تتأثر بذلك سنة 2008 وذلك نتيجة الطلب المتزايد على النفط، لتعود بعد ذلك للصعود في سنة 2010، حيث وصلت إلى 80 دولارا للبرميل ثم 113 دولارا للبرميل، لتعود وتنخفض مجددا من 111 دولارا البرميل سنة 2001 إلى 99 دولارا سنة 2014 وهذا لتدهور الأوضاع في السوق النفطية العالمية.

الفصل الثالث: أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للجزائر (2000-2014)

المطلب الثاني: تطور نفقات وإيرادات ميزانية الجزائر (2000-2014)

سنتناول في هذا المطلب تطور نفقات وإيرادات الميزانية الجزائرية في الفترة (2000-2014)

جدول رقم 06: تطور نفقات وإيرادات الميزانية العامة للدولة (2000-2014) المبالغ مليار دج

السنوات	النفقات			الرصيد
	إجمالي النفقات	نفقات التشغيل	إجمالي الإيرادات	
2000	1255.5	965.3	290.2	226.7-
2001	1251.8	836.3	415.5	17-
2002	1559.8	1050.2	509.6	102-
2003	1711.1	1097.4	613.7	259.6-
2004	1920	1200	720	392-
2005	1950	12000	750	314.2-
2006	2630.5	1283.4	1347.1	962.6-
2007	3623.7	1574.9	2048.8	1821.5-
2008	4322	2017.1	2304.9	2398-
2009	5191.4	2593.7	2597.7	2404.8-

الفصل الثالث: أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للجزائر (2000-2014)

2844.55-	3081.5	3022.9	2837.1	5926	2010
3626-	2992.4	3184.1	3434.3	6618.4	2011
3937-	3455.7	2820.4	4608.3	7428.7	2012
3059.8-	3820	2544.2	4335.6	6879.8	2013
3438_	4218.2	2941.7	4714.5	7656.2	2014

المصدر: من إعداد الطالبة بالرجوع إلى قوانين المالية للسنوات (2000-2014). *

من خلال الجدول رقم 06 نلاحظ أن الرصيد السالب قد غطى كل ميزانيات فترة الدراسة وذلك يعود إلى الزيادة المستمرة في قيمة النفقات العامة بالرغم كذلك من الزيادة في الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2014)، حيث أن نفقات التسيير سجلت تزايداً بوتيرة أكبر من نفقات التجهيز إلى غاية سنة 2005 لتعود سنة 2011 للارتفاع من جديد، ففي سنة 2000 بلغت نفقات التسيير 965.3 مليار دج لتصل إلى 1200 مليار دج سنة 2005، وكانت قيمة تطور هذه الأخيرة متذبذبة لتصل إلى 2837.1 مليار دج في سنة 2010 وتعود هذه الزيادة بالأساس إلى زيادة أجور موظفي القطاع العمومي مع الاهتمام بالجانب التربوي، بالإضافة إلى ترقية الموارد البشرية للانتفاع من خبرتهم وقدراتهم في تنشيط الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى ذلك إهتمام الحكومة بالتكوين المهني للأشخاص الذين لم يكن لهم المقدرة على اتمام تعليمهم، وهذا ما جعلها تستمر في التزايد لتبلغ سنة 2014 4714.5 مليار دج، أما بالنسبة لنفقات التجهيز تميزت هي الأخرى بالارتفاع المستمر من سنة 2000 إلى 2011 والملاحظ أن هذه الزيادة تكون من سنة إلى أخرى وذلك حسب اختلاف الأهداف المراد تحقيقها والمرجوة

* الإشارة السالبة في الرصيد تدل على عجز في الميزانية.

الفصل الثالث: أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للجزائر (2000-2014)

من طرف الدولة إتجاه اقتصادها ومجتمعها، حيث عرفت سنة 2010 زيادة قدرت ب 3022.9 مليار دج تاركة نفقات التسيير في الأولوية الثانية وذلك لاهتمام الدولة بالاستثمارات الاقتصادية، وفي سنة 2012 سجلت نفقات التجهيز تراجعاً وصل إلى 993.7 مليار دج مقارنة بسنة 2001 أما سنة 2014 فقد عرفت ارتفاعاً قدر ب 2941.7 397.5 مليار دج مقارنة بسنة 2013.

و فيما يتعلق بالإيرادات فهي أيضاً عرفت زيادات مستمرة في قيمتها، حيث عرفت سنة 2002 ارتفاعاً بمبلغ قدره 223 مليار دج مقارنة بسنة 2001، لتعود وتتناقص ب 6.3 مليار دج سنة 2003 مقارنة بسنة 2002، وفي السنوات الممتدة من 2004 إلى 2008 عاودت الإيرادات الارتفاع والتزايد وذلك لتحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع إيرادات الجباية البترولية التي تساهم في الإيرادات الإجمالية بشكل كبير، لتقفز سنة 2010 بمبلغ 294.9 مليار دج مقارنة بسنة 2009، وفي سنة 2014 بلغت الإيرادات الإجمالية 4218.2 مليار دج، إلا أن هذه الزيادات في الإيرادات العامة لم تستطع تغطية إجمالي النفقات العامة خاصة نفقات التسيير وبقي الرصيد السالب يغطي كل ميزانيات فترة الدراسة.

الفصل الثالث: أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للجزائر (2000-2014)

المبحث الثالث: العلاقة بين أسعار النفط وأداء الميزانية الجزائرية (2000-2014)

سنتناول في هذا المبحث توضيح كيفية انعكاسات أسعار النفط على أداء الميزانية العامة للجزائر

وذلك من خلال تغير نفقاتها وإيراداتها والرصيد النهائي للميزانية خلال الفترة (2000-2014)

جدول رقم 07: علاقة أسعار النفط بالنفقات والجباية البترولية ورصيد الميزانية

السنوات	-1- أسعار النفط(دولار)	-2- النفقات(مليار دج)	-3- الجباية البترولية(مليار دج)	-4- الرصيد(مليار دج)
2000	29	1255.5	1213.2	226.7-
2001	25	1251.8	1001.4	17-
2002	25	1559.8	1007.9	102-
2003	29	1711.1	1350.0	259.6-
2004	39	1920	1570.7	392-
2005	54	1950	2352.7	314.2-
2006	65	2630.5	2799.0	962.6-
2007	75	3623.7	2796.8	1821.5-
2008	99	4322	4088.6	2398-

الفصل الثالث: أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للجزائر (2000-2014)

2404.8-	2412.7	5191.4	62	2009
2844.55-	2905	5926	80	2010
3626-	3979.7	6618.4	113	2011
3937-	4192.0	7428.7	111	2012
3059.8-	4399.0	6879.8	109	2013
3438_	1577.73	7656.2	99	2014

المصدر: من إعداد الطالبة بالرجوع إلى قوانين المالية للسنوات (2000-2014) وتقارير بنك الجزائر

المطلب الأول: أسعار النفط وانعكاساتها على نفقات وإيرادات الجباية البترولية (2000-2014)

سنتناول في هذا المطلب أسعار النفط وانعكاساتها على كل من نفقات وإيرادات الجباية البترولية

لميزانية الدولة خلال الفترة (2000-2014)

الفرع الأول: أسعار النفط وانعكاساتها على نفقات الميزانية

نلاحظ من خلال العمودين "1" و"2" في الجدول رقم 07 أن النفقات العامة في الجزائر متزايدة كأى دولة، غير أن قيمة هذه الزيادة في النفقات تختلف من سنة لأخرى فأحيانا ترتفع هذه القيمة وأحيانا تنخفض، وذلك بحسب الظروف السائدة والسياسات التي تنتهجها الدولة، ففي سنة 2001 نلاحظ ان نفقات الدولة سجلت انخفاضا يقدر ب 3.7 مليار دج مقارنة مع سنة 2000 وهو ما يتزامن مع الانخفاض الذي شهدته اسعار النفط في تلك الفترة بسبب احداث 11 سبتمبر 2001، ومنذ سنة 2002 عرفت النفقات نموا مطردا بسبب تطبيق الجزائر لبرنامجي الانعاش الاقتصادي (2001-2004) ودعم

الفصل الثالث: أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للجزائر (2000-2014)

النمو (2005-2009) وكان هذا نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط حيث بلغت سنة 2008 99 دولارا للبرميل، غير انها لم تلبث كثيرا حتى انخفضت وتراجعت سنة 2009 الى 62 دولارا للبرميل ويرجع هذا الانخفاض في اسعار النفط الى الازمة المالية العالمية التي شهدتها سنة 2009، غير ان النفقات العامة وبالرغم من الانخفاض الذي شهدته اسعار النفط الا انها استمرت في الارتفاع حيث سجلت زيادة قدرت ب 869.4 مليار دج ستة 2009 مقارنة بسنة 2008، ويعود هذا الارتفاع المستمر للنفقات للسياسات التوسعية التي اتبعتها الدولة بهدف مكافحة الفقر وتوفير مناصب الشغل...، و الامر نفسه بالنسبة للسنتين 2010 و 2011 التي ارتفعت فيها نفقات ميزانية الجزائر ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة وذلك لعودة تحسن وارتفاع أسعار النفط بعد الأزمة المالية التي شهدتها سنة 2009 حيث بلغت اسعار النفط سنة 2011 113 دولارا للبرميل، وفي الفترة (2012-2014) استمرت النفقات في الارتفاع لتبلغ سنة 2014 7656.2 مليار دج بالرغم من عودة انخفاض اسعار النفط التي قدرت ب 99 دولار للبرميل ويعود هذا الاستمرار في النفقات الى مجموعة البرامج التوسعية التي إتبعتها الدولة للمحافظة وتحسين المستوى المعيشي كبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014).

ومنه نستخلص ان السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، تميزت بتصاعد معدل نمو الإنفاق العام وهذا ما يطلق عليها بالسياسة الإنفاقية التوسعية، حيث يرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته إرتباطا وثيقا بالتطورات التي تشهدها أسعار النفط خلال تلك الفترة.

الفرع الثاني: أسعار النفط وانعكاساتها على إيرادات الجباية البترولية.

من خلال العمودين "1" و "3" في الجدول رقم 07 يتضح لنا أن عوائد الجباية البترولية في الجزائر تتأثر بشكل كبير بأسعار النفط وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول رقم 07 حيث أن إيرادات الجباية البترولية عرفت إنخفاضا قدر ب 211.8 مليار دج سنة 2001 مقارنة بسنة 2000، وهي السنة التي

الفصل الثالث: أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للجزائر (2000-2014)

شهدت فيها اسعار النفط تراجعاً نتيجة التباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم وأحداث 11 سبتمبر، وفي الفترة (2002-2008) عرفت الجباية البترولية ارتفاعاً مستمراً ومتزايداً حيث بلغت فيه 1007.9 مليار دج سنة 2002 ووصلت الى 13500.0 مليار دج سنة 2003، و 2799.0 مليار دج سنة 2006 لتصل سنة 2008 الى 4088.6 مليار دج، وهذا راجع الى انتعاش السوق النفطية، والتطور الحاصل في قطاع المحروقات، وارتفاع أسعار النفط إلى مستويات غير مسبقة بلغت فيها 99 دولار للبرميل سنة 2008، أما سنة 2009 عرفت الجباية البترولية تراجعاً كبيراً قدر بـ 1675 مليار دج مقارنة بسنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط حيث سجلت تراجعاً قدر بـ 37 دولاراً مقارنة بسنة 2008، لكنها عاودت الارتفاع بعد ذلك سنة 2010 لتصل الى 80 دولاراً للبرميل وتحقق إيرادات بترولية بـ 3979.7 مليار دج سنة 2011 و 4399.0 مليار دج سنة 2013 عند سعر بلغ 109 دولار للبرميل، لتعاود الانخفاض سنة 2014 الى 99 دولاراً للبرميل.

المطلب الثاني: أسعار النفط انعكاساتها على رصيد الميزانية.

سنتناول في هذا المطلب أسعار النفط وانعكاساتها على رصيد الميزانية.

من خلال العمودين "1" و"4" في الجدول رقم 07 نلاحظ أن رصيد ميزانية الجزائر قد عرف الرصيد السالب خلال الفترة (2000-2014) بل وازداد من سنة لأخرى بالرغم من ارتفاع أسعار النفط وزيادة إيرادات الجباية البترولية التي تمثل الجزء الأكبر من إيرادات الميزانية ويعود هذا العجز الدائم في ميزانية الجزائر إلى الإختلالات بين النفقات والإيرادات حيث تعرف النفقات تزايداً مستمراً بفعل السياسات التوسعية التي تتبعها الدولة ومحاولتها لتسديد ديونها الخارجية، وبالرغم من تزايد أسعار النفط وبالتالي زيادة إيرادات الجباية البترولية وبالتالي الإيرادات العامة للميزانية فهي لم تنجح في تغطية النفقات المتزايدة باستمرار ومما سبق يتبين لنا أن رصيد الميزانية يتأثر بشكل كبير بالنفقات أكثر من الإيرادات، ولكن في

الفصل الثالث: أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للجزائر (2000-2014)

الفترات التي ترتفع فيها أسعار النفط وتزداد إيرادات الجباية البترولية بتقليص العجز مقارنة بالفترات السابقة التي تشهد انخفاض في أسعار النفط.

خلاصة الفصل:

بعدها قمنا في هذا الفصل بدراسة كيفية تبويب نفقات وإيرادات الميزانية وتناولنا دراسة الميزانية العامة في الجزائر وتطرقنا في الأخير إلى تطورات أسعار النفط ونفقات وإيرادات ميزانية الجزائر تبين لنا أن تبويب نفقات ميزانية الجزائر يكون في قسمين أولها نفقات التسيير وثانيها نفقات التجهيز أما تبويب الإيرادات في ميزانية الجزائر فيكون بإيرادات إجبارية وإيرادات اختيارية ويتم إعداد الميزانية العامة في الجزائر عبر مراحل متعددة بداية بإعداد الميزانية من طرف السلطة التنفيذية وصولا إلى تنفيذها بعد المصادقة عليها من طرف السلطة التشريعية كما تبين لنا من هذه الدراسة تطورات أسعار النفط في الجزائر وعدم استقرارها وكيف تأثرت بشكل كبير بالأزمة المالية العالمية، وكذلك بالنسبة للنفقات التي تزايدت بشكل مستمر خلال فترة الدراسة وذلك راجع إلى السياسة التوسعية التي تتبعها الدولة لتحسين المرافق العمومية، أما بالنسبة للإيرادات فهي الأخرى عرفت تزايد مستمرا ولكن بالرغم من هذا التزايد فهي لم تقم بتغطية نفقات الميزانية.

وفي الأخير قمنا بدراسة انعكاسات أسعار النفط على ميزانية الدولة، تبين لنا كيف ساهمت هذه الأسعار في تمويل الميزانية بالإيرادات اللازمة لتغطية النفقات المتزايدة وذلك من خلال إيرادات الجباية البترولية، حيث تحاول الجزائر الاستفادة بشكل كبير من ظل الارتفاع المتزايد لأسعار النفط لتغطية العجز في الميزانية.

الخاتمة:

بعد هذه الدراسة العامة التي حاولنا من خلالها الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع والمتمحورة حول "ما هي انعكاسات تطورات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)؟" وذلك من خلال التساؤلات الفرعية، اسخلصنا

ان النفط هو أكثر من مجرد مصدر للطاقة، حيث تكمن أهميته الاقتصادية بأنه يتمتع بمزايا عديدة لا تتوفر في بدائله، فهو سلعة إستراتيجية تعتمد عليها معظم دول العالم المتقدم في الإنتاج الصناعي والزراعي.

حيث قد أصبح التطور الاقتصادي لأي دولة مرهونا بتطورات أسعاره التي تتعرض هي الأخرى للعديد من عوامل السوق، والتي تنعكس بدورها السياسة المالية للدولة.

تعد الميزانية العامة للدولة الواجهة التي تعكس إيرادات ونفقات الدولة، وهذه الأخيرة تتأثر بالعديد من العوامل التي تؤدي إلى زيادتها منها ما هو ظاهري كزيادة رقم الإنفاق عدديا ومنها ما هو حقيقي كزيادة المنفعة الفعلية التي تحصل عليها الدولة.

وفي دراستنا هذه كانت محاولة لتوضيح العلاقة او الانعكاس الذي تحدثه أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة فوجدنا ان عناصر الميزانية العامة (النفقات، الإيرادات) تتأثر بشكل كبير بالتطورات التي تحدث في أسعار النفط و خاصة إيرادات الجباية البترولية، حيث يعتبر سعر النفط من أهم العناصر المعتمد عليها في حساب الجباية البترولية، بالتالي يمكننا القول ان اسعار النفط لها علاقة بالميزانية العامة للدولة.

وبما أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد يعتمد وبصفة شبيه كلية على النفط، إضافة الى ان اغلب الإيرادات التي تجنيها الحكومة مصدرها هو العائدات النفطية فان اي تغير في أسعار النفط فإنه سينعكس وبشكل مباشر على إيرادات الجباية البترولية وبالتالي سينعكس على الوضع الكلي للميزانية.

-نتائج الفرضيات:

الفرضية الأولى: توصلنا الى عدم صحة الفرضية الأولى حيث عوامل السوق الأساسية(الطلب،العرض) لا تبدوا أنها كافية وحدها لتفسير عدم استقرار أسعار النفط، ولذلك سنتطرق فان هنالك عوامل أخرى تؤثر في أسعار النفط..

الفرضية الثانية: توصلنا الى صحة الفرضية الثانية التي تشير الى انه هنالك علاقة بين اسعار النفط و إيرادات الميزانية العامة.

الفرضية الثالثة: توصلنا الى صحة الفرضية الثالثة التي تشير الى وجود علاقة طردية بين اسعار النفط ونفقات الميزانية العامة في الجزائر.

اولا: السياسات الحكومية الخاطئة

-نتائج الدراسة:

1- اختلف المختصون حول أصل ومنشأ النفط إلى فريقين أحدهما يؤيد الأصل العضوي لمصدر النشوء والآخر يؤكد عن الأسباب اللاعضوية.

2- يتميز النفط بالعديد من الخصائص التي جعلته يحتل مكانة هامة على الصعيد الإقتصادي والسياسي والمالي والعسكري.

3- تتأثر اسعار النفط بالعديد من العوامل كالعرض والطلب العالميين على النفط مما يجعلها تتذبذب و تتغير تبعا للاوضاع السائدة في السوق.

4- تبوب النفقات العامة في الجزائر في قسمين هما نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

5- عند تغير أسعار النفط بالزيادة أو بالنقصان فإن إيرادات الجباية البترولية وبالتالي إيرادات الميزانية تتغير بنفس الاتجاه، أي أن سعر النفط ينعكس على إيرادات الجباية البترولية وبالتالي إيرادات الميزانية. فإن إنخفاض تتخضع الإيرادات، وإذا إرتفع سعر النفط ترتفع الإيرادات وهذا ما لاحظناه من دراستنا.

6- عند زيادة أسعار النفط تزداد النفقات العامة للميزانية وذلك لإتباع الدولة سياسة توسعية من أجل تنمية المرافق العمومية وغيرها، وفي حالة انخفاض أسعار النفط تتخضع النفقات العامة للميزانية وذلك لإتباع الدولة سياسة إنكماشية.

7- بالرغم من الزيادة المستمرة لاسعار النفط منذ سنة 2000، وبالتالي زيادة إيرادات الجباية البترولية التي تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة إلا ان الرصيد السالب لازال يغطي الميزانية العامة

8- إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد يعتمد بشكل كبير على النفط وبالتالي إيرادات الجباية البترولية فإن التطورات والتذبذبات السعرية للنفط تعد من أهم المحددات لوضعية الميزانية العامة للدولة.

-التوصيات والمقترحات:

بناء على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة بإمكاننا تقديم بعض التوصيات والمقترحات والتي تتمثل فيما يلي:

1- محاولة الحد من النفقات العامة عند ارتفاع أسعار النفط، حتى تتجنب الدولة الضغوط التي تحدث في الميزانية في حال انخفاض الأسعار.

2- العمل على رفع النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج قطاع المحروقات، وتوجيه الإنفاق العام نحو الاستثمار في المشاريع الصناعية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي.

3- الاستغلال العقلاني لموارد الجباية البترولية والتوزيع العادل لها.

4- الرفع من مردودية الإيرادات العادية عن طريق تفعيل مراقبة الإدارة الجبائية للمكلفين، لمحاولة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة.

5- تطوير مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية، وترفيه القطاعات الحيوية الأخرى كقطاع السياحة والفلاحة.

-آفاق الدراسة:

تناولنا دراسة أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر (2000 - 2014)، وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد، وفي ختام دراستنا نأمل أن يفتح هذا الموضوع مجالاً أوسع لدراسات مستقبلية ومحاور بحوث جديدة يمكن ذكر بعض منها.

- دور الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة.

-إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

-أسعار النفط وانعكاساتها على ميزان المدفوعات.

وفي الختام نرجو من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا في توفير أكبر قدر من المعلومات

التي استفدنا منها نحن، ويستفيد منها من يطلع على هذا العمل، والله ولي التوفيق.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية:

- 1- الدوري محمد أحمد: "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- 2- الزوكي محمد خميس ، "جغرافية الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول)"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 4- الدغيري مديحه حسن ، "اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها" الطبعة الثانية، دار الجميل، بيروت، 1998.
- 5- الرومي نواف، "منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام"، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، والإعلان، 2000.
- 6- الموسوي ضياء مجيد ، "ثورة أسعار النفط"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005..
- 7- الخولي فتحي أحمد ، "اقتصاديات النفط"، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة -السعودية، 1998.
- 8- السماك محمد أزهر ، "اقتصاديات النفط"، الطبعة الأولى، دار الكتب للطباعة والنشر، 1981.
- 9- أبو العينين حسن سيد ، "الموارد الاقتصادية"، دار الثقافة الجامعة للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1979.
- 10- أعاد علي حمود، "المالية والتشريع المالي"، كلية الحقوق بيت الحكمة، جامعة بغداد، بدون سنة نشر.
- 11- أعاد حمود القيسي، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، طبعة 3، مكتبة دار الثقافة لنشر والتوزيع، عمان، 2000.

- 12- الشيخ عبد الله ، محمود طاهر ، " مقدمة في اقتصاديات المالية العامة"، جامعة الملك سعود، الرياض، 1999.
- 13- العلى عادل " المالية العامة والقانون المالي والضريبي"، إثراء للنشر، جامعة الملك سعود، الرياض، 1992.
- 14- الخطيب خالد شحادة ، أحمد زهير شامية، " أسس المالية العامة"، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
- 15- إبراهيم أحمد عبد الغفور، " مبادئ الاقتصاد والمالية العامة"، ط14، دار زهران للنشر والتوزيع، 2013.
- 16- الهيني نوزاد عبد الرحمن ، مجيد عبد اللطيف الخشابي، " المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 17- سيروان عدنان مبرزا الزهاوي، " الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي"، الدار الإعلامية في مجلس النواب، بغداد، 2008.
- 18- عبد الرحمن عبد المقصود أبو شيانة، " نموذج مقترح لتصميم موازنة النشاط الرياشي بالمؤسسات الرياضية (الميزانية)"، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2013.
- 19- محرزى محمد عباس، " اقتصاديات المالية العامة النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة للدولة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر.
- 20- طاهر الجنابي، " علم المالية العامة و التشريع المالي"، جامعة الموصل، بغداد، بدون سنة نشر.
- 21- جمال لعمارة، " منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.
- 22- خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.
- 23- علي بساعد ، " المالية العمومية" ، مطبوعة بالمعهد الوطني للمالية، القليعة ، الجزائر، 1992.
- 24- قصي عبد الكريم إبراهيم، " أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)" منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.

- 25- عفيفي صديق محمد، "تسويق البترول"، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2003.
- 26- حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- 27- هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، "اقتصاديات الموارد الطبيعية"، بغداد، 1992.
- 28- سالم عبد الحسن راسن، "اقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999.
- 29- محمد طاقة، هدى العزاوي، "اقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 30- محمد جمال ذنبيات، "المالية العامة والتشريع المالي"، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص، 86.
- 31- فوزت فرحات، "المالية العامة والاقتصاد المالي"، منشورات الحلبي، بيروت، 2003.
- 32- سوزي عدلي ناشد، "أساسيات المالية العامة، النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.
- 33- مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد المالي"، الدار الجامعية، بيروت، 1988.
- 34- حسين مصطفى حسين، "المالية العامة"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- 35- محمد عباس محرز، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 36- محمد طاقة، "اقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان 2007.
- 37- مجدي شهاب، "أصول الاقتصاد العام المالية العامة"، الدار الجامعية الجديدة، الأزرية، 2004.
- 38- فتحي أحمد ذياب عواد، "اقتصاديات المالية العامة"، ط 1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 39- زينب حسين عوض، "مبادئ المالية العامة"، دار الفتح لنشر، القاهرة، 2003.
- 40- علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، "المالية العامة"، دار زهران، عمان، الأردن، 2001.
- 41- عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات المالية العامة"، الدار الجامعية، القاهرة، 2005/2004.
- 42- زين العابدين ناصر، "علم المالية العامة والتشريع المالي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971.

- 43- حسني خريوش، حسين اليحي، " المالية العامة " الشركة العربية للتسويق والتوريدات، 2013.
- 44- مهدي محفوظ، " علم المالية العامة والتشريع المالي والضريبي الموازنة والنفقات والواردات والقروض العامة دراسة مقارنة "، لبنان، 2005.
- 45- منصور ميلاد يونس، " مبادئ المالية العامة "، الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1994.
- 46- غازي حسين عناية، " أصول الإيرادات المالية العامة في الفكر المالي الإسلامي "، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بدون سنة نشر.

قائمة الكتب بالفرنسية:

1- Maurice durousset, le marché du pétrole, OP-cit, p54.

الدوريات:

- 1- أمال رحمان، النفط والتنمية المستدامة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، ديسمبر 2008 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة.
- 2- صباح نعوش، " إلى أين أسعار النفط "، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، 2000، متوفرة على الموقع التالي: www.moenr.gov.ae
- 3- سعد الله داود، " تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط واثرها على استقرار الاسعار، 2008-2010 "، مجلة الباحث، عدد 09.
- 4- عبد الفتاح دندي، " تقلبات أسعار صرف الدولار وإنعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء "، مجلة النفط والتغون العربي، المجلد 34، العدد 2008، 125.
- 5- حماسي محمد الأمين، دادن عبد الغاني، " تحليل النفقات لميزانية العامة للدولة باستخدام أسلوب التحليل إلى المركبات الأساسية حالة الجزائر في الفترة الممتدة 1970-2000 "، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، 2002.

6- جمال لعمارة، " تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، العدد 1.

7- أبو فليح نبيل، " صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة ضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الأول، بدون سنة نشر.

الملتقيات والتقارير:

1- أبو فليح نبيل ولعاطف عبد القادر، «فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخل الثروة البترولية في الجزائر»، مداخلة مستورة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2008.

2- "دليل اللقاء التدريبي أهمية التحول من موازنة إلى موازنة البرامج و الأداء"، ديوان المحاسبة والمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية و المحاسبة ، بيروت، لبنان من 2009/09/28 إلى 2009/10/02 مشاركون اللقاء الموظفون الفنيون في الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في المجموعة ، ممن هم بدرجة مدقق أو مراقب و تتوفر لديهم الخبرة العملية في مجال الرقابة المالية.

3- خميسي قايدي، بن خزناجي أمينة، " تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014" ، أبحاث المؤتمر الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 11-12 مارس 2013، ص 6.

الأطروحات والرسائل:

1- حمادي نعيمة، "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2008/2009.

2- زغبي نبيل ، أثر السياسات الطاقوية للإتحاد الأروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري،

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص إقتصاد

دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباسطيف، الجزائر، 2012/2011.

3- عبد المالك مباني، "الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي دراسة إستشرافية"، مذكرة مقدمة لنيل

شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،

2008/2007.

4- امينة مخلفي، "اثر تطور المنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض

التجارب العالمية)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص دراسات

اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،

2012/2011.

5- قويدري قوشيح بوجمعة، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"،

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص

نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2008-

2009.

6- مجلد ميلود، الجباية البترولية لعقود البحث والإنتاج نحو ملائمة أكثر مع السوق، مذكرة تخرج لنيل شهادة

الماجستير، غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،

الجزائر، 2001، 2002.

7- طاوش قندوسي، "تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1970-2012"،

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم

التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، غير منشورة، 2014/2013.

- 8- لحسن دردوري، "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة"، دراسة مقارنة الجزائر - تونس، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014/2013.
- 9- مفتاح فاطمة، "تحديد النظام الميزاني في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، غير منشورة، 2011/2010.
- 10- عصماني مختار، "دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال البرامج التنموية) (2001-2014)"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، لجامعة فرحات عباس.
- 11- عفيف عبد الحميد، "فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)"، مذكرة مقدمة كجزء من نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 1، الجزائر، 2014/2013.
- 12- داود سعد الله، "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011.
- 13- عيسى مقلید، "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2007/2008.

14- بصديق محمد، "النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية"، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر/2008/2009.

15- تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، سنة 2001.

16- تقرير منظمة الأوبك، العدد 29، سنة 2002.

17- التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2002-2003.

القوانين والمراسيم:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 84-17 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية (المادة 06)

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-21 المؤرخ في 15/08/1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية (المادة 03)، الجريدة الرسمية، عدد 35، الصادرة بتاريخ 15/08/1990.

مواقع الانترنت:

1-[http://alghad /m/articles/851495\(2-2\)/.com](http://alghad /m/articles/851495(2-2)/.com)

الملحق رقم 01 : ميزانية الجزائر لسنة 2000

الميزانية الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 92 / 17 رمضان عام 1420 هـ	
الجدول (i)	
الإيرادات النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة لسنة 2000	
المبالغ (بآلاف د.ج)	إيرادات الميزانية
	1 - الموارد العادية
	1 - 1 - الإيرادات الجبائية :
108.750.000 201 - 001 - حاصل الضرائب المباشرة
15.670.000 201 - 002 - حاصل التسجيل والطابع
207.890.000 201 - 003 - حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال
560.000 201 - 004 - حاصل الضرائب غير المباشرة
92.970.000 201 - 005 - حاصل الجمارك
425.840.000	المجموع الفرعي (1)
	2 - 1 - الإيرادات العادية :
7.000.000 201 - 006 - حاصل دخل الأملاك الوطنية
10.000.000 201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية
- 201 - 008 - الإيرادات النظامية
17.000.000	المجموع الفرعي (2)
	3 - 1 - الإيرادات الأخرى :
62.000.000 الإيرادات الأخرى
62.000.000	المجموع الفرعي (3)
504.840.000	مجموع الموارد العادية
	2 - الجباية البترولية :
524.000.000 201 - 011 - الجباية البترولية
1.028.840.000	المجموع العام للإيرادات

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2000 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (د.ج)	الوزارات
2.040.050.000	رئاسة الجمهورية
745.059.000	مصالح رئيس الحكومة
141.576.750.000	الدفاع الوطني
9.666.026.000	الشؤون الخارجية
74.375.002.000	الداخلية والجماعات المحلية والبيئة
9.339.474.000	العدل
17.485.253.000	المالية
265.840.000	الصناعة وإعادة الهيكلة
744.677.000	الطاقة والمناجم
60.045.758.000	المجاهدين
4.312.419.000	الاتصال والثقافة
132.753.160.000	التربية الوطنية
38.580.667.000	التعليم العالي والبحث العلمي
16.134.111.000	الزراعة والصيد البحري
5.203.036.000	التجهيز والتهيئة العمرانية
21.757.873.000	السكن
33.900.742.000	الصحة والسكان
5.232.669.000	الشباب والرياضة
46.969.113.000	العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني
5.006.559.000	الشؤون الدينية
1.170.550.000	البريد والمواصلات
3.458.903.000	النقل
2.075.976.000	التجارة
62.470.000	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
455.878.000	السياحة والصناعة التقليدية
51.544.000	التضامن الوطني والعائلة
20.961.000	المكلف بالعلاقات مع البرلمان
633.430.520.000	المجموع الفرعي
331.897.644.000	التكاليف المشتركة
965.328.164.000	المجموع العام

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني لسنة 2000 حسب القطاعات

القطاعات	امتدادات الدفع (بآلاف د.ج)	رخص البرامج (بآلاف د.ج)
المحروقات	-	-
الصناعات المصنعة	400.000	400.000
المناجم والطاقة	7.700.000	3.000.000
(منها الكهرباء الريفية)	3.800.000	
الزراعة والري	43.535.000	43.907.000
الخدمات المنتجة	3.777.000	2.755.000
المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية	57.694.500	45.127.000
التربية والتكوين	41.800.000	30.105.000
المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية	10.050.000	7.154.000
السكن	59.383.000	59.364.000
مواضيع مختلفة	21.500.000	23.000.000
المخططات البلدية للتنمية	20.000.000	20.900.000
المجموع الفرعي للاستثمارات	265.839.500	235.712.000
أجل استحقاقات تسديد سندات الخزينة:		
ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	2.000.000	-
الإعانات وتبعات التهيئة العمرانية	-	-
نفقات برأسمال	11.000.000	-
إعانات تجهيز المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومراكز البحث والتنمية	900.000	-
تكلفة تمويل الاستثمارات الأولية للمؤسسات العمومية الاقتصادية	1.000.000	-
الاحتياطات المخصصة للنفقات غير المتوقعة	9.500.000	4.800.000
الاحتياطات المخصصة للمناطق الواجب ترقيتها	-	-
الاحتياطات من أجل تصفية الديون غير المدفوعة	-	-
المجموع الفرعي للمعاملات برأسمال	24.400.000	4.800.000
المجموع العام	290.239.000	240.512.000

الملحق رقم 02 : ميزانية الجزائر لسنة 2001

36	
الجمهورية الديمقراطية الجزائرية / العدد 80	
28 رمضان عام 1421 هـ - 24 ديسمبر سنة 2000 م	
الجدول (1)	
الإيرادات النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة لسنة 2001	
المبالغ (بآلاف د.ج)	إيرادات الميزانية
	1 - الموارد العادية
	1 - 1 - الإيرادات الجبائية :
93.900.000 201 - 001 - حاصل الضرائب المباشرة
17.800.000 201 - 002 - حاصل التمجيل والطابع
201.410.000 201 - 003 - حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال
600.000 201 - 004 - حاصل الضرائب غير المباشرة
97.670.000 201 - 005 - حاصل الجمارك
411.380.000	المجموع الفرعي (1)
	2 - 1 - الإيرادات العادية :
8.000.000 201 - 006 - حاصل دخل الأملاك الوطنية
10.000.000 201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية
- 201 - 008 - الإيرادات النظامية
18.000.000	المجموع الفرعي (2)
	3 - 1 - الإيرادات الأخرى :
73.000.000 الإيرادات الأخرى
73.000.000	المجموع الفرعي (3)
502.380.000	مجموع الموارد العادية
	2 - الجباية البترولية :
732.000.000 201 - 011 - الجباية البترولية
1.234.380.000	المجموع العام للإيرادات

الجدول (ب)
توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2001 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (د.ج)	الوزارات
2.251.812.000	رئاسة الجمهورية
786.624.000	مصالح رئيس الحكومة
149.468.622.000	الدفاع الوطني
10.036.739.000	العدل
79.978.496.000	الداخلية والجماعات المحلية
10.093.797.000	الشؤون الخارجية
19.552.745.000	المالية
160.694.000	المساهمة وتنسيق الإصلاحات
3.226.887.000	الموارد المائية
70.383.000	المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة
927.725.000	الطاقة والمناجم
137.413.766.000	التربية الوطنية
4.454.559.000	الاتصال والثقافة
43.591.873.000	التعليم العالي والبحث العلمي
5.835.582.000	الشباب والرياضة
1.955.564.000	التجارة
1.069.033.000	البريد والمواصلات
9.131.647.000	التكوين المهني
5.406.199.000	الشؤون الدينية والأوقاف
18.448.445.000	السكن والعمران
274.839.000	الصناعة وإعادة الهيكلة
37.807.552.000	العمل والحماية الاجتماعية
68.219.000	التضامن الوطني
81.349.481.000	المجاهدين
16.569.003.000	الزراعة
30.232.000	العلاقات مع البرلمان
38.324.796.000	الصحة
2.060.842.000	الأشغال العمومية
379.509.000	تهيئة الإقليم والبيئة
517.444.000	السياحة والصناعة التقليدية
3.492.054.000	النقل
272.714.000	الصيد البحري والموارد الصيدية
685.007.877.000	المجموع الفرعي
151.286.299.000	التكاليف المشتركة
836.294.176.000	المجموع العام

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني لسنة 2001 حسب القطاعات

رخص البرامج (بآلاف د.ج)	اعتمادات الدفع (بآلاف د.ج)	القطاعات
-	-	المحروقات
500.000	500.000	الصناعات المصنّعة
9.900.000	5.600.000	المتاجم والطاقة
8.000.000	4.000.000	(منها الكهرباء الريفيّة)
119.300.000	56.770.000	الفلاحة والري
4.156.000	5.225.000	الخدمات المنتجة
82.550.000	83.877.000	المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية
53.116.000	56.068.000	التربية والتكوين
16.400.000	18.850.000	المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية
118.940.000	86.400.000	السكن
25.000.000	23.000.000	مواضيع مختلفة
40.000.000	33.000.000	المخططات البلدية للتنمية
469.862.000	369.290.000	المجموع الفرعي للاستثمار
-	-	آجال استحقاقات تسديد سندات الخزينة :
-	2.000.000	ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
-	للبيان	الإعانات وتبعات التهيئة العمرانية
-	16.900.000	نفقات برأسمال
13.600.000	4.310.000	الاحتياطات المخصصة للنفقات غير المتوقعة
-	للبيان	الاحتياطات المخصصة للمناطق الواجب ترقيتها
-	8.000.000	الأعياء المرتبطة بتدبيرية البلديات
2.000.000	2.000.000	مقابلات هيأت سنة 2001
-	10.000.000	إعادة رسملة البنوك
3.000.000	3.000.000	الاحتياطات لتسديد رسم القيمة المضافة
18.600.000	46.210.000	المجموع الفرعي للعمليات برأسمال
488.462.000	415.500.000	المجموع العام

الملحق رقم 03 : ميزانية الجزائر لسنة 2002

76		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 79	8 شوال عام 1422 هـ 23 ديسمبر سنة 2001 م
الملاحق			
الجدول (أ)			
الإيرادات النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة لسنة 2002			
المبالغ (بالآلاف دج)	إيرادات الميزانية		
	1 - الموارد العادية :		
	1 - 1 - الإيرادات الجبائية :		
99.550.000	001 - 201	حاصل الضرائب المباشرة	
18.500.000	002 - 201	حاصل التسجيل والطابع	
210.910.000	003 - 201	حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال	
550.000	004 - 201	حاصل الضرائب غير المباشرة	
109.340.000	005 - 201	حاصل الجمارك	
438.850.000	المجموع الفرعي (1)		
	1 - 2 - الإيرادات العادية :		
8.000.000	006 - 201	حاصل دخل الأملاك الوطنية	
10.000.000	007 - 201	الحواصل المختلفة للميزانية	
-	008 - 201	الإيرادات النظامية	
18.000.000	المجموع الفرعي (2)		
	1 - 3 - الإيرادات الأخرى :		
84.500.000	الإيرادات الأخرى		
84.500.000	المجموع الفرعي (3)		
541.350.000	مجموع الموارد العادية		
	2 - الجباية البترولية :		
916.400.000	011 - 201	الجباية البترولية	
1.457.750.000	المجموع العام للإيرادات		

الجدول (ب)
توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2002 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
2.506.098.000	رئاسة الجمهورية.....
941.982.000	مصالح رئيس الحكومة.....
167.379.503.000	الدفاع الوطني.....
11.641.727.000	العدل.....
121.240.812.000	الداخلية والجماعات المحلية.....
12.010.480.000	الشؤون الخارجية.....
21.916.941.000	المالية.....
3.647.290.000	النقل.....
2.338.190.000	التجارة.....
204.000.000	المساهمة وتنسيق الإصلاحات.....
1.103.012.000	الطاقة والمناجم.....
6.322.864.000	الشؤون الدينية والأوقاف.....
107.260.148.000	المجاهدين.....
523.285.000	تهيئة الإقليم والبيئة.....
2.248.580.000	الأشغال العمومية.....
158.042.316.000	التربية الوطنية.....
58.743.195.000	التعليم العالي والبحث العلمي.....
1.142.179.000	البريد والمواصلات.....
12.498.979.000	التكوين المهني.....
16.888.293.000	الفلاحة.....
30.708.319.000	التنشيط الاجتماعي والتضامن الوطني.....
335.847.000	الصناعة وإعادة الهيكلة.....
20.593.852.000	العمل والضمان الاجتماعي.....
18.966.645.000	السكن والعمران.....
47.249.000	العلاقات مع البرلمان.....
689.612.000	السياحة والصناعة التقليدية.....
502.083.000	الصيد البحري والموارد الصيدية.....
3.949.121.000	الموارد المائية.....
49.117.107.000	الصحة والسكان.....
4.774.232.000	الاتصال والثقافة.....
6.272.508.000	الشباب والرياضة.....
147.450.000	المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.....
844.703.899.000	المجموع الفرعي
205.462.268.000	التكاليف المشتركة.....
1.050.166.167.000	المجموع العام

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني لسنة 2002 حسب القطاعات
(بالآلاف ج)

مبلغ اعتمادات الدفع	مبلغ ترخيصات البرنامج	القطاعات
-	-	المحروقات.....
150.000	-	الصناعات التحويلية.....
8.100.000	8.800.000	الطاقة والمناجم
5.500.000	7.800.000	(منها : الكهرباء الريفية)
75.450.000	129.972.000	الفلاحة والري
15.494.000	20.865.000	الخدمات المنتجة
102.526.000	165.246.000	المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية
65.790.000	74.188.000	التربية والتكوين
25.689.000	33.189.000	المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية
91.250.000	42.002.000	السكن
25.000.000	28.000.000	مواضيع مختلفة
37.000.000	40.000.000	المخططات البلدية للتنمية
446.449.000	542.262.000	المجموع الفرعي للاستثمار
		أجال استحقاقات تسديد سندات الخزينة :
2.000.000		ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
	للبيان	إعانات وتبعات التهيئة العمرانية
37.672.000		نفقات برأسمال
		منها :
18.328.000		* صندوق تطوير مناطق الجنوب
3.000.000		* صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز
4.900.000		* التوزيع العمومي للغاز
-		* مصنع نزع الملح من ماء البحر لأرزيو
-		* تخصيص للصندوق الوطني للتجهيز والتنمية
700.000		* الصندوق الوطني لتهيئة الإقليم
-		* تطهير الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية

الملحق رقم 04 : ميزانية الجزائر لسنة 2003

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 86	
21 شوال عام 1423 هـ	
25 ديسمبر سنة 2002 م	
الملاحق	
الجدول (أ)	
الإيرادات النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة لسنة 2003	
العبالغ (بآلاف د ج)	إيرادات الميزانية
	1 - الموارد العادية
	1 - 1 - الإيرادات الجبائية :
110.150.000	201 - 001 - حاصل الضرائب المباشرة
19.000.000	201 - 002 - حاصل التسجيل والطابع
227.700.000	201 - 003 - حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال
700.000	201 - 004 - حاصل الضرائب غير المباشرة
118.340.000	201 - 005 - حاصل الجمارك
475.890.000	المجموع الفرعي (1)
	1 - 2 - الإيرادات العادية :
8.500.000	201 - 006 - حاصل دخل الأملاك الوطنية
10.000.000	201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية
—	201 - 008 - الإيرادات النظامية
18.500.000	المجموع الفرعي (2)
	1 - 3 - الإيرادات الأخرى :
121.000.000	الإيرادات الأخرى
121.000.000	المجموع الفرعي (3)
615.390.000	مجموع الموارد العادية
	2 - الجباية البترولية :
836.060.000	201 - 011 - الجباية البترولية
1.451.450.000	المجموع العام للإيرادات

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2003 حسب كل دائرة وزارية

العبالغ (د ج)	الدوائر الوزارية
2.806.359.000	رئاسة الجمهورية.....
2.148.520.000	مصالح رئيس الحكومة.....
170.764.203.000	الدفاع الوطني.....
130.330.206.000	الداخلية والجماعات المحلية.....
12.511.510.000	الشؤون الخارجية.....
13.187.020.000	العدل.....
193.500.000	المساهمة وترقية الاستثمار.....
2.405.498.000	التجارة.....
1.235.877.000	الطاقة والمناجم.....
6.419.814.000	الشؤون الدينية والأوقاف.....
103.621.384.000	المجاهدين.....
572.377.000	التهيئة العمرانية والبيئة.....
3.736.578.000	النقل.....
7.678.136.000	الشباب والرياضة.....
19.115.932.000	الزراعة والتنمية الريفية.....
715.794.000	السياحة.....
2.316.271.000	الأشغال العمومية.....
55.430.565.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....
23.578.981.000	المالية.....
4.974.836.000	الاتصال والثقافة.....
4.482.904.000	الموارد المائية.....
439.496.000	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.....
171.105.928.000	التربية الوطنية.....
63.494.661.000	التعليم العالي والبحث العلمي.....
1.725.805.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....
13.234.188.000	التكوين والتعليم المهنيين.....
19.036.365.000	السكن والعمران.....
349.900.000	الصناعة.....
22.527.430.000	العمل والضمان الاجتماعي.....
35.268.351.000	التشغيل والتضامن الوطني.....
50.160.000	العلاقات مع البرلمان.....
630.654.000	الصيد البحري والموارد الصيدية.....
896.089.203.000	المجموع الفرعي.....
201.296.697.000	التكاليف المشتركة.....
1.097.385.900.000	المجموع العام.....

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني لسنة 2003 حسب القطاعات
(بآلاف د ج)

مبلغ ترخيصات البرنامج	مبلغ اعتمادات الدفع	القطاعات
	100.000	المحروقات
13.900.000	8.300.000	الصناعات التحويلية.....
12.900.000	6.600.000	الطاقة والمناجم
169.760.000	94.210.000	(منها : الكهرباء الريفية)
16.360.000	22.128.000	الفلاحة والري
196.281.000	114.093.000	الخدمات المنتجة
84.867.000	71.418.000	المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية
29.100.000	37.915.000	التربية والتكوين
69.544.000	91.980.000	المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية
30.000.000	28.120.000	السكن
42.000.000	39.000.000	مواضيع مختلفة
		المخططات البلدية للتشدية
651.812.000	507.264.000	المجموع الفرعي للاستثمار
	2.000.000	آجال استحقاقات تسديد سندات الخزينة :
	للبيان	ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
	87.460.000	الإعانات وتبعات التهيئة العمرانية
		نفقات برأسمال
		منها :
	16.720.000	* صندوق تطوير مناطق الجنوب
	5.000.000	* صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز
	700.000	* الصندوق الوطني لتهيئة الإقليم
	1.000.000	* الصندوق الخاص للتضامن الوطني
	3.000.000	* الصندوق الوطني لتطوير الصيد وتربية المائيات
	1.900.000	* صندوق ترقية التنافسية الصناعية
	1.000.000	* صندوق الشراكة
	1.500.000	* صندوق للبيئة وإزالة التلوث
	5.600.000	* تخصيصات للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومراكز البحث والتنمية
	190.000	* تخفيض نسب القوائد

الملحق رقم 05 : ميزانية الجزائر لسنة 2004

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 83		5 نو القعدة عام 1424 هـ 29 ديسمبر سنة 2003 م
الملاحق		
الجدول (أ)		
الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2004		
المبالغ (بآلاف دج)	إيرادات الميزانية	
	1 - الموارد العادية	
	1 - 1 - الإيرادات الجبائية :	
124.280.000	001 - 201 - حواصل الضرائب المباشرة	
20.500.000	002 - 201 - حواصل التسجيل والطابع	
241.960.000	003 - 201 - حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال (منها الرسم على القيمة المضافة على المنتجات المستوردة)	
86.160.000	004 - 201 - حواصل الضرائب غير المباشرة	
750.000	005 - 201 - حواصل الجمارك	
144.810.000		
532.300.000	المجموع الفرعي (أ)	
	1 - 2 - الإيرادات العادية :	
9.000.000	006 - 201 - حاصل نخل الأملاك الوطنية	
10.500.000	007 - 201 - الحواصل المختلفة للميزانية	
—	008 - 201 - الإيرادات النظامية	
19.500.000	المجموع الفرعي (2)	
	1 - 3 - الإيرادات الأخرى :	
114.000.000	الإيرادات الأخرى	
114.000.000	المجموع الفرعي (3)	
665.800.000	مجموع الموارد العادية	
	2 - الجباية البترولية :	
862.200.000	011 - 201 - الجباية البترولية	
1.528.000.000	المجموع العام للإيرادات	

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2004 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
3.380.899.000	رئاسة الجمهورية
1.810.456.000	مصالح رئيس الحكومة
201.929.600.000	الدفاع الوطني
143.701.002.000	الداخلية والجماعات المحلية
15.009.178.000	الشؤون الخارجية
15.864.804.000	العدل
25.887.895.000	المالية
4.555.968.000	التجارة
17.116.359.000	الطاقة والمناجم
6.486.626.000	الشؤون الدينية والأوقاف
104.912.774.000	المجاهدين
611.564.000	التهيئة العمرانية والبيئة
15.909.544.000	النقل
186.620.872.000	التربية الوطنية
9.214.410.000	الفلاحة والتندمية الريفية
722.253.000	السياحة
2.350.256.000	الأشغال العمومية
63.770.452.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
5.102.512.000	الاتصال والثقافة
4.562.607.000	الموارد المائية
339.989.000	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية
66.497.092.000	التعليم العالي والبحث العلمي
1.837.879.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال
14.803.552.000	التكوين والتعليم المهنيين
4.119.421.000	السكن والعمدان
365.837.000	الصناعة
14.189.944.000	العدل والضمان الاجتماعي
31.691.242.000	التشغيل والتضامن الوطني
79.107.000	العلاقات مع البرلمان
620.408.000	الصيد البحري والموارد الصيدية
7.473.184.000	الشباب والرياضة
971.537.686.000	المجموع الفرعي
228.462.314.000	التكاليف المشتركة
1.200.000.000.000	المجموع العام

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني لسنة 2004 حسب القطاعات
(بالآلاف د.ج)

اعتمادات النفق	رخص البرامج	القطاعات
85.115.000	131.697.000	الفلاحة والري
16.106.000	16.170.000	دعم الخدمات المنتجة
131.436.000	117.831.000	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية
84.092.000	77.807.000	التربية والتكوين
42.533.000	52.621.000	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية
75.173.000	97.978.000	دعم الحصول على السكن
38.000.000	35.000.000	مواضيع مختلفة.....
35.645.000	33.553.000	المخططات البلدية للتندية
508.100.000	562.657.000	المجموع الفرعي للاستثمار
2.000.000		آجال استحقاقات تسديد سندات الخزينة :
160.600.000		ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
44.300.000		دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....
5.000.000	10.000.000	حساب تسيير العمليات الواردة في البرنامج الخاص لإعادة البناء.....
		إحتياطي لنفقات غير متوقعة.....
211.900.000	10.000.000	المجموع الفرعي للمعاملات برأس المال
720.000.000	572.657.000	مجموع ميزانية التجهيز

الملحق رقم 06 : ميزانية الجزائر لسنة 2005

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 85	
18 نو القعدة عام 1425 هـ	
30 ديسمبر سنة 2004 م	
26	
الملاحق	
الجدول (أ)	
الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2005	
المبالغ (بآلاف دج)	إيرادات الميزانية
	1 - الموارد العادية
	1 - 1 - الإيرادات الجبائية :
147.460.000	001 - 201 - حواصل الضرائب المباشرة
21.030.000	002 - 201 - حواصل التسجيل والطابع
279.660.000	003 - 201 - حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال (منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة)
109.040.000	004 - 201 - حواصل الضرائب غير المباشرة
800.000	005 - 201 - حواصل الجمارك
147.980.000	
596.930.000	المجموع الفرعي (1)
	1 - 2 - الإيرادات العادية :
12.000.000	006 - 201 - حاصل دخل الأملاك الوطنية
26.000.000	007 - 201 - الحواصل المختلفة للميزانية
—	008 - 201 - الإيرادات النظامية
38.000.000	المجموع الفرعي (2)
	1 - 3 - الإيرادات الأخرى :
101.900.000	الإيرادات الأخرى
101.900.000	المجموع الفرعي (3)
736.830.000	مجموع الموارد العادية
	2 - الجباية البترولية :
899.000.000	011 - 201 - الجباية البترولية
1.635.830.000	المجموع العام للإيرادات

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2005 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
3.996.907.000	رئاسة الجمهورية.....
1.996.440.000	مصالح رئيس الحكومة.....
210.000.000.000	الدفاع الوطني.....
148.370.086.000	الداخلية والجماعات المحلية.....
15.892.710.000	الشؤون الخارجية.....
18.264.104.000	العدل.....
26.537.839.000	المالية.....
3.222.771.000	الطاقة والمناجم.....
5.043.970.000	الموارد المائية.....
2.800.783.000	التجارة.....
7.328.001.000	الشؤون الدينية والأوقاف.....
109.572.490.000	المجاهدين.....
702.436.000	التهيئة العمرانية والبيئة.....
1.801.013.000	النقل.....
214.402.120.000	التربية الوطنية.....
9.520.084.000	الزراعة والتنمية الريفية.....
2.693.721.000	الأشغال العمومية.....
62.460.953.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....
2.678.529.000	الثقافة.....
681.101.000	الاتصال.....
477.320.000	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.....
78.381.380.000	التعليم العالي والبحث العلمي.....
1.077.065.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....
8.793.552.000	الشباب والرياضة.....
16.402.855.000	التكوين والتعليم المهنيين.....
4.689.999.000	السكن والعمران.....
352.436.000	الصناعة.....
21.337.741.000	العدل والضمان الاجتماعي.....
36.818.965.000	التشغيل والتضامن الوطني.....
100.000.000	العلاقات مع البرلمان.....
675.728.000	الصيد البحري والموارد الصيدية.....
742.694.000	السياحة.....
1.017.815.793.000	المجموع الفرعي
182.184.207.000	التكاليف المشتركة
1.200.000.000.000	المجموع العام

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2005 حسب القطاعات

(بالآلاف د.ج)

القطاعات	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	-	500.000
الفلاحة والري.....	70.430.000	96.046.000
دعم الخدمات المنتجة.....	13.817.000	15.656.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	128.689.000	126.497.000
التربية والتكوين.....	70.141.000	75.840.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	42.057.000	44.201.000
دعم الحصول على السكن.....	77.860.000	61.475.000
مواضيع مختلفة.....	100.000.000	100.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	31.000.000	33.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	533.994.000	553.215.000
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخصم نسب الفوائد).....	-	182.985.000
حساب تسيير العمليات الواردة في البرنامج الخاص لإعادة البناء.....	-	8.800.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	10.000.000	5.000.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	10.000.000	196.785.000
مجموع ميزانية التجهيز	543.994.000	750.000.000

الملحق رقم 07 : ميزانية الجزائر لسنة 2006

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 85		30
29 نوفمبر 2005 م 31 ديسمبر سنة 2005 م		
الجدول (1)		
الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2006		
المبلغ (بآلاف د.ج.)	إيرادات الميزانية	
	1 - الموارد العادية	
	1 - 1 - الإيرادات الجبلية :	
168.140.000	001 - 201 - حاصل الضرائب المشتركة	
21.510.000	002 - 201 - حاصل الترخيل والطاقع	
303.090.000	003 - 201 - حاصل الرسوم المشقة على الأعمال (مئسها الرسم على الفسحة المشقة على المحتوجات الشردة)	
117.880.000	004 - 201 - حاصل الضرائب غير المشقة	
850.000	005 - 201 - حاصل الموارء	
117.880.000		
618.770.000	المجموع الفرعي (1)	
	2 - 1 - الإيرادات العادية :	
12.500.000	006 - 201 - حاصل دخل الأملك الوطنية	
10.000.000	007 - 201 - الداصل اختلفة للميزانية	
-	008 - 201 - الإيرادات الشانية	
22.500.000	المجموع الفرعي (2)	
	3 - 1 - الإيرادات الأخرى :	
118.650.000	الإيرادات الأخرى	
118.650.000	المجموع الفرعي (3)	
751.920.000	مجموع الموارد العادية	
	2 - الجبلة البترولية :	
916.000.000	011 - 201 - الجبلة البترولية	
1.667.920.000	المجموع العام للإيرادات	

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات للتخصمة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2006 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
4.275.766.000	رئاسة الجمهورية
1.872.229.000	مصالح رئيس الحكومة
224.766.775.000	الدفع الوطني
173.130.484.000	الداخلية والصناعة الحلية
20.413.738.000	التعاون الخارجي
19.423.923.000	العدل
26.211.667.000	الغربة
3.364.963.000	الطاقة والتجم
4.625.415.000	الوارد المالية
269.295.000	الصناعة وتربية المستهلكين
2.999.487.000	التجارة
8.112.033.000	الثقافة، الدينية، الأوقاف
110.081.456.000	الجهاديين
7.49.551.000	التهيئة العمرانية والبيئة
4.423.943.000	النقل
222.036.472.000	التربية الوطنية
21.145.889.000	الزراعة، الثروة الريفية
2.798.151.000	الأقاليم والأقاليم
70.215.276.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
4.271.339.000	الثقافة
3.553.324.000	الاتصال
911.384.000	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية
85.319.925.000	التعليم العالي والبحث العلمي
1.051.631.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال
103.935.000	العلاقات مع البرلمان
16.985.289.000	التكوين والتدريب المهنيين
4.915.473.000	السكن والعمل
391.262.000	استثمارا
15.524.195.000	العمل والشؤون الاجتماعية
47.867.197.000	التشغيل والتضامن الوطني
701.061.000	التصنيع البحري والموارد الطبيعية
10.629.291.000	السياحة والرياضة
818.283.000	السياحة
1.118.161.092.000	المجموع الفرعي
165.285.945.000	التكاليف المشتركة
1.283.446.977.000	المجموع العام

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2006 حسب القطاعات

(بلايف د.ج)

امتدادات الدفع	رغم البرامج	القطاعات
-	-	الصناعة
112.918.000	129.558.000	الزراعة والري
42.122.000	44.590.000	دعم خدمات النخبة
312.772.000	1.166.121.000	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية
118.772.000	341.114.000	الطاقة والكهرباء
29.206.000	105.900.000	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية
131.066.000	150.554.000	دعم الحصول على السكن
160.077.000	342.431.000	مواضيع مختلفة
42.800.000	42.500.000	المخططات البلدية للتنمية
1.019.735.000	2.220.368.000	المجموع الفرعي للاستثمار
		أجل استحقاقات تسديد سندات الخزينة :
3.895.000	-	ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
238.358.000	-	دعم النشاط الاقتصادي (لتخصيصات حساب التخصيم الخارج وتخصيم نسب الزوائد)
80.000.000	150.000.000	البرامج التكميلية لفائدة الزلازل
6.000.000	6.000.000	الحوافز المالية لمرحلة 1
328.253.000	156.000.000	المجموع الفرعي للمصروفات برأس المال
1.347.988.000	2.276.368.000	مجموع ميزانية التجهيز

الطبعة الرسمية، هي المصاحف، بئر مراد رايس، ص.ب 376 - الجزائر - مطبعة

الملحق رقم 08 : ميزانية الجزائر لسنة 2007

33		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 85	7 ذو الحجة عام 1427 هـ 27 ديسمبر سنة 2006 م
الملاحق			
الجدول (1)			
الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2007			
المبالغ (بالآلاف د.ج)	إيرادات الميزانية		
	1 - الموارد العادية		
	1 - 1 - الإيرادات الجبائية :		
201.313.000	001 - 201	حاصل الضرائب المباشرة	
21.477.000	002 - 201	حاصل التسجيل والطابع	
331.673.000	003 - 201	حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال	
135.142.000		(منسها التزم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة)	
900.000	004 - 201	حاصل الضرائب غير المباشرة	
120.753.000	005 - 201	حاصل الجمارك	
676.116.000	المجموع الفرعي (1)		
	1 - 2 - الإيرادات العادية :		
13.000.000	006 - 201	حاصل دخل الأملاك الوطنية	
10.000.000	007 - 201	الحواصل المختلفة للميزانية	
-	008 - 201	الإيرادات النظامية	
23.000.000	المجموع الفرعي (2)		
	1 - 3 - الإيرادات الأخرى :		
130.500.000		الإيرادات الأخرى	
130.500.000	المجموع الفرعي (3)		
829.616.000	مجموع الموارد العادية		
	2 - الجباية البترولية :		
973.000.000	011 - 201	الجباية البترولية	
1.802.616.000	المجموع العام للإيرادات		

الجدول (ب)

توزيع الامتيازات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2007 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
4.103.189.000	رئاسة الجمهورية.....
1.215.566.000	مصالح رئيس الحكومة.....
245.795.158.000	الدفاع الوطني.....
201.542.337.000	الداخلية والجماعات المحلية.....
21.746.290.000	الشؤون الخارجية.....
21.366.312.000	العدل.....
26.895.966.000	المالية.....
4.239.591.000	الطاقة والناجم.....
9.687.560.000	الموارد المائية.....
278.979.000	المساهمات وترقية الاستثمارات.....
5.129.862.000	التجارة.....
8.573.417.000	الشؤون الدينية والأوقاف.....
107.786.593.000	الجهاديين.....
987.877.000	التهيئة العمرانية والبيئة.....
7.138.251.000	النقل.....
235.888.168.000	التربية الوطنية.....
21.342.869.000	الزراعة والتنمية الريفية.....
2.980.992.000	الأشغال العمومية.....
93.552.966.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....
5.269.191.000	الثقافة.....
3.847.885.000	الاتصال.....
1.060.352.000	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.....
95.689.309.000	التعليم العالي والبحث العلمي.....
1.303.923.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....
109.947.000	العلاقات مع البرلمان.....
17.054.308.000	التكوين والتعليم المهنيين.....
5.894.734.000	السكن والعمران.....
409.627.000	الصناعة.....
21.676.112.000	العمل والضمان الاجتماعي.....
64.081.826.000	التشغيل والتضامن الوطني.....
725.923.000	الصيد البحري والموارد الصيدية.....
12.716.202.000	الشباب والرياضة.....
1.213.859.000	السياحة.....
1.251.305.141.000	المجموع الفرعي
323.638.220.000	التكاليف المشتركة
1.574.943.361.000	المجموع العام

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2007 حسب القطاعات

(بالآلاف د.ج.)

القطاعات	رخص البرامج	امتدادات الدفع
الصناعة	855.000	1.180.000
الزراعة والري	147.240.000	201.037.000
دعم الخدمات المنتجة	23.938.000	32.241.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	405.061.000	597.855.000
التربية والتكوين	85.222.000	159.071.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	77.775.000	89.796.000
دعم الحصول على السكن	190.996.000	283.699.000
مواضيع مختلفة	259.800.000	197.900.000
الخطط البلدية للتنمية	106.780.000	105.700.000
المجموع الفرعي للاستثمار	1.297.667.000	1.668.479.000
أجال استحقاقات تسديد سندات الخزينة :		
ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	-	-
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاصة وخفض نسب الفوائد)	-	280.336.000
إعادة رسكلة البنوك العمومية	-	10.000.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	150.000.000	80.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	30.000.000	10.000.000
المجموع الفرعي للمعاملات برأس المال	180.000.000	380.336.000
مجموع ميزانية التجهيز	1.477.667.000	2.048.815.000

المطبعة الرسمية، حي البساتين، بئر مراد رايس، ص.ب 376 - الجزائر - مطبعة

الملحق رقم 09 : ميزانية الجزائر لسنة 2008

25		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 82		22 نو المية عام 1428 هـ 31 ديسمبر سنة 2007 م	
الملاحق					
الجدول (1)					
الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2008					
المبالغ (بالآف د.ج)	إيرادات الميزانية				
	1 - الموارد العادية				
	1 - 1 - الإيرادات الجبائية :				
278.800.000	001 - 201 - حاصل الضرائب المباشرة.....				
26.000.000	002 - 201 - حاصل التسجيل والطابع.....				
327.700.000	003 - 201 - حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....				
143.700.000 (منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة)				
1.000.000	004 - 201 - حاصل الضرائب غير المباشرة.....				
121.300.000	005 - 201 - حاصل الجمارك.....				
754.800.000	المجموع الفرعي (1)				
	1 - 2 - الإيرادات العادية :				
13.500.000	006 - 201 - حاصل دخل الأملاك الوطنية.....				
55.000.000	007 - 201 - الحواصل المختلفة للميزانية.....				
-	008 - 201 - الإيرادات النظامية.....				
68.500.000	المجموع الفرعي (2)				
	1 - 3 - الإيرادات الأخرى :				
130.500.000	الإيرادات الأخرى.....				
130.500.000	المجموع الفرعي (3)				
953.800.000	مجموع الموارد العادية				
	2 - الجباية البترولية :				
970.200.000	011 - 201 - الجباية البترولية.....				
1.924.000.000	المجموع العام للإيرادات				

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2008 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
4.935.650.000	رئاسة الجمهورية.....
1.103.287.000	مصالح رئيس الحكومة.....
295.514.357.000	الدفاع الوطني.....
268.006.743.000	الداخلية والجماعات المحلية.....
27.238.446.000	الشؤون الخارجية.....
27.043.141.000	العدل.....
32.718.928.000	المالية.....
5.794.204.000	الطاقة والمناجم.....
10.284.093.000	الموارد المائية.....
999.695.000	الصناعة وترقية الاستثمارات.....
6.277.126.000	التجارة.....
10.552.600.000	الشؤون الدينية والأوقاف.....
133.243.225.000	الجهاديين.....
4.517.783.000	التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة.....
7.448.943.000	النقل.....
280.543.953.000	التربية الوطنية.....
53.312.802.000	الزراعة والتنمية الريفية.....
3.663.883.000	الأشغال العمومية.....
129.201.251.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....
8.276.873.000	الثقافة.....
5.003.416.000	الاتصال.....
1.320.177.000	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.....
118.306.406.000	التعليم العالي والبحث العلمي.....
1.546.238.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....
131.206.000	العلاقات مع البرلمان.....
19.873.561.000	التكوين والتعليم المهنيين.....
7.355.512.000	السكن والعمران.....
61.020.350.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....
50.227.959.000	التضامن الوطني.....
964.133.000	الصيد البحري والموارد الصيدية.....
13.129.600.000	الشباب والرياضة.....
1.589.555.541.000	المجموع الفرعي
428.413.655.000	التكاليف المشتركة
2.017.969.196.000	المجموع العام

(ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي
لسنة 2008 حسب القطاعات

(بالاف د.ج.)

القطاعات	رخص البرامج	امتدادات الدفع
الصناعة.....	812.000	667.000
الفلاحة والري.....	340.433.700	308.559.000
دعم الخدمات المنتجة.....	29.767.700	32.275.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	468.105.000	701.680.000
التربية والتكوين.....	139.331.000	162.165.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	104.874.000	102.429.000
دعم الحصول على السكن.....	317.074.000	312.729.000
مواضيع مختلفة.....	244.893.000	210.512.000
الخطط البلدية للتنمية.....	75.000.000	75.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	1.720.290.400	1.906.016.000
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاصة وخص نسي الفوائد).....	-	300.876.500
إعادة رسمة البنوك العمومية.....	-	10.000.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	100.000.000	50.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	111.750.000	38.000.000
المجموع الفرعي للمعاملات برأس المال	211.750.000	398.876.500
مجموع ميزانية التجهيز	1.932.040.400	2.304.892.500

الملحق رقم 10 : ميزانية الجزائر لسنة 2009

21		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 74	3 محرم عام 1430 هـ 31 ديسمبر سنة 2008 م
الملحق			
الجدول (1)			
الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2009			
المبالغ (بآلاف دج)	إيرادات الميزانية		
	1 - الموارد العادية		
	1 - 1 - الإيرادات الجبائية :		
321.800.000	001 - 201	حاصل الضرائب المباشرة	
31.000.000	002 - 201	حاصل التسجيل والطابع	
417.600.000	003 - 201	حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال	
208.900.000		(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتجات المستوردة)	
1.000.000	004 - 201	حاصل الضرائب غير المباشرة	
149.600.000	005 - 201	حاصل الجمارك	
921.000.000	المجموع الفرعي (1)		
	1 - 2 - الإيرادات العادية :		
15.000.000	006 - 201	حاصل دخل الأملاك الوطنية	
71.600.000	007 - 201	الحواصل المختلفة للميزانية	
-	008 - 201	الإيرادات النظامية	
86.600.000	المجموع الفرعي (2)		
	1 - 3 - الإيرادات الأخرى :		
150.500.000		الإيرادات الأخرى	
150.500.000	المجموع الفرعي (3)		
1.158.100.000	مجموع الموارد العادية		
	2 - الجباية البترولية :		
1.628.500.000	011 - 201	الجباية البترولية	
2.786.600.000	المجموع العام للإيرادات		

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2009 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
6.077.456.000	رئاسة الجمهورية
1.539.769.000	مصالح الوزير الأول
383.621.101.000	الدفاع الوطني
368.743.476.000	الداخلية والجماعات المحلية
29.845.570.000	الشؤون الخارجية
37.127.071.000	العدل
46.196.589.000	المالية
18.516.354.000	الطاقة والمناجم
7.748.356.000	الموارد المائية
1.504.662.000	الصناعة وترقية الاستثمارات
8.492.274.000	التجارة
14.171.900.000	الشؤون الدينية والأوقاف
151.075.449.000	المجاهدين
5.284.994.000	التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة
8.215.955.000	النقل
374.276.936.000	التربية الوطنية
210.881.313.000	الزراعة والتنمية الريفية
5.155.451.000	الأشغال العمومية
178.322.829.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
14.327.280.000	الثقافة
7.795.150.000	الاتصال
1.585.673.000	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية
154.632.798.000	التعليم العالي والبحث العلمي
1.903.900.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال
188.069.000	العلاقات مع البرلمان
25.937.588.000	التكوين والتعليم المهنيين
9.943.093.000	السكن والعمران
63.848.666.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
85.449.347.000	التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج
1.327.486.000	الصيد البحري والموارد الصيدية
18.121.872.000	الشباب والرياضة
2.241.858.427.000	المجموع الفرعي
351.883.058.000	التكاليف المشتركة
2.593.741.485.000	المجموع العام

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي
لسنة 2009 حسب القطاعات

(بالاف دج)

القطاعات	رخص البرامج	امتدادات الدفع
الصناعة.....	614.000	1.201.000
الزراعة والري.....	348.368.000	393.748.000
دعم الخدمات المنتجة.....	14.160.000	38.185.000
المؤسسات القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	801.776.000	725.094.000
التربية والتكوين.....	300.925.000	241.933.000
المؤسسات القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	211.060.000	183.824.000
دعم الحصول على سكن.....	617.975.000	230.027.000
مواضيع مختلفة.....	258.556.000	227.380.000
المخططات البلدية للتنمية.....	95.000.000	95.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	2.648.434.000	2.136.392.000
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاصة وخفض نسب القوائد).....	-	361.325.000
إعادة رسملة البنوك العمومية.....	-	50.000.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	80.000.000	20.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	60.000.000	30.000.000
المجموع الفرعي للمعاملات برأس المال	140.000.000	461.325.000
مجموع ميزانية التجهيز	2.788.434.000	2.597.717.000

الملحق رقم 11 : ميزانية الجزائر لسنة 2010

27		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 78	14 محرم عام 1431 هـ 31 ديسمبر سنة 2009 م
الملاحق			
الجدول (1)			
الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2010			
المبالغ (بالآلاف دج)	إيرادات الميزانية		
	1 - الموارد العادية		
	1 - 1 الإيرادات الجبلية :		
367.800.000	001 - 201	حاصل الضرائب المباشرة.....	
32.700.000	002 - 201	حاصل التسجيل والطابع.....	
496.200.000	003 - 201	حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....	
259.200.000		(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة).....	
1.500.000	004 - 201	حاصل الضرائب غير المباشرة.....	
170.300.000	005 - 201	حاصل الجمارك.....	
1.068.500.000	المجموع الفرعي (1)		
	1 - 2 - الإيرادات العادية :		
16.000.000	006 - 201	حاصل دخل الأملاك الوطنية.....	
28.700.000	007 - 201	الحواصل المختلفة للميزانية.....	
-	008 - 201	الإيرادات النظامية.....	
44.700.000	المجموع الفرعي (2)		
	1 - 3 - الإيرادات الأخرى :		
132.500.000		الإيرادات الأخرى.....	
132.500.000	المجموع الفرعي (3)		
1.245.700.000	مجموع الموارد العادية		
	2 - الجباية البترولية :		
1.835.800.000	011 - 201	الجباية البترولية.....	
3.081.500.000	المجموع العام للإيرادات		

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2010 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
7.526.016.000	رئاسة الجمهورية
1.799.832.000	مصالح الوزير الأول
421.726.569.000	الدفاع الوطني
387.178.344.000	الداخلية والجماعات المحلية
30.408.280.000	الشؤون الخارجية
45.384.455.000	العدل
49.044.731.000	المالية
26.368.795.000	الطاقة والناجم
7.845.277.000	الموارد المائية
2.038.802.000	الصناعة وترقية الاستثمارات
10.538.816.000	التجارة
14.497.089.000	الشؤون الدينية والأوقاف
145.404.843.000	الجهاديين
5.784.069.000	الثهيئة العمرانية والبيئة والسياحة
19.345.233.000	النقل
390.566.167.000	التربية الوطنية
115.991.244.000	الزراعة والتنمية الريفية
5.547.020.000	الأشغال العمومية
195.011.838.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
21.630.130.000	الثقافة
7.567.720.000	الاتصال
1.776.342.000	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية
173.483.802.000	التعليم العالي والبحث العلمي
2.023.203.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال
194.649.000	العلاقات مع البرلمان
28.498.036.000	التكوين والتعليم المهنيين
10.675.181.000	السكن والعمران
70.770.822.000	العمل والنشغيل والضمان الاجتماعي
92.935.939.000	النضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج
1.482.697.000	الصيد البحري والموارد الصيدية
20.304.072.000	الشباب والرياضة
2.313.350.013.000	المجموع الفرعي
524.649.810.000	التكاليف المشتركة
2.837.999.823.000	المجموع العام

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني
لسنة 2010 حسب القطاعات

(بالاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	امتدادات الدفع
الصناعة.....	1.006.000	665.000
الزراعة والري.....	332.400.000	335.592.000
دعم الخدمات المنتجة.....	86.879.000	44.732.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	1.473.561.000	1.095.942.000
التربية والتكوين.....	310.508.000	283.462.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	254.339.000	212.489.000
دعم الحصول على سكن.....	328.259.000	270.541.000
مواضيع مختلفة.....	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	3 146 952 000	2.503.423.000
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاصة وخفض نسب الفوائد).....	—	397.438.000
تخصيص رأسمال الصندوق الوطني للاستثمار.....	—	75.000.000
البرنامج التكميلي لقائدة الولايات.....	125.000.000	17.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	60.000.000	30.000.000
المجموع الفرعي للمعاملات بالرأسمال	185.000.000	519.438.000
مجموع ميزانية التجهيز	3.331.952.000	3.022.861.000

الملحق رقم 12: ميزانية الجزائر لسنة 2011

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 80		24 محرم عام 1432 هـ 30 ديسمبر سنة 2010 م
الملاحق الجدول (1) الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2011		
المبالغ (بالاف دج)	إيرادات الميزانية	
	1 - الموارد العادية	
	1 - 1 الإيرادات الجبلية :	
560.700.000	001 - 201 - حاصل الضرائب المباشرة.....	
39.700.000	002 - 201 - حاصل التسجيل والطابع.....	
562.200.000	003 - 201 - حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....	
263.100.000 (منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة)	
1.500.000	004 - 201 - حاصل الضرائب غير المباشرة.....	
160.400.000	005 - 201 - حاصل الجمارك.....	
1.324.500.000	المجموع الفرعي (1)	
	1 - 2 - الإيرادات العادية :	
19.000.000	006 - 201 - حاصل ومدخيل الأملاك الوطنية.....	
19.000.000	007 - 201 - الحواصل المختلفة للميزانية.....	
-	008 - 201 - الإيرادات النظامية.....	
38.000.000	المجموع الفرعي (2)	
	1 - 3 - الإيرادات الأخرى :	
157.500.000	الإيرادات الأخرى.....	
157.500.000	المجموع الفرعي (3)	
1.520.000.000	مجموع الموارد العادية	
	2 - الجباية البترولية :	
1.472.400.000	011 - 201 - الجباية البترولية.....	
2.992.400.000	المجموع العام للإيرادات	

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2011 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
8.329.601.000	رئاسة الجمهورية.....
1.774.314.000	مصالح الوزير الأول.....
516.638.000.000	الدفاع الوطني.....
419.486.622.000	الداخلية والجماعات المحلية.....
28.363.652.000	الشؤون الخارجية.....
49.815.764.000	العدل.....
58.371.770.000	المالية.....
30.416.135.000	الطاقة والمناجم.....
11.111.443.000	الموارد المائية.....
939.109.000	الاستشراف والإحصائيات.....
4.135.439.000	الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار.....
12.361.594.000	التجارة.....
16.096.937.000	الشؤون الدينية والأوقاف.....
169.614.694.000	الجهاديين.....
3.266.759.000	التهيئة العمرانية والبيئة.....
28.874.103.000	النقل.....
569.317.554.000	التربية الوطنية.....
115.907.074.000	الزراعة و التنمية الريفية.....
6.912.595.000	الأشغال العمومية.....
227.859.541.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....
22.913.218.000	الثقافة.....
7.120.012.000	الاتصال.....
3.992.419.000	السياحة والصناعة التقليدية.....
212.830.565.000	التعليم العالي والبحث العلمي.....
2.899.636.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال.....
241.660.000	العلاقات مع البرلمان.....
38.328.953.000	التكوين والتعليم المهنيين.....
13.181.921.000	السكن والعمران.....
76.058.041.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....
109.466.698.000	التضامن الوطني والأسرة.....
1.811.565.000	الصيد البحري والموارد الصيدية.....
28.280.209.000	الشباب والرياضة.....
2.796.717.597.000	المجموع الفرعي
637.589.037.000	التكاليف المشتركة
3.434.306.634.000	المجموع العام

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي
لسنة 2011 حسب القطاعات

(بالاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	امتدادات الدفع
الصناعة.....	116.000	772.000
الزراعة والري.....	291.052.000	392.442.000
دعم الخدمات المنتجة.....	18.169.500	39.445.500
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	743.382.000	941.890.500
التربية والتكوين.....	428.486.000	540.754.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	177.816.000	363.062.000
دعم الحصول على سكن.....	396.466.000	240.560.000
مواضيع مختلفة.....	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	2.415.487.500	2.778.926.000
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	-	375.194.000
البرنامج التكميلي لقائدة الولايات.....	-	-
احتياطي نفقات غير متوقعة.....	60.000.000	30.000.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	60.000.000	405.194.000
مجموع ميزانية التجهيز	2.475.487.500	3.184.120.000

الملحق رقم 13: ميزانية الجزائر لسنة 2012

31		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 72	4 صفر عام 1433 هـ 29 ديسمبر سنة 2011 م
الملحق الجدول (1) الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2012			
المبالغ (بالآلاف دج)	إيرادات الميزانية		
	1 - الموارد العادية		
	1 - 1 الإيرادات الجبائية :		
677.730.000	001 - 201	حاصل الضرائب المباشرة.....	
43.770.000	002 - 201	حاصل التسجيل والطابع.....	
639.670.000	003 - 201	حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....	
330.200.000		(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتجات المستوردة)....	
2.000.000	004 - 201	حاصل الضرائب غير المباشرة.....	
232.580.000	005 - 201	حاصل الجمارك.....	
1.595.750.000	المجموع الفرعي (1)		
	1 - 2 - 1 الإيرادات العادية :		
19.000.000	006 - 201	حاصل ومداخيل الأملاك الوطنية.....	
54.300.000	007 - 201	الحواصل المختلفة للميزانية.....	
-	008 - 201	الإيرادات النظامية.....	
73.300.000	المجموع الفرعي (2)		
	1 - 3 - 1 الإيرادات الأخرى :		
225.000.000		الإيرادات الأخرى.....	
225.000.000	المجموع الفرعي (3)		
1.894.050.000	مجموع الموارد العادية		
	2 - الجبائية البترولية :		
1.561.600.000	011 - 201	الجبائية البترولية.....	
3.455.650.000	المجموع العام للإيرادات		

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2012 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
12.577.574.000	رئاسة الجمهورية
2.447.889.000	مصالح الوزير الأول
723.123.173.000	الدفاع الوطني
622.260.318.000	الداخلية والجماعات المحلية
29.716.600.000	الشؤون الخارجية
75.487.291.000	العدل
104.196.257.000	المالية
31.783.386.000	الطاقة والمناجم
50.291.662.000	الموارد المائية
961.428.000	الاستشراف والإحصائيات
4.395.874.000	الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار
22.189.764.000	التجارة
29.630.963.000	الشؤون الدينية والأوقاف
191.635.982.000	المجاهدين
3.407.118.000	التهيئة العمرانية والبيئة
28.387.232.000	النقل
544.383.508.000	التربية الوطنية
242.383.415.000	الفلاحة و التنمية الريفية
12.342.022.000	الأشغال العمومية
404.945.348.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
19.618.095.000	الثقافة
10.739.311.000	الاتصال
4.289.735.000	السياحة والصناعة التقليدية
277.173.918.000	التعليم العالي والبحث العلمي
3.927.269.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال
228.806.000	العلاقات مع البرلمان
49.132.325.000	التكوين والتعليم المهنيين
18.204.576.000	السكن والعمران
186.100.734.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
165.845.327.000	التضامن الوطني والأسرة
2.647.204.000	الصيد البحري والموارد الصيدية
36.141.213.000	الشباب والرياضة
3.910.595.317.000	المجموع الفرعي
697.655.158.000	التكاليف المشتركة
4.608.250.475.000	المجموع العام

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي
لسنة 2012 حسب القطاعات

(بالآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	امتدادات الدفع
الصناعة.....	16.448.000	15.567.000
الفلاحة والري.....	203.686.120	301.257.000
دعم الخدمات المنتجة.....	6.616.870	20.329.870
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	1.496.802.280	1.018.055.111
التربية والتكوين.....	198.511.000	133.624.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	91.125.000	92.970.500
دعم الحصول على سكن.....	409.665.000	295.550.000
مواضيع مختلفة.....	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	67.000.000	67.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	2.789.854.270	2.144.353.481
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب القوائد).....	—	616.063.100
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	—	—
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	60.000.000	676.063.100
مجموع ميزانية التجهيز	2.849.854.270	2.820.416.581

الملحق رقم 14: ميزانية الجزائر لسنة 2013

25		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 72		16 صفر عام 1434 هـ 30 ديسمبر سنة 2012 م	
الملحق					
الجدول (1)					
الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2013					
المبالغ (بالاف دج)	إيرادات الميزانية				
	1 - الموارد العادية				
	1.1 الإيرادات الجبائية :				
903.000.000	001 - 201	حواصل الضرائب المباشرة.....			
49.400.000	002 - 201	حواصل التسجيل والطابع.....			
649.200.000	003 - 201	حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....			
324.200.000		(منها الرسم على القيمة المضافة على المنشوجات المستوردة).....			
1.500.000	004 - 201	حواصل الضرائب غير المباشرة.....			
228.300.000	005 - 201	حواصل الجمارك.....			
1.831.400.000	(1) المجموع الفرعي				
	2.1 الإيرادات العادية :				
20.000.000	006 - 201	حاصل دخل الأملاك الوطنية.....			
62.700.000	007 - 201	الحواصل المختلفة للميزانية.....			
-	008 - 201	الإيرادات النظامية.....			
82.700.000	(2) المجموع الفرعي				
	3.1 الإيرادات الأخرى :				
290.000.000	الإيرادات الأخرى.....				
290.000.000	(3) المجموع الفرعي				
2.204.100.000	مجموع الموارد العادية				
	2 - الجباية البترولية :				
1.615.900.000	011 - 201	الجباية البترولية.....			
3.820.000.000	المجموع العام للإيرادات				

الجدول (ب)
توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2013 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
9.305.494.000	رئاسة الجمهورية
3.363.645.000	مصالح الوزير الأول
825.860.800.000	وزارة الدفاع الوطني
566.450.318.000	وزارة الداخلية والجماعات المحلية
30.383.812.000	وزارة الشؤون الخارجية
68.308.083.000	وزارة العدل
81.376.609.000	وزارة المالية
36.273.458.000	وزارة الطاقة والمناجم
41.056.640.000	وزارة الموارد المائية
23.302.271.000	وزارة الشؤون الدينية والأوقاف
221.050.281.000	وزارة المجاهدين
2.711.530.000	وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة
20.022.340.000	وزارة النقل
628.664.041.000	وزارة التربية الوطنية
215.686.294.000	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
9.923.617.000	وزارة الأشغال العمومية
154.122.325.000	وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
21.604.452.000	وزارة الثقافة
23.114.603.000	وزارة التجارة
264.582.513.000	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
269.375.000	وزارة العلاقات مع البرلمان
47.635.070.000	وزارة التكوين والتعليم المهنيين
15.513.582.000	وزارة السكن والعمران
276.503.735.000	وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
306.925.642.000	وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
2.710.849.000	وزارة السياحة والصناعة التقليدية
34.352.001.000	وزارة الشباب والرياضة
4.149.500.000	وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار
3.308.384.000	وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال
2.230.922.000	وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية
11.813.725.000	وزارة الاتصال
3.952.575.911.000	المجموع الفرعي
383.038.573.000	التكاليف المشتركة
4.335.614.484.000	المجموع العام

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2013 حسب القطاعات
(بالآلاف دج)

امتدادات الدفع	رخص البرنامج	القطاعات
3.050.000	61.500	الصناعة.....
129.613.000	187.273.400	الزراعة والري.....
22.286.060	13.741.060	دعم الخدمات المنتجة.....
713.925.100	1.113.654.100	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....
273.134.000	169.839.000	التربية والتكوين.....
235.901.000	113.388.000	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....
194.070.000	87.202.000	دعم الحصول على سكن.....
200.000.000	300.000.000	مواضيع مختلفة.....
40.000.000	40.000.000	المخططات البلدية للتنمية.....
1.811.979.160	2.025.159.060	المجموع الفرعي للاستثمار.....
605.727.500	-	دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....
51.500.000	100.000.000	البرنامج التكميلي لقائدة الولايات.....
75.000.000	115.000.000	احتياطي لنفقات غير متوقعة.....
732.227.500	215.000.000	المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....
2.544.206.660	2.240.159.060	مجموع ميزانية التجهيز.....

الملحق رقم 15 : ميزانية الجزائر لسنة 2014

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 68		28 صفر عام 1435 هـ 31 ديسمبر سنة 2013 م
الملاحق		
الجدول (أ)		
الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2014		
المبالغ (بالآلاف دج)	إيرادات الميزانية	
	1 - الموارد العادية	
	1.1 الإيرادات الجبائية :	
866.120.000	001 - 201 - حواصل الضرائب المباشرة.....	
59.300.000	002 - 201 - حواصل التسجيل والطابع.....	
853.330.000	003 - 201 - حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....	
510.720.000	(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة).....	
3.000.000	004 - 201 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....	
485.700.000	005 - 201 - حواصل الجمارك.....	
2.267.450.000	المجموع الفرعي (1)	
	2.1 الإيرادات العادية :	
21.000.000	006 - 201 - حاصل دخل الأملاك الوطنية.....	
64.000.000	007 - 201 - الحواصل المختلفة للميزانية.....	
-	008 - 201 - الإيرادات النظامية.....	
85.000.000	المجموع الفرعي (2)	
	3.1 الإيرادات الأخرى :	
288.000.000	الإيرادات الأخرى.....	
288.000.000	المجموع الفرعي (3)	
2.640.450.000	مجموع الموارد العادية	
	2 - الجباية البترولية :	
1.577.730.000	011 - 201 - الجباية البترولية.....	
4.218.180.000	المجموع العام للإيرادات	

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
9.422.733.000	رئاسة الجمهورية
2.712.507.000	مصالح الوزير الأول
955.926.000.000	وزارة الدفاع الوطني
540.708.651.000	وزارة الداخلية والجماعات المحلية
30.617.909.000	وزارة الشؤون الخارجية
72.365.637.000	وزارة العدل
87.551.455.000	وزارة المالية
41.050.228.000	وزارة الطاقة والمناجم
4.452.530.000	وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار
233.232.749.000	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
24.260.117.000	وزارة الشؤون الدينية والأوقاف
241.274.980.000	وزارة المجاهدين
38.922.265.000	وزارة الموارد المائية
13.148.714.000	وزارة النقل
19.405.864.000	وزارة الأشغال العمومية
19.449.647.000	وزارة السكن والعمران والمدينة
2.405.141.000	وزارة التهيئة العمرانية والبيئة
18.630.359.000	وزارة الاتصال
696.810.413.000	وزارة التربية الوطنية
270.742.002.000	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
25.233.155.000	وزارة الثقافة
49.491.196.000	وزارة التكوين والتعليم المهنيين
135.822.044.000	وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
23.801.125.000	وزارة التجارة
277.547.000	وزارة العلاقات مع البرلمان
274.291.555.000	وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
365.946.753.000	وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
36.791.134.000	وزارة الشباب والرياضة
3.680.186.000	وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال
3.007.737.000	وزارة السياحة والصناعة التقليدية
2.323.410.000	وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية
4.243.755.743.000	المجموع الفرعي
470.696.623.000	التكاليف المشتركة
4.714.452.366.000	المجموع العام

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات
(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	امتدادات الدفع
الصناعة.....	2.972.000	2.820.500
الزراعة والري.....	229.135.500	203.520.500
دعم الخدمات المنتجة.....	34.455.000	29.347.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	920.347.600	781.640.900
التربية والتكوين.....	231.721.400	243.865.900
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	219.301.600	236.615.100
دعم الحصول على سكن.....	116.384.500	127.536.000
مواضيع مختلفة.....	510.000.000	360.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	65.000.000	65.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	2.329.317.600	2.050.345.900
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	-	661.368.310
البرنامج التكميلي لغائدة الولايات.....	130.000.000	70.000.000
احتياطي لتفقات غير متوقعة.....	285.000.000	160.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	415.000.000	891.368.310
مجموع ميزانية التجهيز.....	2.744.317.600	2.941.714.210

16: عمليات صندوق ضبط الإيرادات من سنة 2000 .2013

المحور	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القوة رصيد 12/31	-	252.14	171.53	27.53	320.89	712.69	2931.05	1812.69	3215.53	4280.07	4316.17	4842.84	5381.70	5633.43
مصاريف الضمان الدولية	453.24	123.86	26.50	448.91	623.50	1368.94	1738.84	1798.09	2283.16	400.68	1318.24	2300.32	2534.99	2036.00
- مبيعات الضمان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الموارد	453.24	356.00	198.03	426.89	1044.39	2090.53	4669.89	3640.59	5503.69	4880.75	5634.78	7143.16	7916.69	7699.43
الاستحقاقات مدفوعة الضمان	221.10	184.47	170.06	156.00	222.70	207.84	514.11	514.11	465.44	0	0	0	0	0
تحويل الضمان	-	-	-	-	-	-	91.51	531.95	758.18	564.28	791.94	1761.46	2283.36	-
مدفوعات الضمان	-	-	-	-	-	-	607.96	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الاستحقاقات	221.10	184.47	170.06	156.00	222.70	207.84	706.64	1454.56	1223.62	564.28	791.94	1761.46	2283.36	-
الرصيد النهائي	232.14	171.53	27.57	320.89	721.66	1842.69	2931.53	1812.64	3215.53	4280.07	4316.42	4842.84	5381.70	5633.43

Source : - Direction du Recueil des Informations, MINISTERE DES FINANCES, 2013

- IMF IMF Country Report 13/07, 2013